

مختصر عن الوضع

١- نموذج الوضع

٢- تصوير الوضع

على متن نموذج الوضع

٣- رسالة الوضع العضدية

٤- متن في الوضع للاكيني

٥- العجالة الرحية

شرح الرسالة الوضعية

در کتابخانه
مکتب اصفیاء

مبتحرین علماء کرام و صدور عظام فضائل انعامدن حالا مستشار
مشيخت عظاما اکینی سماحتلو ابراهیم حقى افندی حضرتلرینک اقدیمجه
جمع و تالیفه همت بیوردقلری فن وضعدن اشبو رساله حقا که برمتز
متین و اثر بهترین اولوب غوامض و اشکالین ازاله و زلال فوائد
رائقه سین قلوب طالبینه اساله مقصديه فاتح درساملرندن محمد
رحمی افندی بودفعه رساله مذکورینی شرح و ایضاح وزیر
استار الفاظ دلاراسنده مکنونه اولان نکات و مزایاسین
کشف و افصاح ایدرک (عجالة رحیه) نامیه بنام
و طلبه علومه بر خدمت مفتخره ابراز یله ابقای
نیک نام خصوصنه اقدام ایلمشدر . شکر الله
سعی مؤلفها و شارحها و مطالعیها و جزاهم
احسن الجزاء یوم القیام
بجاء سید الانام
آمین

کتابخانه مرکزی
۱۳۱۹/۱۴/۱۴

معارف نظارت جلیله سنک رخصتیه طبع اولنمشدر

مطبعة — صفا و انور — خواجه پاشا جاده سنده نومرو ۳۲ و ۳۴

العجالة الرحمة
شرح الرسالة الوضعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من وضع كلمة الحكمة في افئدة العلماء الاعلام واودع شجرة الشريعة
في رياض علومهم مخضرة الى يوم القيام ونصلى على من بعث لاتمام مكارم
الاخلاق رحمة للانام محمد الداعي لعموم الخلق الى خصوص دين الاسلام
وعلى آله واصحابه مصابيح النجاة للنحواس والعوام المحرزين قصب السبق
في مضمار السعادة بالشيم الفخام (اما بعد) فيقول العبد الضعيف المحتاج الى
فيض ربه اللطيف محمد رحي الاكيني ابن الحاج احمد النظيف اكرمهم الله
تعالى بنعم الجنان والوصيف لما كانت العلوم العربية من اجل علوم الاسلام
لا سيما علم اللغة والاشتقاق ووضع الكلم والكلام اذ بهاتدرك اوضاع الفاظ
القرآن المبين واحوال نظمه واسلوبه البديع المتين وكانت رسالة الوضع المعمولة
في بيان اقسامه واحكامه كافلة لما في فنه وحافلة لا يضاحه وافهامه وجامعة
لغرض الضوابط وعرائس القواعد وحواصة على ماعليه المتأخرون من نفائس
الموائد المنسوبة الى مولانا علامة العلماء المتبحرين في التحرير وسيد الفضلاء
المتأخرين في الافادة والتقرير حلال المشكلات بعذب البيان والمنطق الفصيح
كاشف المضللات بفكره الصائب الصحيح المتشرف برتبة القاضي العسكري
والمستشار لمقام المشيخة العلمية الممتاز من بين اقرانه بجزايا جليلة الى ان صار
مرجعاً للرجال العلمية اعني به المولى الهمام اعلى المقام السيد ابراهيم حقي
ابن خليل الاكيني سلمه وانا لما تمناه في الدارين الملك القياض الغني واطال
عمره وعصمه من مكائد الحساد والفتن وجعل جميع امره خيراً وعقباؤه
من اولاد احسن ولكن تلك الرسالة لم يكتب لها الى الآن احد من ذوي

١ الوصيف الخادم غلاما
كان او جارية والمراد الحور
والغلمان منه

العرفان شرحايزيل عن وجوه خرائدھا استار الکتبان اردت ان اشرحھا
نفعاً للاخوان و طلبا لجزيل العطايا من المولى المذان و انى وان كنت قليل
البضاعة و عديم الاستطاعة فى هذا الشأن ولم اكن من فرسان ميدان
هذه الصناعة بالبيان الا انى امتثلت بقول الملك الاجل فان لم يصبه و ابل
فطل و تمتثل بما قاله بعض الکمل و عن البحر اجزاء بالوشل ٢ فشرعت فى جمع
ما هو كالشرح لها فى ازالة صعابها و يسهل طريق الوصول الى فهمها بكشف
جباها متشبها باذيل المنابة و عروة التوفيق ممن يده ازمة الامور و عنان
التحقيق ثم لما تيسر الاتمام بعون ذى الكرم و الانعام سميت (بالجمالة الرحبة
فى شرح الرسالة الوضعية) و جعلته تحفة لجناب من هو حسن السيرة اسنى المقام
اهل الدقائق و المعارف و صاحب الجود و الاحترام مرجع امور الفتوى
و الاحکام ملجأ العلماء و الاحکام اعنى به شيخ الاسلام و الدين (محمد جمال الدين)
عصمه الله تعالى عن كل ما يشين و سلمه عن آفات التكوين فان تلقاه بالقبول الاتم
فشذشته اعرفها من احزء و ان لاحظته بعين العناية و الكرم فشعشعة من شعاع
النير الاعظم و قد صادف اختام و الفراغ عن هذا المرام زمن خلافة من هو
قامع البدعة بين اهل الاسلام و محيى سنة رسول رب الانام ملجأ المظلومين
و القربا و ملاذ المستغيثين من الضعفاء حامى العلماء و الطلبة خادم الشريعة الغراء
نور حذيفة السلطنة العظمى و نور حذفة الخلافة الكبرى بحر الجود و الكرم
فخر جميع الامم (شمر) لازال بابلك مشوى العدل و الشرف مأوى العلى
و المنى و مجمع الدول و متع الله نسلآ انت و الدء بالمر و الملك محفوظا عن
اخلل الا و هو السلطان الاعظم و الخاقان الافخم مولى ملوك العرب و الهجم
ظل الله فى العالم السلطان ابن السلطان السلطان (عبد الحميد خان) ابن السلطان
عبد الحميد خان ايد الله خينة سلطنته مشعشعة الاركان مادام الفرقدان اللهم
اجعل اعلام الفضل ايام دولته عالىة و قيمة آثار ارباب العلوم و المعارف
فى عصر خلافته العلية غالية آمين و هانحن نشرع فى شرح الرسالة بعون
من الله و الهداية (بسم الله الرحمن الرحيم) اقول بحسب البسملة مشهور و فى الكتب
مذكور فليس لنا فى تركه ههنا قصور فقد قال سلمه الله بعد ما تمنى بالبسملة الشريفة
(محمدك يا من خص العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة و الكلام) عدل عن

٢ الوشر بفقتين الماء
القليل الذى يترشح من
نحو الجبل اى اكتفاء
بالماء القليل منه

اسلوب الكتاب وآثر طريقة الخطاب رعاية لصناعة الاستغراب وتطرفة
 لقلوب اولى الالباب واسارة الى انه قوى للحامد محرك الاقبال وداعى التوجه
 الى جنبه على الكمال حتى خاطب مشعراً بانه تعالى كأنه مشاهد له في حالة
 الحمد مراعاة لمرتبة الاحسان وهو ان تعبد الله كأنك تراه واختار الجملة
 الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية قصداً لافادة التجدد على سبيل
 الاستمرار وكلمة يا من حروف النداء موضوعه للبعيد من المنادى حقيقة او حكماً
 كما ههنا فان المنادى وهو الله تعالى وان كان اقرب الى العبيد من حبل الوريد
 لكن الحامد لنقصانه جعل نفسه في عداد من لا يستأهل القرب وعسدها
 في كمال البعد عن ساحة الخضوع فأتى بكلمة نداء البعيد فقيه هضم لنفسه
 واستبعادها عن مظان الزلفى كما قيل العبد عبد وان تسامى والمولى مولى وان
 تنزل وعن البعض وقد ينادى القريب بما ينادى البعيد حرصاً من المنادى على
 اقبال المدعو عليه هذا (وكلمة يا اكثر حروف النداء استعمالاً لكونها اصل
 الباب فلهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو رب اغفر لي يوسف اعرض عن
 هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل الا بها ولقطة من منادى وهو اسم موصول
 والغالب استعمالها في العالم عكس ما وذلك لان ما اكثر وقوعاً في الكلام
 منها وما لا يعقل اكثر ممن يعقل فاعطى ما كثرت مواضعه للكثير وما قلت
 للقليل للمشكلة والمراد بمن هو الله تعالى وانما البهم ولم يذكر اسمه للتعظيم
 وللتنبه على ان من اتصف بهذه الصفة لم يكن غيره تعالى فهو متعين وفي شرح
 العنقود كلمة من الذوى العلوم مطلقاً وليست مختصة بذوى العقول فلا يرده
 لا يطلق في حقه تعالى عقل ولا عاقل فلا يصح استعمال من فيه انتهى وفي التنزيل
 من ربكم يا موسى ولما كانت الاسماء الظاهرة كلها ٣ غيباً قال يا من خص بصيغة
 الغيبة دون الخطاب لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للمخاطب يسوغ
 الخطاب نظراً الى المعنى فلذا عبر في خطبة الدر المختار بالخطاب وفي المطول
 ان قوله انا الذي سميتني امي حيدر قبيح عند النجاة انتهى اى الا ان يلتفت
 الى الالتفات فتدبر وقوله خص العالمين اى ميزهم بها عن الغير حتى الملئكة الكرام
 في بادى الامر كما ينطق به قصة آدم ع معهم قلوباً في معرفة داخلية على المقصور
 على طريقة قول الكافية واختص المندوب بوا وهذا هو الاستعمال العربى

٣ اى موصولة او غيرها

منه

ولوقيل خص معرفة الاوضاع بالعالمين لكان استعمالها عرفياً كذا في حواشي
الكشاف للسعد وقال السيد الشريف في حاشية المطول تخصيص شيء بآخر
في قوة تمييز الآخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً
في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه واما ان يجعل من باب التضمن بشهادة
المعنى فيلا خط المعنيان ثم ان في ذكر التخصيص اشارة الى كون المحمود عليه امراً
اختيارياً صادرأ عنه تعالى بالاختيار فعليك بالاستبصار والعالمين بكسر اللام
جمع عالم اسم فاعل اي اهل العلم فاللام للاستغراق كما هو الظاهر من دخولها
على صيغة الجمع الدالة على الافراد والراستخين في العلم كما هو الملايم للفقرة الآتية
على تقدير ان يراد بالاسرار فيها التشابهات كسبأني فاللام للمعهد فاعرفه (ثم
المراد بمعرفة الاوضاع هو المعرفة التفصيلية لا الاجالية ولا يكون التخصيص

اضافياً كما لا يخفى) ولما كانت المعرفة قد خصت بالعلم الحادث وادراك الجزئي
بخلاف العلم وكانت معرفة الاوضاع حادثة للعالمين وكان ايضا العلم بان كل
لفظ بعينه موضوع لمعنى كذا علماً جزئياً استعمل هنا لفظ المعرفة دون العلم
وحاصل المعنى نحن معاشر العلماء نصفك بالجميل الذي انت اهله يا من ميز العلماء
بمعرفة ان اي لفظ موضوع لاي معنى ولم يخلق ابتداء هذه المعرفة في الغير
من خلق فهذه منه عظمية وكرامة فخيمة يجب ان يحمد عليها فله در المص
والكلمة اشارة الى الوضع الشخصي والكلام الى النوعي فيكون المراد به
معناه الاصطلاحي فلا يخفى ما في هذه الفقرة من براعة الاستهلال وهو
كون الفاتحة موافقة للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وهي من الحسنات
البديعية (وجعلهم ممتازاً بادراك اسرار افصح الكلام) هكذا في النسخ
والصواب ممتازين ٤ اللهم الا ان يقال انه من قبيل قوله تع والسماء منفطر به
فافهم (وهذا من عطف اللازم او المسبب اي وجعلهم بتلك المعرفة ممتازين
بين الانام بالوقوف على اسرار افصح الكلام وهو القرآن المنزل على سيد
الانبياء العظام واعلم ان الفصاحة في اللغة الظهور والابانة يقال فصيح الاعجمي
اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة ومنه قوله هو افصح مني لسانا
اي اين مني قولاً وفي الاصطلاح تختلف باختلاف موصوفها وموصوفها
الكلمة والكلام والتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح ومتكلم فصيح

٤ وعن المص سلمه الله ان
الجعل ههنا تصيرى
لا بداعى والجعل التصيرى
من قبيل الافعال الناقصة
والمطابقة بين اسمها وخبرها
تختلف فيها بين التثنية وعلى
تسليم لزوم المطابقة فايراد
بممتاز امفرد امبني على كون
بناء الجموع سواء كان ظاهر
او ضميراً موضوعاً لكل
الافرادى لا المجموعى مع
ان في الايتان بصيغة الافراد
اشارة الى ان العلماء الممتازين
جميعهم ممتازون بامتياز
واحد وهو ادراك اسرار
افصح الكلام لان كل
واحد منهم ممتاز بامتياز
على حدة والله علم منه

والبلاغة بوصفها المتكلم والكلام فقط فلا يقال كلمة بليغة وللبلاغة طرفان
اعلى وهو حد الاعجاز وهو منصب كلام الله تعالى المعجز وما يقرب منه وهو
كلام نبيه عليه السلام لقوله اوتيت جوامع الكلم واسفل وهو ما لو غير الكلام
عنه الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات في الخلو عن الحسن
وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت
المقامات كما قيل در بيان و در فصاحت كى بود يكسان سخن * كرهه كوينده
بود چون جاحظ و چون اصمعى * در كلام ايزد بيجون كه وحى منزلست * كى بود

ثبت يداجون قيل يا ارض ابلعى (فان قيل لم لم يأت القرآن جميعه بالا فصح
قلنا الوجه كله على ذلك لكان على غير النمط المعتاد في كلام العرب من الجمع
بين الافصح والفصح فلانتم الحاجة بالاعجاز لانهم يحولون آيت يا محمد بما لا
قدرة لنا على جنسه كذا في الاتقان للسيوطى والاسرار جمع سر وهو المعنى
الخفى اى الامر المعتبر في البلاغة وما ندرج في القرآن من اللطائف والنكت
ثم المراد باسرار افصح الكلام يحتمل وجوهاً لدى الافهام (الاول) انها معانى
كلمات القرآن فان العالمين المختصين بمعرفة الاوضاع مطالع انوار العلوم بها
يشاهدون خبايا القرآن وخفاياه من النكات والمزايا وان كانت العقول تقف
دون آخرها لهما معان كوج البحر في مدد كيف وجيع العلوم مستنبطة من القرآن
ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقد اخرج البيهقي عن الحسن انه قال
انزل الله مائة واربعة كتب اودع علومها في اربعة منها التوراة والانجيل
والزبور والفرقان ثم اودع علوم الثلاثة في القرآن فامان شئ الاويمكن استخراج
منه لمن فهمه الله تعالى حتى استنبط بعضهم مدة حياة النبي عليه السلام ثلثا
وستين من قوله في سورة المنافقين ولن يؤخر الله نفساً اذا جاء اجلها فانها
رأس ثلث وستين سورة وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن في فقده (شعر) جميع العلم
في القرآن لكن * تقاصر عنه افهام الرجال (وبالجملة ان القرآن جمع علوم الاواين
والآخريين فلم يحط به علماً حقيقة الا المتكلم بها ثم رسول الله خلا ما استأثر به
سبحانه ثم ورت عنه معظم ذلك سادات الصحابة ثم ورت عنهم التابعون باحسان
ثم تقاصرت الهمم وضعفوا عن حل ما حله الصحابة والتابعون من علوم القرآن
وفنونه وقامت كل طائفة بفن منها فاعتنى قوم بضبط لغاته ومعرفة مخارج

حروفه الى غير ذلك فسموا القراء واعتنى الحماة بالمعرب منه والمبني من الاسماء
والافعال والحروف العاملة وغيرها واعتنى المفسرون بالفاظه وخاضوا في ترجيح
احد محتملاته واعتنى الاصوليون بما فيه من الادلة العقلية والشواهد الاصلية
والنظرية واستنبطوا منه ادلة وحدانيته تعالى ووجوده وبقائه وقدمه وقدرته
وعلمه وتنزيهه عما لا يليق وسموه باصول الدين وتأملت طائفة منهم معاني
خطابه فاستنبطوا منه احكام اللغات من الحقيقة والحجاز وتكلموا في النص
والظاهر والمحمل والمتشابه الى غير ذلك وسموه اصول الفقه ونظر الكتاب
والشعراء الى ما فيه من جزالة اللفظ وبديع النظم وحسن السياق والاطناب
والايجاز وغير ذلك فاستنبطوا منه المعاني والبيان والبديع وهكذا فهذه هي
الفنون التي اخذتها الملة الاسلامية منه مع احتوائه على علوم شتى مثل الطب
والجدل والهيئة والهندسة والنجامة وغيرها (الوجه الثاني) انها الى الاسرار
وجوه اعجاز القرآن فاعلم ان المعجزة امر خارق للعادة مقرون بالتحدى سالم عن
المعارضة وهي اما حسية او عقلية واكثر معجزة بني اسرائيل كانت حسية كنافذة
صالح وعصا موسى عليهما السلام لبلادهم وقلة بصيرتهم واكثر معجزات هذه
الامة عقلية لفرط ذكائهم وكلال افهامهم كعجزة القرآن المستمرة الى آخر الزمان
المشاهد بالبصيرة في كل آن المدرك وجوه اعجازه بنور علوم اهل العرفان فقد
اختلفوا في وجه اعجاز القرآن الكريم فقبل خرقه العادة في اسلوبه وبلاغته
واخباره عن المغيبات المستقبلية او ما تضمنه من الاخبار عن قصص الاولين حكاية
من شاهدها وقيل ما تضمنه من الاخبار عن الضمائر من غير ان يظهر ذلك منهم
اصلا وقال القاضي ابوبكر وجه اعجازه ما فيه من النظم والتأليف فانه خارج عن
جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب واساليب الخطب ولهذا لم يمكنهم
معارضته مع كونهم افصح الفصحاء ومصاقع البلغاء والخطباء في مدة طويلة
وقد كانوا احرص شيء على اطفاء نوره واخفاء امره والنبى عم ينادى عليهم
باعجاز القرآن قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ومن وجوه الاعجاز الروعة التي لا يفي قلوب
السامعين عند سماعهم والهيئة التي تعزيبهم عند تلاوته مع كونه غضا ٥ طريا
في اسماع السامعين والسنة القارئين في كل حين والحاصل ان ما ذكرناه من

وجوه اعجاز لم يبلغ الى واحد من عشر معشاره ولا يدرك ذلك الا بالاتقان
والتمرن في علمي المعاني والبيان (الوجه الثالث) انها اي الاسرار المتشابهات
القرآنية على ان يراد بالعالمين في المتن الراسخون في العلم الواقفون على معاني
المتشابهات وهو رأى المتأخرين فاعلم انهم اختلفوا في ان المتشابه هل هو
بما يمكن الاطلاع على معناه او لا يعلمه الا الله تعالى ومنشأ هذا هو الاختلاف
في قوله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم انه هل هو اوفيه للعطف
اولا استيناف فذهب قوم الى الاول فلا وقف عندهم على الا الله يعني ان
تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم وهم مع علمهم يقولون آمنابه
وهذا قول مجاهد والربيع فيكون جملة يقولون حالا اي قائلين ذلك وعن
ابن عباس انه كان يقول في هذه الآية انا من الراسخين في العلم وقال مجاهد
انا ممن يعلم تأويله واختاره النووي فقال انه الاصح لانه بعد ان يخاطب تعالى
عباده بما لا سبيل لاحد من الخلق الى معرفته وهو الظاهر وذهب الاكثرون
من الصحابة ٧ والتابعين ومن بعدهم الى الثاني فقوله والراسخون مبتدأ والجملة
استيناف وهو اصح الروايات عن ابن عباس فيقفون على الا الله ويدعون بما
بعده فعندهم لا يعلم تأويل المتشابه الا الله تعالى فان قلت فما الفائدة في انزال
المتشابهات قلنا ان يتفحص وينظر فيها العلماء ويظهر فضلهم ويزداد حرصهم
على ان يجتهدوا في تدبرها وتحصيل العلوم المتوقف عليها لاستنباط المراد
بها فينالوا بآداب القرايح في استخراج معانيها والتوفيق بينها وبين المحكمات
معالي الدرجات (ونصلي ونسلم على صاحب لواء الشفاعة يوم القيام) جمع
بين الصلوة والسلام امثالا بقول الملك العلام صلوا عليه وسلموا تسليما
وخرجوا من خلاف من كره افراد احدهما عن الآخر وان كان عندنا لا يكره
وهذا في حق نبينا عليه السلام واما في غيره من الانبياء فلا خلاف فيه وفي قوله
تعالى وسلام على المرسلين اسوة حسنة والصلوة اسم مصدر بمعنى التصلية
وهو القياس لكن تركه اهل اللغة لان اعتنائهم بالمصادر السماعية وقد ورد
التصلية فيما انشده ثعلب تركت القيان وعرف القيان * وادمنت تصلية وابتها لا
(والقيان جمع قينة وهي الامة وعرفها اصواتها والتصلية من الصلوة بمعنى
نماز كردن ودرود آوردن والابتهال التضرع والدعاء فما قيل ان التصلية

٦ كما اشرنا اليه سابقا
منه

٧ منهم ابى ابن كعب
وعائشة رضى الله عنهما
منه

لم يسمع فردود ثم الجمهور على ان الصلوة حقيقة لغوية في الدماء مجاز في العبادة
المخصوصة وقيل هي موضوعة للاعتناء فيتحقق منه تعالى بالرحمة ومن
غيره بالدماء فهي من قبيل المشترك المعنوي وهو ارجح من المشترك اللفظي
او هي مجاز في الاعتناء المذكور فسقط الاستدلال بقوله تعالى ان الله وملئكته
يصلون على النبي على جواز الجمع بين معنيي المشترك اللفظي هذا والسلام
ايضاً اسم مصدر من التسليم ومعناه السلامة من كل كروه وآفة ومنه دار السلام
للجنة لكونها خالية عن الاكدار والآلام وكلمة على متعلقة بالفعلين ولما ان في لفظ
الصلوة من معنى العطف عديت بعلى للنفعة وان كان المتعدي بها للمضرة بناءً
على ان المترادفين لا بد من جريان احدهما مجرى الآخر فاعرفه واللواء
بالكسر والمد بمعنى الراية والعلم بجعه الالوية والشفاعة طلب العفو
من الغير الى الغير والمراد بصاحب اللواء سيدنا محمد عليه السلام ففي الابهام
اولاً ثم التصريح باسمه ثانياً تقرير وتثبيت في الاذهان وتفخيم لا يخفى على
اهل الاذعان وفي التعبير بالصاحب دون الجامل رمز الى انه عليه السلام
بما ايا انفردت بها عن الغير مالكت ذلك اللواء ومستحقه لانه حاملة بطريق
النباية والعارية واراد بلواء الشفاعة لواء يشفع الرسول عليه السلام تحته
للانام وهو لواء الحمد فلاضافة لادنى ملابسة ككوكب الخرقاء في قول الشاعر
« اذا كوكب الخرقاء لاحت بسحرة » سهيل ازاغت غزلها في القرائب) ويوم
القيام ظرف للشفاعة او قيداً لصاحب اى الشفاعة الكائنة يوم قيام الناس من
قبورهم فهو حشر الاجساد وبعث العباد ويوم التنادو المراد بالشفاعة الشفاعة
العامة لاهل المحشر والعرصات الخاصة بسيد الكائنات وهي الموعودة
بقوله تعالى عسى ان يعثرك ربك مقاماً محموداً (محمد المنوط برسالته وضع
قوانين الشرع والاسلام) بدل او عطف بيان من صاحب اللواء حتى به للايضاح
ومحمد علم لافضل الرسل الكرام وهو ابن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد مناف وهذا شهر اسمائه الشريفة ولذا تكرر في القرآن نحو وما
محمد الا رسول ومحمد رسول الله ولذا ايضاً خص في التشهد وغيره وما احسن
قول الحسان رضى الله عنه فضم الاله اسم النبي الى اسمه * اذا قال في الخمس
المؤذن اشهد وشق له من اسمه ليحمله * فدوا العرش محمود وهذا محمد * والمنوط

صفة محمد من ناط الشئ* نوطاً اذا علقه وبابه قال اى المربوط والمعلق برسالته
وبعته تأسيس قواعد الشرع ووضع ضوابط دين الاسلام والرسالة اسم
من الارسال بمعنى السفارة فالرسول على ما فى المختار السفير المصلح بين القوم
وفى الشرع من بعث الى الخلق لتبليغ الاحكام والمشهور ان الرسول بنى معه
كتاب ولا يشترط ذلك فى النبي فبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل هما
مساويان وفى هذه الفقرة اشعار بالزوم والاحتياج الى بعثة الرسل لما تقرر
فى كتب الكلام ان فى ارسال الرسل الى الخلق حكماً بالغته ومصالح عظيمة
منها ازاحة العلل الباطنة وازالة شبه الباطلة ببيان ما قصرت عنه العقول
من الاحكام الدينية ومن الامور الاخرية والبرزخية الى غير ذلك ومنها
تكميل النفوس البشرية بحسب الاستعدادات الفطرية فانها متفاوتة علماً وعملاً
والقوانين جمع قانون وهو لفظ سريانى مرادف للاصل والقاعدة والمراد
بها الاحكام الشرعية المتعلقة بافعال المكلفين المستنبطة من نصوص القرآن
المبين (واعلم) ان الاحكام الشرعية العملية لا تقف عند حد لتعلقها بالحوادث
التي لا تحصر فى عدد فامتنع حفظها لوقت الحاجة فناطها الشارع بعمومات
النصوص ليستنبط منها عند الحاجة فظهر توقف ذلك برسالته عليه السلام
(والشرع) فى الاصل الاظهار يقال شرع لهم كذا اى بين كذا فى الكشف
وفى المختار شرع كذا اى سن وبابه قطع وفى التنزيل شرع لكم من الدين
ما وصى وبالجمل ان الشريعة عبارة من كل طريق موضوع بوضع الهى ثابت
من بنى من الانبياء وهى والدين والملة واحدة بالذات ومتغيرة بالاعتبار
وقوله والاسلام بمعنى دين الاسلام فهو عطف تفسيري للشرع اتى به لتكميل
الجمع والاتمام (وعلى اله الابرار وصحبه الاخيار) عطف على صاحب
اللقاء واتى بكلمة على ليفيد نوعاً من الاستقلال كما فى قوله تعالى والله العزة
ولرسوله وللمؤمنين ورداً للشيعه من اهل الضلال والآل اسم جمع لا واحد له
من لفظه والمشهور فى مثل هذا المقام ان المراد بالآل اهل بيته عليه السلام
من الاولاد والازواج وهم الآل من جهة النسب وجاء بمعنى الاتباع وهم الآل
من جهة الدين وفى الحديث آلى كل مؤمن تقى ويحتمله المقام فيكون ذكر الصحب
تخصيصاً بعد التعميم لقصد المدح والتعظيم مثل تنزل الملكة والروح وهذا

العطف من خواص الواو فاعرفه والابرار جمع بر بالفتح فالتشديد كارباب
 جمع رب بمعنى المحسن الكريم يقال يرير فهو بار وبر وباه عض وفر واما بررة
 فجمع بار ومنه كرام بررة والبر ابلغ من البار كحذر وحاذر يقال رجل برأي
 كثير البر والاحسان وهو من الاسماء الحسنى كما قيل الله بر والابادي شاهدة
 والصحب جمع صاحب كركب وراكب وقيل اسم جمع له من صحب صحبة
 وصحابة بمعنى صحبت كردن وباري كردن وباه علم فالصحابة في الاصل مصدر
 اطلق على اصحاب الرسول فهي اخص من الاصحاب والصحابي في العرف
 من لقي النبي عليه السلام بعد النبوة في حال حياته بقظة مؤنابه ومات على
 ذلك ولو من غير جنس البشر كوفد جن النصيبين ٨ ومن لقيه عليه السلام
 ليلة الاسراء من الملائكة بناء على انه عليه السلام مرسل اليهم وعليه المحققون
 وعن البعض ان الصحابة كانوا عند وفاته عليه السلام ١٢٤٠٠٠ عددا كلهم
 اهل الولاية والرواية رضوان الله تعالى عليهم اجمعين والاختيار جمع خير
 بتشديد الباء كاجياد جمع جيد لاجمع خير مخفف اخير اسم تفضيل فانه لا يثنى
 ولا يجمع لكونه في معنى افعل من ثم الخير بالمعنى المصدري وجدان كل شيء
 كالاته اللائقة فالدعاء به دعاء بكل ما فيه صلاح ديني او دنيوي وفي هذه
 الفقرة تلخيص الى قوله تعالى كنتم خیرامة اخرجت للناس وخیرية الامة
 وشرفهم على حسب شرف نبيهم ففيه مدح الاصحاب صراحة ومدحه ٩ م
 ضمنا وكناية كما لا يخفى (وبعد) اتى بها اشعارا بالانتقال من اسلوب الى
 آخر لا يكون بينهما مناسبة فهي من الاقتضاب القريب من التخلص على
 ما في البدع واختلاف في اول من تكلم بها والا قرب انه داود النبي ٩ م فتكون
 فصل الخطاب الذي اوتيه والواو ليست بعاطفة لعدم المناسبة بينهما وعدم
 الجهة الجامعة بل نابعة عن اما المقدرة اى اما بعد بدليل الفاء في فيقول قال العصام
 اما هذه لجزر دالتا كيد فلا حاجة الى تكلف تقدير التفصيل والاجال وقيل
 اثنان الفاء لتوهم اما بدون تقدير في نظم الكلام اى اجراء لتوهم مجرى المحقق
 كما في قول زهير ولا سابق ٩ بالجزر لكن في كل من التقدير والتوهم نظر فالت
 ان تجعل الواو لعطف القصة او لتزيين اللفظ اذا ابتداء بالظرف مستفجع عندهم
 وكلمة بعد من الظروف الزمانية او المكانية المنقطعة عن الاضافة مثل الله الامر

٨ بكسر الباء على صيغة الجمع
 اسم بلدة منه

٩ وتامه بدالى انى لست
 مدرك ماضى ولا سابق
 شيئا اذا كان جائيا منه

من قبل ومن بعد والتقدير بعد الفراغ عن الحمد والصلاة فليكون المضاف اليه
منويا حذفه بنيت على الضم الذي هو اقوى الحركات واولى لان يجبر به ما فات
وقد بسطنا الكلام المتعلق بهذا المقام في حاشيتنا على تحفة العوامل الموسومة
بدوحة العنادل (فيقول العبد) اراد به نفسه ولم يقل فاقول كما هو مقتضى الظاهر
دفع التوقير النفس والانانية ولتأتى اجراء الاوصاف الآتية عليه ففيه التفات
من التكلم الى الغيبة والقول هو التلفظ بما يفيد فائدة تامة قاله البيضاوى
وعند الرضى يطلق على كل حرف وعلى اكثر منه مفيدا اولاً واليه ذهب
ابن مالك فعلى الاول مقول القول لا يكون الاجلة او ما فيه معنى الجملة مثل
قلت قصيدة وهو المشهور وعلى الثانى يكون مفرداً ايضا وفي التنزيل يقال له
ابراهيم ومقول القول ههنا جملة بل جمل واعلم ان المقول مفعول به عند الجمهور
ومفعول مطلق عند ابن الحاجب والاول اصوب والعبد يستعمل على ثلاثة
انحاء عبد بالايحاد وهو مملوك الله الاعظم من الحر والرقيق وعبد بحكم الشرع
وهو الرقيق بمعنى بئس خريده وعبد بالطاعة وهو المؤمن الذي يقوم
بخدمة مولاه فالعبادة اشرف الاوصاف والعبودية اكل المقامات وكل
ما سواها من ثمراتها كيف وقد خير رسول الله ليلة المعراج بين العبودية والمحبة
فاختار العبودية فاصطفاه الله تعالى بجميع الكرامات الانسية ولذا قدم عبده
على رسوله في كلمة الشهادة ففي وصف المص نفسه بالعبودية استرحام من الله
واستعطاف باعتراف عبوديته له (كافى قوله الهى عبدك العاصى اما كا ونعم
ما قيل لا تدعنى الابا عبدا فانه اشرف اسمائيا) (الفقر الى الله الغنى) الفقير اما
بمعنى كثير الفقر والاحتياج فيكون صيغة مبالغة او بمعنى دائم الفقر فيكون
صفة مشبهة من فقرت خاصرته اذا كسرت عظام صدره اطلق على المحتاج
لانكسار باله وهو من له ادنى بلغة من العيش والمساكين من لاشى له وعن يونس
قلت لا عرابى ا فقير انت قال لا والله بل مسكين وقال نجم الاثمة الفقر ثلاثة
فقر الى الله فقط والى الله مع الغير والى الغير لا غير ثم في توصيف المص نفسه
بالفقر تلميح الى قوله تعالى والله الغنى وانتم الفقراء وكلمة الى متعلقة بالفقر
اى المحتاج الى لطف الله الغنى عن العالمين لا الى غيره من الادميين ففيه اشعار
بان فقره من قبيل الفقر الى الله وهو الفقر المقبول المشار اليه بقوله عم الفقر

فخري وفي توصيفه تعالى بالغنى اشارة الى انه تعالى صمد محتاج اليه غنى
بالذات عن كل ما سواه لا ينقد خزانة الغيبة فهو المقتدر في كل آن على البر
والاحسان لكل افراد الانسان (ابراهيم بن خليل الاكيني) بدل من العبد
او عطف بيان له وابن خليل صفة ابراهيم حذف همزة ابن من الخط كما من
اللفظ لوقوعه صفة بين علمين وهكذا تحذف في كل ما وقع فيه مفرداً صفة
بين علمين من اعلام الاسماء والالقاب والكنى الا في ثمانية مواضع ذكرناها
في غالبية النوافج حاشية النتائج وقوله الاكيني صفة ابراهيم او خليل اي
المنسوب الى بلدة اكين بوزن امين وهي قصبة من مضافات ولاية خربوت
ذات مياه واشجار تجري من تحتها الفرات من الانهار والمص سلمه الله قد كان
نشأ من قرية بجوار تلك القصبة ثم ارتحل في عنفوان شبابه لاجل تحصيل
العلوم الى دار الخلافة العلية وكان تحصيله في جامع السلطان بايزيدولى
واخذ العلوم عن اساتذة وقته ولازم مجلس استاذة الشهير بعمر لطفى افندى
البدر ومضى الحائز رتبة المشيخة الاسلامية سابقاً فقد ما عنده من عرائس العلوم
ونقائس الفنون واستبحار منه ثم اشتغل في الجامع المذكور بتدريس العلوم لجمع
من ارباب الفهوم وكان قد كتب هذه الرسالة في اثناء المذاكرة وهو واستاذة
المشار اليه حين اذ شرحنا هذه الرسالة كانا في الصحة والحياة سلمهما الله تعالى
وابقاهما على العافية وحفظهما عن الآفات (هذه رسالة) هذا الجملة الى
آخر الرسالة في محل النصب مقول القول وقيل كل جملة منها محلها نصب
بناء على ان جزء المقول له محل من الاعراب والرسالة في اللفظة الوساطة بين
المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار ثم اطلقت في العرف ١٠ على العبارات
المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية من فن واحد على سبيل الاختصار
والكتاب يطلق على العبارات المؤلفة المشتملة عليهما مط قليلة كانت او كثيرة
من فن او من فنون فالكتاب اعم من الرسالة كما انه اعم من الباب الذي هو
عبارة عن طائفة من الالفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد ولقطة
هذه اشارة الى العبارات الذهنية التي اراد كتابتها بناء على تقدم الديباجة
على التأليف كما هو المعتاد في امثال هذه الرسالة الصغيرة الحجم جدا او الى
المعاني الموجودة في الذهن كذلك ١١ فعلى هذا يحتاج في تصحيح حل الرسالة

١٠ هذا مبنى على ما هو المختار
من الاطلاقات منه

١١ اى على تقدير تقدم
الديباجة منه

عليها الى تقدير مضاف في احدا الجانبين هكذا دوال هذه رسالة او هذه مدلولات رسالة والاحتمال الاول هو المختار ليكون المرضى عندهم اطلاق اسامي الكتب واسامي اجزائها على العبارات والالفاظ وان جاز اطلاقها على سبعة كما نقل عن سيد المحققين ولا يخفى ان اسماء الاشارة موضوعة للشار اليه المحسوس فاستعمال هذه ههنا في الالفاظ او المعاني الذهنية الغير المحسوسة مجاز يقتزىل تلك العبارات منزلة المشاهد المحسوس بالبصر في كمال التميز والظهور والنكتة في هذه الاستمارة ادعاء ان الرسالة سهل الاطلاع على مطالبها وبسير الاحاطة والحفظ بجوانبها فقيه ترغيب لطالبها على المبادرة الى تحصيلها (تشمّل) اي اشتمال الكل على كل جزء من اجزائه او اشتمال الدال او الظرف على المدلول او المظروف خبر بعد خبر لهذه اوصفة الرسالة (على مقدمة وثلاث مطالب) جمع مطلب وسيأتي (وخاتمة) وجه الحصر فيها ان المذكور في هذه الرسالة اما ان يكون لافادة المقاصد بالذات والاصالة او لافادة ما يتعلق بها فالاول المطالب والثاني اما ان يتعلق المقادير بالمقاصد تتعلق التوقف والاعانة او يتعلق بها تتعلق التكميل والانتظام فالاول المقدمة والثاني الخاتمة ونسئل الله تعالى حسن الخاتمة ووجه كون المطالب ثلاثة يعرف من التذنيب الآتي (المقدمة) مبتدأ خبره محذوف اي هذا الذي نشرع فيه وليس لك ان تجعل ما يذكر بعده من العبارات خبراً لما فيه من جعل الاحكام المستفادة المق بالافادة غير مقصودة كما لا يخفى واللام في المقدمة للعهد الخارجي والمقدمة في اللفظ اما من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش لتقدمهم وعن ثعلب فتح داله وفي التنزيل لا تقدموا بين يدي الله ورسوله اي لا تقدموا كذا في الصحاح واما من قدم المتعدي بناء على ان تلك الجماعة لاستحقاقهم التقدم على بقية الجيش كأنهم قدموا انفسهم عليها فهذه المقدمة تقدم الطالب لمقصوده كما ان مقدمة الجيش تقدمه اي يجسره على التقدم فيكون استعمال لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية كذا في شرح الجوهر المكنون ثم اعلم ان المقدمة في العرف قسمان مقدمة العلم وهو ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم وهو تصويره بوجه ما والتصديق بحصول فائدة ما ان اريد اصل الشروع او تصويره بوجه مخصوص

من حدا ورسم والتصديق بفائدة مخصوصة وبموضوعية موضوعه ان
 اريد الشروع على وجه البصيرة ومقدمة الكتاب وهو اسم لطائفة من كلامه
 قدمت امام المق لا ارتباطه بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليه ام لا فالمقدمة
 الاولى معان والثانية الفاظ فيبينهما تباين والمراد بالمقدمة ههنا عند بعض
 المحققين مقدمة العلم وقيل مقدمة كتاب لان ما ذكره المص في هذه المقدمة
 ليس بما يتوقف عليه الشروع في العلم لكنه ينفع به في تحصيله بل هي طائفة
 من الفاظ الكتاب ذكرت امام المق لا ارتباطه بها فتدبر والافق للعرف
 ان يفسر المقدمة بما يحى به بعد الخطبة ١٢ قبل المق ليعين فيه اعانة ^{مصححة}
 للشروع او مبصرة للشارع او زائدة لبصيرته فانه يعي مقدمة العلم والكتاب
 والباب وغيرها فلا حاجة الى ادعاء الاشتراك الذي دون اثباته خرط القناد
 فلقد ظهر لك ههنا ثلاثة اشياء العلم وموضوعه وفائده وقديده كرمع هذه الثلاثة
 خمسة اخرى مما يعين في تحصيل العلم ويسمى بالرؤس الثمانية كلها متعلقة بالعلم
 المطلوب والاحسن في التعليم ان يذكر قبل الشروع في المق كلها وقديكتي
 بعضها كلها فارد المص تمهيد مقدمة قبل الشروع في المطالب لبيان بعض
 ماله مدخل في حصول البصيرة في الشروع فقال المقدمة ما سيذكر وهو ان
 (الوضع في) من (اللغة) مصدر وضعه بضمه بفتح ضاد هما اي حطه بحطه
 وفي القاموس وضع عنه اي حطه من قدره ووضع عن غريمه اي نقص
 ماله عليه شيئاً آه فقوله (جعل الشيء في حيز معين) من تخصيص العام وبالجملة انه
 في اللغة يحى، لمعان منها مطلق الخطو واللقاء المعبر عنه بالفارسية بنهادن ومنه
 متى اضع العمامة تعرفوني ومنها ما ذكره المص وانما خصه من بين المعاني
 اللغوية لانه المنقول عنه للمعنى العرفي الآتي لا غير لان العادة فيما بين ارباب
 الاصطلاح النقل من المعنى الاعم الى ما هو اخص لكون المناسبة بينهما اشد
 هذا ثم اللغة مأخوذة من اللغى بفتحين وهو الصوت ومصدر لغى ايضا
 وبابه علم يقال لغى بالكلام اي لهج وتلفظه واصلها لغى اولغوبوزن زفر
 فقلبت الواو او الياء العا ثم حذف لدفع اجتماع الساكنين فموضت التاء
 فصار لغة ومعناها لغة اللفظ الموضوع لغى وعلم اللغة ما يبحث فيه عن احوال
 المفردات من حيث جواهرها وموادها والخيز بتشديد الياء بوزن سيد

١٢ يعنى ان كان للتأليف خطبة

منه

بمعنى المكان وقد يفرق بينهما بان الحيز فراغ متوهم يشغله الجسم او الجوهر
 الفرد والمكان ما يشغله الجسم فيكون اخص من الحيز ثم نقل الوضع من
 هذا المعنى اللغوي الى ما سيذكره من المعنى العرفي تصوريا للوضع
 بصورة التحيز والمعنى بصورة الحيز فكان الواضع بتعيينه يجعل
 المعنى حيز اللفظ فيستقر ذلك المعنى استقرار الشيء في الحيز والمناسبة
 بينهما هي المشابهة في سببية كل للاستقرار المطلق ١٣ ولذا اشاع بينهم جعل المعاني
 ظروفا للالفاظ فقبل الكتاب في كذا وان جاز عكسه ايضا كما قالوا اللفظ
 قوالب المعاني (و) الوضع (في العرف) اي عرف اهل العربية كما سيصرحه
 فانه عند اهل الحكمة بمعنى الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه
 الى بعض والى الامور الخارجة عنه كهيئة القيام او القعود اعلم ان للوضع
 تعريفات في كتب القوم منها ما ذكره الجامي وهو تخصيص شيء بشيء آه واعدل
 عنه المص لعدم خلوه عن تكلفات كما لا يخفى على ارباب المطالعة والامعان (جعل
 شيء) اي تعيين شيء لفظا كان او غيره كنقوش الكتابة ملحوظا بعمومه
 او بخصوصه (لشيء) آخر كما هو القاعدة في امادة الشيء نكرة اي لشيء كذلك يعني
 ملحوظا بعمومه او بخصوصه ويسمى الشيء الاول الموضوع والثاني الموضوع
 له فالتعريف شامل للاقسام الثلاثة الآتية لكل من الوضع الشخصي والنوعي
 باعتبار الموضوع له (بحيث متى فهم الاول) اي جعلاملا بسا بجميعة كلما ١٤
 فهم الشيء الاول وادرك بحس السمع او غيره (فهم منه) الشيء (الثاني)
 لكن (للعالم به) اي بالنسبة الى العالم بذلك الجمل والتعيين لما تقرر ان دلالة
 اللفظ على المعنى وانفهامه منه مشروط بسبق العلم بالوضع وفيه بحث لانه
 يخرج عنه وضع الحرف فان الحرف متى ادرك لا يفهم معناه بل اذا ادرك
 مع ضمنية فلذا زاد بعضهم قبله ولو بغيره اي ولو كان فهم الثاني بواسطة غير الاول
 لكن يرد حينئذ انه يدخل في التعريف تعيين اللفظ للمعنى المجازي فانه عين له
 بحيث متى ادرك الاول فهم المعنى المجازي بقرينة معانه ليس في المجاز وضع
 وسياق فتبصر (ثم) اي بعدما عرفت الوضع لغة وعرفا اعلم ايضا انه
 (الوضع العرفي) المعروف بالتعريف المذكور (قسمان) باعتبار الموضوع
 (لفظي وغير لفظي) لان الدال ان كان لفظا فالوضع لفظي وان كان غير

١٣ اذا الاستقرار في احدهما
 جسي وفي الآخر معنوي
 منه

١٤ اشار الى ان متى بمعنى
 كلما فهو سور القضية الكلية
 منه

لفظ فقير لفظي كالخطوط والاشارات والنقوش الموضوعه بازاء الالفاظ ومما
يجب ان ينبه عليه ان المنقسم الى القسمين الآتين انما هو الوضع اللفظي لانه
لم يسمع توصيف نحو الدوال الاربع بالثخصي او النوعي منافع الاختيار فالمراد
ههنا الاول لما ذكر ولانه المعتبر عندهم ومن ثم قال (فالاول) اي الوضع اللفظي
المطلق (عند اهل) العلوم (العربية) الباحثين عن احوال اللفظ العربي الجاري
على سنتهم (مشارك لفظي) وقيل مشترك معنوي وانما سمي اللفظ مشتركاً
لاشتراك المعنيين فاكثر فيه والاصل مشترك فيه فحذف الجار واوصل الصفة
الى الضمير واستتر فيها والوصف بالمشارك اللفظي حقيقي لان المتصف به هو
اللفظ بخلاف المشترك المعنوي فان المتصف به فيه حقيقة هو المعنى وانما سمي
اللفظ به مجازاً تسمية للدال باسم المدلول وقوله (بين المعنيين) الاولى معنيين
بالتنكير ثم الاشتراك اللفظي وضع لفظ واحد لمعان متعددة باوضاع عديدة
كلفظ العين والاشترك المعنوي وضع اللفظ لمعنى واحد كلتيهما مشتمل على معان
متعددة كلفظ الحيوان (احدهما) معنى خاص وهو (تعيين اللفظ) الملحوظ
بعمومه او بخصوصه والمصدر مضاف الى المفعول متروك الفاعل لمكان
الاختلاف في وازع الالفاظ كما سيأتي بيانه من المص في اول الاول من المطالب
واللفظ صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمداً على المخرج وادنى ما يطلق
عليه اللفظ حرف واحد فالحركة ليست بلفظ بل كيفية له وهو فصل من وجه
يخرج به وضع غير اللفظ كالذوال الاربع واللام فيه اما اللهه والجنس فلا تغفل
(بازاء معنى) جزئي او كلي مفرد او مركب ملحوظ بخصوصه او عمومته فتبين
معنى للتنكير اي بمقابلة ما من شأنه ان يقصد باللفظ فلا يراد ما قبل ان المعنى انما يصير
معنى بهذا التعيين والحال ان تعليقه على المعنى يوهم كونه معنى قبل هذا التعيين
فالتركيب من قبل من قتل قتيلاً والتحقيق انه لا يجوز في مثل هذا الكلام اذ زمان
وقوع التعيين والانصاف بالمعنوية واحد نعم للتعين تقدم ذاتي وذات غير
معتبر في المجازية كما لا يخفى على صاحب الامعان ولفظة ازاء مقحمة والمعنى
ما يقصد بشئ اي ما يتعلق به القصد باللفظ صريحاً او ضمناً او التزاماً فيشتمل
المعنى المطابق واخويه وهو في الاصل اما اسم مكان بمعنى القصد او مصدر مبي
بمعنى اسم المفعول اي المقصود مطلقاً فاعلى الاول من قبيل نقل اسم المحل وعلى
الثاني من نقل اسم العام او اسم مفعول مخفف معنى كرمي وهذا اقرب الوجوه

معنى الى الطبع لانه المتق لکنه لانظير لهذا التخفيف وخرج بهذا القيد وضع
 حروف المباني فانها لا لازاء المعاني بل لغرض التركيب (ليدل عليه) اي لغرض
 دلالة اللفظ على المعنى بعد العلم بتعيينه له والدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به
 العلم بشئ آخر والزم اهم من البين وغيره كما ان العلم اهم من التصور والتصديق
 واليقين وغيره فيشمل الظن وهي لفظية وغير لفظية وكل منهما ثلثة اقسام
 وضعية وعقلية وطبيعية والمراد ههنا اللفظية الوضعية لانها المعبرة في مقام
 الافادة والاستفادة لعدم الاطراد في غيرها وهي كون اللفظ بحيث اذا اطلق
 او متى اطلق فهم المعنى للعالم بالوضع ومبنى الخلاف اعتبار القرائن وعدمه
 كذا في فصول البدائع فافهم (بنفسه) حال من فاعل يدل اي حال كونه ملابساً
 بنفسه اي بمادته وهيئته لا بقرينة تنضم اليه كما في المجاز فيخرج من التعريف فان
 دلالة بقرينة لا بنفسه والمراد من الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافياً في الدلالة
 (واما عدم حصولها لعدم العلم بالتعيين فغير قادح في ذلك الا ترى اننا نسمع
 كثيراً من اللغات ولا نفهم معانيها لعدم علمنا بتعيينها لهما مع انها موضوعة ولا
 انتقاض بخواصم الاشارة لان العلم بتعيينها كاف في الدلالة عليها وانما المحتاج
 الى القرينة تعيين المعنى المراد هذا والتعريف مشتمل على العلل الاربع وهو
 من المحسنات فالتعيين يدل على العلة الفاعلية بالالزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة
 المادية وارتباط احدهما بالآخر بمنزلة العلة الصورية والدلالة على المعنى
 هي العلة الغائية (وتأنيهما) معنى عام للمجاز بحذف قيد بنفسه وهو (تعيين اللفظ
 بآراء معنى) ملحوظ على الوجه المذكور (ليدل عليه ١ ولو) كانت تلك الدلالة
 لا بنفسه بل (بمعونة قرينة) خارجية اما شخصية او نوعية فيدخل فيه وضع
 اللفظ المجازي كما سيرد عليك تحقيق ذلك والمعونة مصدر كالمكرمة بمعنى العون
 يعني بواسطة قرينة لا بسبب هذا التعيين (فالنسبة بينهما) اي بين المعنيين تفريع
 على ما فهم من التعريفين ولا يخفى ان النسبة من الامور النسبية التي لا تكون
 الا بين شيئين فقوله بينهما صفة جي بها للتنصيص والتعميم فهو من قبيل قوله نعم
 وما من دابة في الارض كذا سمع من المص (عموم وخصوص مطلق) قيد
 فيهما معاً هذا بيان للنسبة بينهما باعتبار الحمل لا التحقق كما هو الظن من قولهم النسبة
 بين المفردين بحسب الصدق وبين القضايا بحسب التحقيق فاعرفه واعلم ان النسبة
 بمعنى القياس والمشاكلة والغرض من اخذ النسبة بين هذين المفهومين كمال

(١) اعلم ان كلمة لو وصليية من
 قبيل قوله نعم العبد صليب
 لو لم يخف الله لم يعصه
 والتفصيل في المطولات منه

الايضاح والمموم والخصوص المطلق عبارة عن صدق مفهوم احد الشئيين
على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان ومرجعه
صدق الموجبة الكلية من طرف الاخص والسالبة الجزئية من طرف الاعم
كالبسط في الميزان ثم اعلم انه قد وقع الاختلاف بين علامتين السعد التفتازاني
والشريف الجرجاني في ان المجاز هل له وضع للمعنى المجازي ام لا فذهب
الشريف الى انه ليس للفظ وضع للمعنى المجازي اصلاً لا شخصاً ولا نوعاً وان
وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها كذا في حواشي المطول فدلالته على المعنى
المجازي ليست بمطابقة بل عقلية واراد قدس سره بالوضع المعنى الاول
بقسمه ٢ وذهب التفتازاني في التلويح ٣ الى ان للمجاز وضعاً وسماً فائدة جليلة
وان انكره في شرح المفتاح ولاتنا في بين كلاميه في كتابه لان ما في التلويح مبني
على المعنى الثاني الاعم وما في شرح المفتاح على المعنى الاول الاخص ويمكن
التوفيق بينهما ايضاً بقولهم في الفين ٤ اي البيان والاصول فلتحقق الوضع
النوعي بالمعنى الاعم في المجاز قال بعضهم ان دلالة المجاز مطابقة فعليك بالتبع
(قالا اول) من المصنمين (هو الاخص) بكلا قسميه لا اعتبار قيد بنفسه فيه وانما صرح
باخصية الاول مع انه فهمه مما مر ليكون توطئة لما ذكره بقوله (وهو المتبادر)
اي عند الاطلاق لكونه الفرد الكامل والمشهور بين الجمهور ويدور عليه كثير
من الامور منها انه (الفارق) اي المميز (بين الحقايق والمجازات) اي الالفاظ
الحقيقية والمجازية لما عرفت انه لا وضع في المجاز بهذا المعنى توضيحه انه اذا لم
يحمل الوضع المعبر في مفهوم الحقيقة والمجاز على المعنى الاول يلزم ان يكون
جميع افراد المجاز داخلاً في تعريف الحقيقة لكونه مستعملاً في الموضوع له
بالوضع النوعي وهكذا القياس فدار الفرق الوضع المذكور وطريقه معرفة
الوضع اي الموضوعات اللغوية النقل ٦ لا غير كما ياتي منافي ختام الخاتمة ومنها انه
(المعتبر في الاصطلاحات) اي في مصطلحات ارباب الفنون قبل خلوه عن جمع
المتنافيين اذ جعل تعريف الوضع شاملاً للحقيقة والمجاز جمع بين المتنافيين في الحقيقة
هذا والاصطلاح في الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال لفظي معنى معين لم يكن
في اصل الوضع كذلك وقوله (من نحو الترادف) مع ما عطف عليه بيان
للاصطلاحات وافهم لفظ نحو اشارة الى ان الاصطلاحات التي اعتبر فيها المعنى
الاخص للوضع غير منحصرة فيما ذكره بل يعتبر ايضاً في وضع اشباهها كالتساوي

٢ اي الشخصي والنوعي
منه

٣ في فصل قصر العام على
بعض ما يتناول منه

٤ يعني ان تخالف كلاميه
في العليين لتخالف اصطلاحهما
منه

٥ وحاصله ان استعمال اللفظ
في مفهومه الحقيقي لغير
الواضع موقوف على السماع
بالاتفاق لان دلالات الالفاظ
لما ظلم تكن ذاتية لا بد فيها
من الوضع فلا بد فيه من
السماع واما استعمال اللفظ
في معناه المجازي فلا يفتقر
في كل فرد الى السماع وان
كان يفتقر في معرفة طريقه
اليه كاطلاق اسم الملزوم
على اللازم وغيره من كشف
اليزدوي منه
٦ بالتواتر فيما لا يقبل
التشكيك منه

والتباين والافتراق في ترادف الالفاظ وعدم ترادفها يعتبر هذا المعنى الاخص
والالزم ان يكون لفظ الاسد مثلاً المستعمل في الرجل الشجاع مرادفاً له وليس
كذلك وهكذا الكلام في قوله (والاشتراك) فلا يلزم ان يكون لفظ الاسد
مشاركاً بين الرجل الشجاع اذا استعمل فيه وبين الحيوان المفترس لما ان المعبر
في وضع الالفاظ المشتركة ايضاً هو المعنى الاخص (واعلم ان الترادف
الاتحاد في المفهوم والمصادق مع التباين في اللفظ كالبيت والاسد وحق المترادفين
صحة حلول كل منهما محل الآخر ولو وقع الترادف بين احدهما وهو الاكثر
ان يقع المترادفان من واضعين بان وضع احدي القبيلتين احداً الاسمين لمسمى
ووضع القبيلة الاخرى اسماً لذلك المسمى ايضاً ثم يشتر الوضعان ويلتبس تقديم
احدهما على الآخر وثانيهما وهو الاقل ان يقع من واضع واحد بان وضع
شخص واحد كلا الاسمين لمسمى واحد لفأنتين تكثير التعبير على الناس
والتوسعة في مجال البديع نظماً ونثراً لرعاية طرف الفصاحة فلم يحفظ
وعن البعض ان اللفظين المتفقين في معنى اذا كانا مجازين او احدهما حقيقياً
والآخر مجازياً لا يسميان مترادفين انتهى وهذا ايضاً يدل على ان المراد
بالوضع المعبر في الترادف هو الوضع بالمعنى المشهور (و) من (الدلالات)
الثلاث المنقمة اليها الدلالة الوضعية وهي المطابقة والتضمن والالتزام عند
المنطقيين واما عند اهل العربية فالدلالة على تمام ما وضع له وضعية وعلى
جزئه او على خارجه اللازم الذهني عقلية والحاصل ان الوضع بالمعنى الاخص
يدور عليه تقسيم الدلالة الوضعية واما المجاز فدلالته مطابقة على رأى من
اثبت فيه الوضع النوعي كامر وعقلية عندهم لم يثبت فيه وقبل مطابقة حلاً
لوضع على عموم المجاز فتدبر (ثم) اي بعدما علمت ان للوضع العرفي معنيين
احدهما اخص من الآخر وان المعبر عندهم هو المعنى الاخص اعلم ايضاً
فان العلم ينفك ان لكل علم كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية وعرضية بها
تصير تلك الكثرة شيئاً واحداً بعدما كانت متكثرة في انفسها وتلك الجهة
امر يناسب الكثرة ويكون من متعلقاتها كالموضوع والغاية والى هذا اشار
بقوله (ان لكل فن) الفن واحد الفنون وهو النوع من كل شيء والمراد العلم
(موضوعاً) موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية اي اللاحقة
لذاته او لجزئه او للخارج المساويين له وهو قد يكون واحداً كالكمة بالنسبة

من وجه اذ يطاقان معا على
المسائل والمعاني ويطلق
العلم على الادراكات
والمملكات دون الكتاب
ويطلق الكتاب على الالفاظ
والنقوش دون العلم كنبوي
منه

٩ كما قالوا ان حقيقة كل علم
مسائل ذلك العلم بناء على
انه قد حصل تلك المسائل
اولا ثم وضع اسم العلم
بازاءها فلا يكون له حقيقة
وراء تلك المسائل فان قيل
مسائل العلوم تزايد يوما
فيوماً تباحق الافكار
فكيف يقال ان المسائل
قد حصلت اولاً ثم وضع
الاسم بازاءها واجيب بان
وضع الاسم لمعنى لا يتوقف
على تحصيله في الخارج
بل في الذهن فالمراد
بتحصيل المسائل اولاً
ان تلك المسائل لوحظت
اجالاً وسميت بذلك الاسم
وان كان بعضها مستخرجة
بالقوة

منه

١٠ اى ملكة استحضاها

متى شاء منه

الى علم الصرف وقد يكون اموراً متعددة لكن بشرط ان تكون متناسبة كالكمة
والكلام بالنسبة الى علم النحو على قول واعراضه هي ما يرجع اليه محمولاتها
المذكورة في العلم وقد يكون شيء واحد موضوعاً لعلمين لكن بحيثيين مختلفتين
والا لما صح عد هما علمين مستقلين ثم المراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حلها
على موضوع العلم اما مطلقاً او مقيداً بعرض ذاتي او على نوع الموضوع اما
مطلقاً او مقيداً او على عرض ذاتي له كذلك او على نوعه كذلك فالاقسام
ثمانية فتبصر (وغاية) باعثة على تحصيله وتسمى غاية العلم وفائدته فان كان
من العلوم الآلية فغايته غير نفسه اى خارجة عنه مرتبة عليه كعصمة اللسان
عن الخطأ في اللفظ العربي بالنسبة الى العلوم العربية لان الآليات متعلقة بكيفية
العمل فالملق منها حصول العمل مطلقاً ٧ وان كان من غيرها كالكلام فغايته
حصول نفسه لانها في حدانفسها مقبولة بذواتها وان امكن ان يترتب عليها منافع
اخر كينل سعادة الدارين واذ قد ثبت ان لكل فن موضوعاً وغاية وان علم
الوضع فن مستقل من الفنون المدونة ولا بد له منهما (ف) نقول (موضوع
فن الوضع) اى ما يبحث في علم الوضع عن اعراضه الذاتية (الوضع العرفي)
المطلق المتناول للقسامين (المعرف) يجعل شيء شيء بحيث متى فهم الاول فهم
منه الثاني للعالم به (آتفا) اى قريباً يقال مرآتفاً اى هذه الساعة وهو ظرف
حالى كالآن وفي التنزيل ماذا قال آتفاً (فنقول) في حده (باعتباره) اى باعتبار
الموضوع الذى هو الجهة الواحدة الذاتية (هو) اى فن الوضع (علم) جنس
شامل للمعرف وغيره وللفظ العلم المستعمل في تعريفات اسماء العلوم اطلاقاً ٨
ثلاثة في المشهور فانه يطلق على المسائل ٩ وعلى التصديق بتلك المسائل وعلى
الملكة ١٠ الحاصلة من تكرار تلك التصديقات اما في التصديقات فتحقيقة لغوية
بلامرية لان معناه الحقيقى الادراك واما في الآخرين اعنى المسائل والملكة
فاما حقيقة عرفية او مجاز مشهور فعلى اى منها حل المعرفة حل عليه العلم
في التعريف وكل منها ممكن ههنا فلا تغفل (يبحث فيه) اى في ذلك العلم والبحث
في العرف ثلاثة معان احدها حل الشيء على الشيء موثباته له بدهيها ولا وثانها
اثبات النسبة الايجابية او السلبية بالدليل وبينهما عموم من وجه وثالثها المناظرة
والمراد ههنا المعنى الاول (عن احوال الوضع العرفي) اى الذى هو موضوع
الفن وهذا فصل يخرج جميع الاغيار والمراد باحواله اعراضه الذاتية اعنى

المحمولات وقد عرف ان الاعراض الذاتية ثلاثة ما يلحق الموضوع لذاته
او جزئه او الخارج مساو له واما ما يلحق لعارض اخص او خارج اعم او مابين
فهى اعراض غريبة لا يبحث عنها فى الفن وعرفت ايضا ان المراد بالبحث عن
احوال الموضوع حملها مواطئة عليه او على نوعه او على عرصة الذاتى او نوعه
مطلقا او مقيدا (من حيث العموم والخصوص والشخصية والنوعية) تقييد
للاحوال فاعلم ان قيد الحيشية تستعمل لمعان ثلاثة الاطلاق والتقييد والتعليل
فان الحيشية ان كانت عين المحيى فهى للاطلاق نحو الماهية من حيث هى هى
كذا اى مطلقا بمعنى لا بشرط شىء وان كانت غيره فان صلحت للتعليل فهى له
نحو الثلج يبرد الماء من حيث انه بارد اى لبرودته وان لم تصلح له فالتقييد
نحو الماهية من حيث تحققها فى ضمن جميع الافراد كذا اى لا مطلقا وهى التقييد
بمعنى ان هذا الفن باحث عن الاحوال العارضة للموضوع لكن لا مطلقا بل
من تلك الحيشية واعلم ايضا ان العموم والخصوص من عوارض الالفاظ
ووصف المعنى بهما تجوز وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعانى
فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشترك لفظى وقيل يقال اصطلاحا
للمعنى اعم واللفظ عام تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بافضل التفضيل
لانه اهم من اللفظ كرى (وغايته) عطف على قوله فوضوعه اى وغاية فن الوضع
وقائده المترتبة عليه وهى ما لاجله اقدام الفاعل على فعله ولا توجد فى فعله
تعالى لاستلزام استكمالها بالغير ففائدة فن الوضع من حيث التدوين والتحصيل
(هو) اى الغاية والتذكير باعتبار الخبر (الاقتدار) اى بالفعل بقرينة قوله ان
اى الكامل بان يحصل فيه ملكة يقتدر بها (على تمييز الموضوع) من الكلمات
(عن غيره) من المهملات اقتدارا كاملا بحيث لا يشبهه عليه شىء من الموضوعات
فاذا سمع مثلا لفظ زيد وجسق يعرف ان الاول موضوع والثانى مهملة (و) على
(تمييز موضوعات اللغة) عن غيرها بحيث لو اورد عليه شىء من الالفاظ اللغوية
الموضوعة لاهل اللغة يميزها عن موضوعات اهل النحو والمعانى والاصول
مثلا فاذا سمع لفظ الضرب الموضوع للايلام والاسد الموضوع للحيوان
المفترس يعرف انهما من الموضوعات اللغوية لا من غيرها وهكذا (و) كذا الاقتدار
على تمييز موضوعات (النصرق والاشتقاق) من غيرهما قيل الاشتقاق ١١
جزء من النصرق لاهل برأسه وقيل انهما علمان متميزان لتمييز موضوعهما ولو

١١ وهو علم يبحث فيه
عن المفردات من حيث
انتساب بعضها على بعض
بالاصالة والفرعية منه

بالحيثية (و) موضوعات (الحق وغير ذلك) من الفنون فان العارف بفن الوضع يفهم ان لفظ الماضي والمصدر والامر مثلاً من الموضوعات الصرفية لا غير وان لفظ المبتدأ والخبر والفاعل والعامل والاعراب مثلاً من موضوعات علم النحو لا غير وان نحو لفظ الصلوة والزكاة والصوم والنكاح من الموضوعات الشرعية وهكذا وقوله (بعضها) بالخبر (عن بعض) آخر يدل بعض عن الموضوعات اى على تمييز بعض تلك الموضوعات عن بعضها (و) على (تمييز) مدلولات (بعض الاقسام) من الموضوعات المذكورة (عن بعض آخر) منها كتمييز مدلول الفرس مثلاً عن البشر والحجر عن الشجر وكتمييز المبتدأ عن الخبر وغيرها (و) على (تمييز امارات الحقيقة) جمع اماراة بالفتح وهى العلامة وقد يفرق بينهما بان الامارة تفك عن الشيء بخلاف العلامة والحقيقة كلمة مستعملة فيما وضعت له (عن قرآن المجاز) الذى هو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له والقرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع واعلم ان هذا التمييز لازم للتمييزين السابقين ومتفرع عليهما كما لا يخفى لان من حصل له التمييز ان يترتب عليه هذا التمييز ضرورة وقد ذكر فى كتب الاصول ان علامة كون اللفظ مجازاً صحة ١٢ فى المعنى الحقيقى للفظ من المعنى المستعمل فيه وعلامة كونه حقيقة عدم صحة ذلك فلا يعرف هذا الا بالوقوف بعلم الوضع وفى فصول البدائع ما لم يخصه ان الحقيقة والمجاز يعرفان تارة ضرورة اى بدون الانتقال والاستدلال كنص اهل اللغة وتارة اخرى بالنظر والانتقال وهذه من وجوه منها ان الحقيقة ان يتبادر هو الى الفهم لولا القرينة والمجاز ان لا يتبادر والمراد القرينة المحصلة لا المعينة ومنها ان للمجاز خاصة عدم اطراة بان لا يجوز استعماله فى محل مع وجود سبب الاستعمال كالنحلة للانسان الطويل دون غيره وحاصله ان عدم الاطراة من امارات المجاز بخلاف الحقيقة فتبصر (فنقول) فى حده ايضاً (باعتباره) اى الغاية والتذكير لكونها عبارة عن الاقتدار (هو) اى فن الوضع باعتبار الغاية التى بمنزلة الجهة الوحيدة (آله) وهى الوسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول اثره اليه كالمنشار للنجار (قانونية) منسوبة الى قانون وقاعدة كلية منطبقة على جميع جزئياتها تعرف احكامها من نسبة العام الى الخاص فقولها آله جنس شامل للأفراد وغيرها وقانونية فصل يخرج آلات ارباب الصنائع (يحصل بها الاقتدار) اى التام تركها اكتفاء

١٢ اى عند العقل وفى نفس الامر قال القطب فى شرح مختصر الاصول اعلم ان ههنا علامات يعرف بها المجاز عن الحقيقة اذالم يكن نقل عن اهل اللغة بكونه مجازاً احديها صحة النقي فى نفس الامر ومعناه ان كل لفظ اطلق على شئ ما وامكن سلبه عنه فى نفس الامر فانه يدل على كونه مجازاً واذا لم يمكن دل على انه حقيقة ولهذا لما صح ان يقال للبلد انه ليس بحمار فى نفس الامر دون ليس بانسان فى نفس الامر حكمنا بان الحمار مجاز فيه والانسان حقيقة ثابته ان كل لفظ لا يتبادر مدلوله الى الفهم عند الاطلاق بلا قرينة فهو مجاز لكونه الغالب فى المجاز بخلاف الحقيقة حيث يتبادر مدلوله الى الفهم عند الاطلاق بلا قرينة وثالثها وهى مختصة بالمجاز وهو عدم اطراة اللفظ فى مدلولاته كعدم اطراة النحلة فى كل

طويل فانه يدل على المجاز ويدل نقيضها وهو الاطراة على الحقيقة فافهم اه انتهى ملخصاً منه

بما سبق (على تمييز) الالفاظ (الموضوعات عن غيرها) من المهمات يخرج
 سائر العلوم العربية وغيرها مثل المنطق فانه يحصل به العصمة عن الخطأ في
 الفكر لا هذا التمييز وقوله (و) على (تمييز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق
 والنحو وغير ذلك) من العلوم (بعضها) بالجر (عن بعض) آخر (وتمييز
 الامارات) الحقيقية (عن القران) المجازية على الوجه المذكور مستغنى
 عنه في المقام مع ما سبق من الكلام بل الاختصار ان يقال آله قانونية يحصل بها
 الاقتدار على التمييز المذكورين وما ينبغي ان ينظم ههنا في سلك السطور
 بيان حكمة ١٣ الوضع وهي اعلام ما في الضمير من المعدومات والمعقولات
 والغييات بما هو يسير المعرفة خفيف المؤنة وهو العبارات والالفاظ مع ما فيه
 من نظام الدنيا والدين وفهم احكام الشرع المبين وفي هذا فائدة جليلة ونعمة
 عظيمة للمخلوقين يقصر عن ادراكها عقول الانسان ويجتز عن اداء شكرها
 اللسان (تذنيب) اي هذه تذنيب من الذنب بفتحين بمعنى ذنبال والتذنيب
 جعل الشيء ذنابة لا خرفشه تعقيب مباحث المقدمة ببيان اركان الوضع
 بالتذنيب في الكون ما به الاتمام فقيه اشارة الى ان الابحاث الآتية متممة ومكملة
 للابحاث السابقة ومزينة لها كان ذنب الحيوان مغم لاعضائه ومزين لها
 فالعنى هذه الفاظ متعلقة بالابحاث المتقدمة وتمثلها (والوضع) اللفظي بالمعنى
 الاخص (ثلاثة اركان) جمع ركن بجزء واجزاء وركن الشيء مالا وجود
 لذلك الشيء الابه والوضع لكونه من الامور النسبية لا يوجد الا مع تلك
 الاركان (الواضع والموضوع) اي اللفظ (والموضوع له) اي المعنى (وله)
 اي للوضع (اقسام) عديدة (باعتبار كل ركن منها) فان له اقساماً اربعة باعتبار
 الركن الاول وقسمين باعتبار كل من الركنين الآخرين وكل من قسمي الركن
 الثاني ايضاً منقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار آخر كما سيظهر (المطلب الاول)
 من المطالب الثلاثة (في) بيان اقسام (الركن الاول) اي الواضع والمطلب اسم مكان
 بمعنى محل البحث والطلب او مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول اعنى المطلوب والمراد
 المسائل التي هي عبارة عن مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب النامة
 الخيرية بينهما وعرفوها بما يبرهن في العلوم (فاقسامه باعتبار اربعة) اي اقسام
 الوضع باعتبار الركن الاول اعنى الواضع منحصرة في اربعة وذلك لان الوضع
 والتعيين ان كان من جهة واضع اللغة فهو (لفوى) كوضع الضرب للابلام

١٣ قال في القوائد الخاقانية
 الحكمة الداعية الى وضع
 اللغة ان الانسان لكونه
 مدنى الطبع لا يستقل
 وحده بجميع حاجاته بل
 لابد من الاجتماع مع بني
 نوعه ليتعاونوا ولا تعاون
 الا بالتعارف ولا تعارف الا
 باسباب تكررات او اشارات
 او نقوش توضع بازاء
 المقاصد وابسرها وافيدها
 الالفاظ لئلا انها ابسرفلان
 الحروف كيفيات تعرض
 الاصوات العارضة للهواء
 الخارج بالتنفس الضروري
 واما انها افيد فلانها
 موجودة عند الحاجة
 معدومة عند عدمها انتهى
 منه

والقتل لازالة الحياة والاسد للحيوان المفترس الى غير ذلك فان اهل اللغة يبحثون
عن احوال المفردات من حيث جواهرها وموادها اى عن اوضاعها
الشخصية (و) ان كان من جهة اهل العرف فهو (عرفى) عام ان لم يكنوا
قوما مخصوصين كوضع الحادثة للمصيبة والدابة لذوات القوائم الاربع
من الحيوان اعنى الخيل والبغال والحمير فان الحادثة فى اصل اللغة ما حدث
بعد ان لم يكن ثم نقل فى العرف العام الى المعنى الخاص المذكور وكذا الدابة
فانها فى اللغة الماشى على الارض مطلقا من دب ديبيا اذا مشى وبابه ضرب
وعليه قوله تع وما من دابة فى الارض الا على الله رزقها ثم نقلت الى العرف
العام الى هذا المعنى الخاص والتاء فيهما للتأنيث وهذا ما علمه الاكثرون
وقيل انها تطلق على الفرس خاصة واما ان كانوا قوما مخصوصين كارباب
الصناعات من الصرّفين والنحويين وغيرهم فالوضع (اصطلاحي) ويقال له
عرفى خاص كوضع لفظ الماضى والمضارع للفعلين المخصوصين ووضع المبتدأ
والخبر للاسمين المعلومين ووضع الحقيقة والمجاز لمعنييهما المعهودين وهكذا
(و) ان كان من جهة اهل الشرع فهو (شرعى) وخصوه بالذكر مع
دخوله فى الاصطلاحى اظهار المزيد شرفه اذ الشريعة وضع الهى سائق لذوى
العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات (واعلم ان اهل الشرع
يعنى واضعه هو الله تعالى او النبي عليه السلام ويسمى المتمسكون بالشريعة
المتسبون اليها ايضا اهل الشرع هذا والوضع الشرعى كوضع الالفاظ
الشرعية مثل الصلاة والزكاة والحج والصوم وغيرها فان الشارع وضع
اللفظ الاول للاركان المعلومه والثانى للاعطاء ربع عشر الاموال للفقير
والثالث لقصد البيت للزيارة والرابع للامساك المخصوص وذهب بعض
المحققين الى ان الوضع فى المنقولات مطلقا ابتداء اى لا بغلبة الاستعمال فى المنقول
اليها نعم المعنى المنقول منه معتبر فيه الا انه لمجرد المناسبة فى التسمية لا صحة الاطلاق
فاذا استعملها الناقل فى المعانى المنقول اليها تكون حقايق لكن المفهوم من كلام
عضد الملة ان الوضع فى اكثر المنقولات بغلبة الاستعمال فى المنقول لا بتعيين
الناقل اياها لابتداء وان كان فى بعضها بتعيين ابتداء لا بالغلبة ولعل الحق
هو الاول لانه لو كان وضع المنقول بغلبة الاستعمال لم يكن بينه وبين المجاز
المشهور فرق وبالجمله ان المنقولات حقايق فى المعانى المنقول اليها مجازات

في المعاني الاصلية في استعمال الناقل وبالعكس في استعمال اهل اللغة (ثم)
 اشار الى ثبوت الحاجة الى الواضع والى تعيينه بانه الخالق او المخلوق فقال
 (اعلم انه اختلف) اى وقع الاختلاف بين العلماء الاسلاف (فى) ان
 (واضع الالفاظ اللغوية) من هو فاعلم اولاً ان الاختلاف فى الواضع انما
 هو فى واضع الاسماء الاجناس اما اسماء الله تع والمثلثة فالواضع لها هو الله
 تعالى اتفاقاً كما ان واضع اعلام الاشخاص كزيد وعمر هو البشر بالاتفاق
 قاله الكمال بن الهمام فى التحرير فتدبر ثم اعلم ان من قضايا العقل اى من القضايا
 البديهية ان دلالة اللفظ بالوضع على معنى دون معنى مع تساوى النسبة
 اليهما متمنعة لزوم رجحان احد المتساويين على الآخر بلا مرجح فلا بد لها
 من مناسبة خاصة بين اللفظ وذلك المعنى متفرعة عن تخصيص صادر
 عن مخصص فهى اما ذات اللفظ او غيرها او الغير اما الخالق او المخلوق وهذه
 ثلاثة اقسام منقسمة باعتبار نسبة التخصيص الى كل الالفاظ او بعضها باعتبار الحكم
 بثبوت شئ من تلك الاقسام او التردد فيها او غير هذين الاعتبارين الى اقسام كثيرة
 ذهب الى بعض منها طوائف وذلك البعض خمسة اعنى الحكم بان تخصيص
 جميع اللغات من ذوات الالفاظ او من الله تعالى او من العبد والحكم بان تخصيص
 بعضها من العبد مع التردد فى الباقي والحكم بانتفاء البعض والتردد فى الباقي
 فالى بعض هذا اشار بقوله (فذهب الى انه) اى الواضع لكل الالفاظ
 (هو الله تعالى وحده) لا البشر كثير من المحققين ١٥ منهم (الشيخ ابو الحسن)
 على (الاشعرى) اى المنسوب الى ابي موسى الاشعرى الصحابي والاشعر
 ابو قبيلة باليمن فذهب الى هذا متمسكاً بقوله تع وعلم آدم الاسماء كلها فعلى هذا
 المذهب دلالة كل الالفاظ على معانيها بتعيين الله وتوقيفه اى جملة وافقاً
 على التعيين ١٦ واحداً او جماعة من الناس ثم بتعليم الناس بعضهم بعضاً وذلك
 التوقيف اما بالوحى او بخلق علم ضرورى فى ذلك الواحد او الجماعة او بخلق
 اصوات فى جسم دالة على الاوضاع واسماها لذلك الواحد او الجماعة وسمى
 هذا المذهب توقيفاً (و) ذهب (الى انه) اى واضع الالفاظ اللغوية
 (البشر) اى المخلوق (وحده) لا الخالق البهيمية وهم (ابو هاشم)
 واصحابه ١٧ (من رؤساء المعتزلة) جمع رئيس بكسائه جمع جليس فذهب
 هؤلاء الى ان دلالة كل لفظ على معناه بتعيين طائفة من البشر لا بعباد واصلهم

١٤ كاز محمد سليمان بن هباد
 وهو ظاهر الفساد منه

١٥ كالجبائى والكعبى وابن
 فورك واهل الظاهر
 وجماعة من الفقهاء قطب
 منه

١٦ اى تعيين الالفاظ اللغوية
 للمعاني منه

١٧ وجماعة من المتكلمين
 منه

الى وضع تلك الالفاظ بازاء المعانى للاخبار عن الغائب وغيره من الفوائد ثم عرفوا غيرهم ذلك التعيين بتكرير الالفاظ الموضوعات و ايرادها على الغير مرة بعد اخرى او بالاشارة الى المعانى او بغير ذلك وهذا كتعليم الاطفال اللغات بترديد الالفاظ والاشارة او غير ذلك وسمى مذهبهم مذهب الاصطلاح لحصول الوضع عندهم باتفاق البشر و متمسكهم قوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم اى بلغتهم فانه يقتضى تقدم اللغات على الارسال فلو كانت بالتوقيف لدار وتفصيله في تفسير الامام الرازى عند قوله تعالى وعلم آدم الاسماء وفي فصول البدايع (و) ذهب (الى انه) اى الواضع (هو الله تعالى) لا البشر لكن لافى الكل بل (فما) اى فى مقدار ما (يتوقف ١٨ عليه تعريف) بعض البشر بعضهم (الوضع والاصطلاح) اى اصطلاحهم على جعل اللغات بازاء المعانى فالمصدر ١٩ مضاف الى المفعول يعنى ان الواضع فيما يتعلق بوضع الالفاظ للمعانى واصطلاحها فيها هو الله تعالى وذلك كأن يقال هذه الالفاظ مصطلحة فى كذا فوضع هذا القول لمعناه من الله تعالى وانما يعلمه العبد بتوقيف الله تعالى عليه بخلق علم ضرورى فيه كعلمه آتفا (و) ذهب الى ان الواضع (فيما سواه) اى ما سوى هذا المقدار من باقى الالفاظ (على الاحتمال) اى احتمال ان يكون من الله تعالى او البشر (الاستاذ ابو اسحق الاسفرائينى) فاعل ذهب المقدر وخلاصة مذهبه ان القدر المحتاج اليه فى التعريف يحصل بالتوقيف ٢٠ من قبل الله تعالى وغيره محتمل الامرين وتوضيحه ان يقال ان اتفاق قوم على اصطلاح الفاظ فى معان ووضعها لايحصل الا بتعريف بعضهم لبعض امور تتعلق بهذا الاصطلاح والوضع كذوات الالفاظ والمعانى ووضعها لاورادة هذا الوضع والمشاركة فى هذه الارادة وامثالها وذلك التعريف انما يحصل بمقدار من الالفاظ دالة على تلك الامور كأن يقول بعضهم لبعض مثلاً نحن نريد ان نضع الفاظ فلانية ونصطلحها فيها فكن معنا فى تلك الارادة او يقول لنضع هذه لهذم ونحو ذلك فهذه الالفاظ هى المراد بالقدر المحتاج اليه فى تعريف الاصطلاح (و) ذهب (الى التوقف) والتردد (بين) المذاهب (الثلاثة) المذكورة (القاضى ابوبكر البلاقلانى) بناء على ان دليل شئ من المذاهب الثلاثة لا يفيد القطع بل غايته الظن فتفطن ٢١ (المطلب الثانى) من الثلاثة (فى الركن الثانى) اى فى بيان اقسام الالفاظ الموضوع (فاقسامه باعتبار اثنان) اى اقسام الوضع باعتبار

١٨ اى القدر الذى به يدعو الانسان غيره الى المواضعة توقيف وغير ذلك القدر يجوز حصوله لكل واحد من الطريقتين السابقين منه

١٩ اعنى التعريف منه

٢٠ ولولم يكن بالتوقيف لتوقفت على تعريفهما وهو موقوف عليهما فيدور واجيب بمنع توقف المعرفة على تعريفهما اذ بما يعرف بالترديد وقرينة الاشارة كفاى الاطفال منه

٢١ اشارة الى ما قالوا ان التوقف هو الحق ان كان النزاع فى القطع وان كان فى الظهور فقول الشيخ لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها مراد اياها الالفاظ مجازا او اللغوية والمخالف بأول اما التعليم بالهام مصلحة الوضع او تعليم ما سبق وضعه من خلق آخر واما الاسماء بالسميات والتفصيل فى المطولات كاطراف مختصر المنتهى من الاصول منه

هذا الركن اثنان لم يقل فهو باعتبارهما قسمان كما هو اللفظ قصداً للمشكلة مع سابق الكلام اى انه منحصر فيها بالاستقراء لان الموضوع ان لو حظ بخصوصه فالوضع (شخصي) وان بمومه فتوعى ولما كان اللفظ اقدم بالنسبة الى السامع قدم هذا التقسيم على ما بعده من تقسيم الموضوع باعتبار الموضوع له والكون الوضع الشخصي من النوعى بمنزلة المفرد من المركب قدمه على النوعى ثم ان الشخصي بمعنى المنسوب الى الشخص مراداً به اما الجزئى الحقيقى فيكون من نسبة الوضع الى آلة ملاحظة الموضوع واما بمعنى المعين مط فالنسبة من قبل نسبة الوضع الى آلة ملاحظة الموضوع له قاله عبد الرحيم (وهو) اى الوضع الشخصي (تعيين اللفظ) الذى من شأنه ان يوضع (المحوظ) اى الملاحظ المتصور (بخصوصه) بشخصه اى يحوهر حروفه لا بامركلى ومفهوم اجمالى يندرج فيه هذا وغيره وههنا بحث وهو ان لفظ الضرب مثلاً القائم بزيد غير ما يقوم بعمره وبكر الى غير ذلك لما تقرر ان تشخص الاعراض بتشخص محالها فكل ما فرضته بالوضع الشخصى فهو ليس ملحوظ بخصوصه بل بمفهوم كلى اجمالى كلفظ الضرب الشامل لما هو القائم بزيد وعمره وبكر وغيرهم فلا يكون وضع شخصى اصلاً واجيب بان هذا مبنى على ما يراه اهل العربية من ان اللفظ القائم بشخص متحد بالذات بما يقوم باشخاص اخر والتغاير اعتبارى وقد يجاب بان معنى قولهم يلاحظ اللفظ بخصوصه انه يلاحظ بخصوص نوعه لا بخصوص شخصه بمعنى ان الموضوع بالوضع الشخصى لا بد وان يكون شخصاً ملحوظاً حين الوضع بنوع كلى شامل له ولا مثاله واما الوضع النوعى فلا بد ان يكون الموضوع فيه نوعاً ملحوظاً بجنس شامل له وسائر الانواع (لمعنى) متعلق بالتعيين اى حله بازاء معنى من المعانى (كلى) كمعنى اسم الجنس وعامة النكرات مثل معنى رجل واسد وتمر وبشر وغيرها (او) بمعنى (جزئى) كمعنى العلم الشخصى مثل زيد وزفرو معانى المضمرات ونحوها وكلمة اول تقسيم ٢٢ المحدود ثم المراد بالجزئى ما يمنع تصويره عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين والكلى بخلافه فاللفظ الملحوظ بخصوصه كزيد موضوع بمعنى شخص جزئى يمنع اشتراكه بين كثيرين وحله عليهم فلذا كان الوضع الشخصى بقضية شخصية نحو زيد موضوع لشخص معين ورجل موضوع لغير معين فان الرجل لفظه ملحوظ بخصوصه الا ان معناه

٢٢ وعلامته ان يكون قبل المعطوف عليه باو لفظ متناول للمعطوف والمعطوف عليه معا وههنا كذلك فافهم منه

كلّ صادق على كثيرين من الافراد وتحقيق ذلك ان المراد بالوضع الشخصي ان يخبّل الواضع لفظاً خاصاً بشخصه او الفاظاً مخصوصة كذلك ويتصور معنى معيناً اما جزئياً يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه او كلياً لا يمنع تصوره عن ذلك ويعين ذلك اللفظ الخبّل والالفاظ الخبلة بعين ذلك المعنى المتصور فان كان جزئياً فظ وان كلياً فالتعيين لنفسه لا لما صدق عليه من الافراد كرجل وضرب فانهما معيّنان بخصوصهما للمعنى كلى اسمى او مصدرى وقد يعين اللفظ الخبّل بخصوصه لكل واحد مما صدق عليه ذلك المعنى الكلى لنفسه بل يكون هو آلة الملاحظة كافي وضع نحو المضمرات فالمعنى المتصور في الاول نفس الموضوع له وفي هذا الاخير آلة الملاحظة فان انا مثلاً موضوع بخصوصه لكل ما يصدق عليه مفهوم التكلم وحده لالذات هذا المفهوم الكلى كما سيتضح لك (واقسامه) اى الوضع الشخصى (من حيث خصوص) المعنى (الموضوع له وعمومه) اى باعتبار كون الموضوع له خاصاً او عاماً والحثية للتقييد (ومن حيث خصوص آلة ملاحظته) اى الموضوع له يعنى آلة هى ملاحظة المعنى وتصوره حين الوضع (وعوممه) اى الآلة فالظ عمومها (على ما) اى بناء على احتمال او انقسام (يقضيه التقسيم العقلى) من نسبة المظروف الى ظرفه ٢٣ اى التقسيم الحاصل فى العقل اعم من ان يكون مع النظر الى الخارج والاستقراء او مع قطع النظر عنهما فتقوله (ابتداء) ظرف ليقضى بمعنى اول الوهلة اى بلا نظر الى الاقسام الموجودة فى الخارج فيكون تأسيساً لا تأكيداً كما يترآى فى بادى النظر ولك ان يجعله قيداً للتقسيم اى تقسيماً اولياً لا ثانوياً لانه ينقسم ثانياً الى تسعة اقسام الى علم شخص وضمير وحرف واسم اشارة وموصول واسم جنس ومصدر ومشتق وفعل كما ذكره العضد فى الرسالة (اربعة) لان المعنى اما شخص او لا وعلى كل من التقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاثنين فى الاثنى اربعة والتقسيم العقلى ما لا يجوز العقل فيه قسماً آخر فاقبل ان ههنا احتمالين آخرين عقليين احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار امر عام منها وثانيهما ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر فساقت لانهما غير خارجان عن الاقسام الاربعة الحاصلة بالتقسيم العقلى بالمعنى المذكور مع ان تقريرنا المذكور فى وجه الحصر مصرح فيه الترديد بين النفي والاثبات فتبصر (الاول) من الاقسام الاربعة (وضع خاص) خصوص الوضع وعمومه عبارة عن خصوص آلة الوضع وعمومها سواء كانت نفس الموضوع له كافي هذا القسم الثانى

٢٣ وقيل اى الحاصل
بواسطة العقل فتسبته للعقل
من حيث انه آلة فيه وليس
العقل هو المقسم له بل النفس
بواسطة العقل منه

فالمراد من الموضوع له وآلة الملاحظة متحدان فيهما ومختلفان فيه وتحقيق المقام ان ليس المراد من الوضع الخاص والعام ماسبق الى بعض الاوهام من كون نفس الوضع كلياً عاماً او مشخصاً خاصاً لان الوضع في اى قسم كان عبارة عن التعيين الجزئى وهو لا يكون الا مشخصاً بل المراد ان يكون المعنى الذى تصوره الواضع عند الوضع اعنى آلة الملاحظة مفهوماً كلياً او مشخصاً وما هو بمنزلة بان يكون كلياً منحصراً فى فردة فتوصيف الوضع بالعموم والخصوص توصيف للشيء بصفة آله فقيه بجاز عقلى (لموضوعه) متعلق بالوضع او صفة له اى لمعنى (خاص) وتوصيف الموضوع له بالخصوص وكذا بالعموم فى القسم الاخرى توصيف له بصفة نفسه لان عمومه عبارة عن كونه معنى كلياً شاملاً لامور كثيرة وخصوصه عن كونه مندرجا تحت المفهوم الاعم حيث كان كل من آلة الملاحظة والموضوع له مشخصاً مندرجا تحت كل كفاى هذا القسم سمي وضعاً خاصاً لموضوع له خاص وحيث كان كل منهما مفهوماً كلياً شاملاً للكثير كفى القسم الثالث يسمى وضعاً عاماً لموضوع له عام وحيث كانت آلة الملاحظة كلياً شاملاً للكثير والموضوع له جزئياً مندرجا تحته كما فى القسم الثانى سمي وضعاً عاماً لموضوع له خاص ولا يخفى عليك ان كون الوضع عاماً بهذا ٢٤ المعنى لاينا فى كونه قسماً من الوضع الشخصى (وذلك) اى كون الوضع والموضوع له خاصين ثابت (ب) طريق (ان يعقل الواضع) اى بتصوره ويعقل من باب ضرب او من عقل بالتشديد بمعنى تعقل مثل قدم بمعنى تقدم كما تقدم (معنى معيناً) اى جزئياً مشخصاً سواء كان تشخصه عين ذاته كما فى ذاته تعالى اوزائداً على ذاته كفى زيد وسائر الممكنات (بتعيين خارجى) حقيقى او اعتبارى والنسبة من نسبة الشيء الى طرفه والجار متعلق بمعينا وهذا القيد احتراز عن علم الجنس فان تعيينه ذهنى لا بحسب الخارج كما سيأتى والباء فى قوله (بخصوصه) اى بعينه وشخصه متعلق بعقل او الظرف مستقر صفة او حال عما قبله وهذا كما اذا تعقل الواضع معنى لفظ زيد بخصوصه وشخصه ووضع له هذا اللفظ (او) بان يعقله (بمفهوم كلى) شامل للموضوع له وغيره بحسب الذهن الا انه (محصرفيه) اى فى ذلك الفرد المعين من افراد المفهوم الكلى (فى الخارج) متعلق ٢٥ بمحصر وهذا كأن يعقل الاب ابنه الغائب عنه بانه ابن كذا فى بلدة كذا من امرأة كذا ويضع له اسماً كاحد ومحمد

٢٤ اى معنى عموم آلة
الوضع منه

٢ اى بعد تعلق الجار
الاول به فالتركيب من
قيل اكلمت من ثمره
من تقاحه منه

فان هذا المفهوم وان كان كلياً محتملاً للكثرة بحسب العقل لكنه منحصر في الخارج في شخص واحد فقل هذا الوضع من القسم الاول كما صرح حوايه ومنه ايضا وضع لفظة الله للذات الواجب بملاحظة انه المعبود بالحق كذا قيل وهذا مبني على كون الواضع غيره تعالى (ثم) اي بعد هذا التعقل ان (يعين) الواضع مضارع معلوم من التفعيل منصوب معطوف على ان يعقل (لفظاً مخصوصاً) اي معينا ملحوظا بمادته وجوهر حروفه (بازاء ذلك المعنى) المعين الجزئي المتعقل بخصوصه او بامر عام منحصر فيه بحسب الخارج بان يقول هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى وذلك (كوضع الاعلام الشخصية) مثل زيد وعمر و بازاء الذوات المعينة بالتعين الخارجي الحقيقي وامثال الخارجى الاعتبارى فاسماء العدد كما سنبه عليه و علم الشخص ما وضع لشخص بعينه اعم من ان يكون اسماً ولقباً او كنية والنسبة في الشخصية من نسبة المفيد الى المفاد فالاضافة في قولهم علم الشخص من اضافة الدال (او) بان يعقل معنى معينا (بتعين ذهني) اي موجود في ذهن الواضع ٢٦ والجار في (بنفسه) اي بعينه وحقيقته المعلومة متعلق بان يعقل بواسطة العطف (ثم يعين) بالنصب اي بضع (من حيث) هذا (التعين) الذهني الذي به يحصل التميز عن الغير (لفظاً مخصوصاً) اي ملحوظاً بخصوصه (بازاء ذلك المعنى) المتعين في ذهن المتعقل بذاته وحقيقته (كوضع الاعلام الجنسية) بازاء الاجناس والحقايق المعينة بالتعين الذهني فان لفظاً سامة مثلاً اذا اريد وضعه يلاحظ الجنس المعين والماهية المعلومة من الحيوان المفترس الذي هو حقيقة الاسد بعينه بحسب الذهن من كونه متميزاً عن غيره بجنسه وحقيقته ومعلوماً ٢٧ عند عقل السامع بعينه ثم يوضع لفظها الملحوظ بخصوصه بازاء هذا المعنى فعلم الجنس داخل في هذا القسم من الوضع كما اختاره المص لكن في بعض الحواش ان الاعلام الجنسية وان كانت كلية داخلية تحت هذا الوضع لخصوص اوضاعها على ما قالوا الا انه لا يكون مدلولها جزئياً حقيقياً كالاعلام الشخصية ولذا لم يذكرها بعضهم في التمثيل وفي شرح العقودان اعلام الاجناس كاسامة للحيوان المفترس وضعها من قبل القسم ٢٨ الثالث انتهى ثم ان في علم الجنس مذهبين الاول انه موضوع للماهية المعينة في الذهن من حيث تعيينها وهذا مذهب سيويوه وصرح كلام المص وثانيهما انه موضوع

٢٦ وهذا مبني على ان واصله
الالفاظ غيره تعالى كما لا يخفى
منه

٢٧ بكونه متلبداً عظيم
الرأس طويل الذنب الى غير
ذلك منه

٢٨ اعني الوضع العام
للموضوع له الخاص الذي
هو القسم الثاني في هذه
الرسالة منه

٢٩ العدد اسم والعبدالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك الادغام (٣٢) في الاسم دفء اللباس وهذا من جهت

ترك الادغام منه

٣٠ واعلم ان ما اخترنا شرحه من عبارة المتن هي التي وجدت في النسخ المطبوعة المنتشرة وقد كانت النسخة المكتوبة بخط المص رحمه الله هكذا وذلك بان يعقل الواضع معنى معينا بتعيين خارجي سواء كان حقيقيا او اعتباريا بخصوصه او بمفهوم كلي منحصر فيه في الخارج ثم يعين لفظا مخصوصا بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الشخصية واسماء العدد آه ووجه اختلاف النسخ والتزدد من المص في هذا المقام انما نشأ من كلام طاشكبرى زاده في رسالة الخالص والعام حيث قال فيها ان التعيين اما خارجي حقيقي كما في زيد وعمرو او خارجي اعتباري كالاعداد فان المائة مثلا لها تعيين خارجي حاصل من اعتبار الاجتماع الخاص بين الآحاد المعتبرة فيها ويعبر عنه بالكثرة المحصورة ومن كلام بعض الفضلاء حيث قال لوجود دلالة امور الاعتبارية في الخارج فعلى هذا

لما هيبة من حيث هي هي كالجنس لكن حكموا بعلميته تقدير الضرورة بعض الاحكام اللفظية مثل العدل التقديري والى هذا ذهب كثير من النحاة وسيجيء الفرق بينه وبين اسم الجنس (و) كوضع (اسماء العدد) ٢٩ بازاء الكميات المعينة بتعيين خارجي ٣٠ اعتباري فهو عطف على قوله الاعلام الشخصية لا على الاعلام الجنسية كما لا يخفى على اهل الدراية واسم العدد ما وضع لكمية ٣١ آحاد الاشياء منفردة كانت ٣٢ او مجمعة مثلا الواحد موضوع لكمية ٣١ آحاد الاشياء المأخوذة منفردة والاثنان موضوع لكمية آحادها المأخوذة بمجموعة متكررة مرة والثلاثة موضوع لكمية الآحاد المأخوذة بمجموعة متكررة مرتين وهكذا فاسماء الاعداد موضوعات بازاء تلك الكميات على طريق انقسام الآحاد لموضوع له شئ معين مشخص (فائدة) اعلم ان الاعداد موضوعات للوحدات ثم تستعمل مجازا فيماله الوحدات من المعدود كافي قولهم مررت بنسوة اربع فان الاربع عرض له الوصفية بعد ان كان اسما للعدد معين وان الاعداد ملتزمة من الآحاد اى حاصلة من تكرار الآحاد لا من تكرار مراتب الاعداد كما يفهم من التعريف السابق لاسم العدد فالعشرة مثلا مركبة من اجزاء عشرة يعني ان اجزائها وحدات عشرة لاجستان ولا ثلاثة وسبعة الى غير ذلك فانه ظهر ان ثلثين فافوقها من العقود ليست جوعا في الاصل من عصام (و) القسم (الثاني) من الاربعة (وضع عام) عموم الوضع وكلية بمعنى ان الاعتبار فيه امر عام كلى على ما سبق فلا يرد ان الوضع من الافعال الخاصة للنفس فكيف تصور فيه العموم وسبق ايضا ان عموم الوضع لا ينافي شخصية الموضوع وتحقيقه انهم جعلوا بعض الوضع الشخصي وضعاما سواء كان الموضوع له ايضا ما او خاصا مع ان عموم الوضع يقتضي الكلية وشخصيته الجزئية فيتوهم بينهما تناف لكن لا تنافي في ذلك حقيقة بناء على ان ليس المراد بعمومه كونه عامابا باعتبار ذاته ولا بشخصيته كونه مشخصا كذلك وكذا ليس المراد بعمومه عموم الموضوع به وبشخصيته تشخصه ولا بعموم الوضع عموم آله وبشخصيته تشخصها فلا يلزم كون الشئ الواحد كليا وجزئيا من جهة واحدة بل المراد بعمومه عموم آله الوضع وبشخصيته كون الموضوع به لفظا مشخصا مخصوصا فالعموم بالنسبة الى شئ والتشخص الى آخر فلا غبار فيه ولا كدر (لموضوع له خاص) مندرج تحت الامر العام الكلي الذي هو آله الملاحظة كما يفصح عنه

٣١ بتشديد الميم والياء اى المنسوبة الى لفظكم وانما شددكم لان الاسم الثلاثي المراد به لفظه اذا كان آخره الفاعل في النسبة وان كان غيره بشدد منه ٣٢ اى تلك الاشياء منه

قوله (وذلك) القسم من الوضع الشخصي يتحقق (بان يعقل الواضع) اى
 يلاحظ وينصور (الجزئيات المتعددة) الاولى التنكير اى جزئيات اضافية
 غير متناهية فهم اعم من ان تكون جزئيات حقيقية كمنى لفظ انا وانت او كليات
 كماني المشتقات فانهم (بفهوم كلى شامل لها) اى لتلك الجزئيات مشترك
 بين جميع الشخصات صادق على كل واحد من التسميات والباء صلة يعقل اى
 بان يعقله بهذا الوجه (تعقلا اجاليا) لان تفصيلا مفعول مطلق مثل ابتداء الله
 نباتا وانما قيد بالاجالى اشارة الى دفع اعتراض المتقدمين على بعض المحققين
 بلزوم تعقل امور غير متناهية كما سياتى تحقيقه ثم ان ذلك المفهوم الكلى
 قد يكون من ذاتيات تلك الجزئيات كما فى معانى ٣٤ الحروف كن الابتدائية
 فان معناها الابتداء الخاص والامر العام اعنى الابتداء المطلق داخل فى الابتداء
 الخاص آلة الملاحظة وقد يكون من عوارضها الخارجة عن ذاتياتها كفى اسماء
 الاشارة فان الامر العام فى لفظ هذا الموضوع لزيد مثلا هو المفرد المذكور المشار
 اليه باشارة حسية وهذا المفهوم ليس بداخل فى ماهية زيد وهى الحيوان
 الناطق مع الشخص وما يلىق ان يعلم ان الموضوع لكل من الجزئيات فى هذا
 القسم قد يكون متجداً مع الموضوع للآخر كما فى المضمرات وامثالها فان لفظ
 انا موضوع لكل من جزئيات التكلم وحده ولفظ هذا الكل من جزئيات المفرد
 المذكور المشار اليه وقد يكون مغاير له بان يوضع لهذا الجزئى لفظ ولذلك الجزئى
 لفظاً آخر ولذلك الجزئى لفظ ثالث وهكذا كفى الموضوعات بالوضع النوعى
 وان الفرق بين هذا القسم والقسم الاول ان التعقل للواضع المفعول آلة للملاحظة
 الموضوع له عام بحسب الصدق فى هذا القسم دون الاول وان الموضوع له متعدد
 فى هذا دونه بل هذا القسم مما يجب ان يكون معناه متعدد اقل ففهم (ثم يعين) بالنصب
 عطف على ان يعقل اى ثم يضع (بهذه الملاحظة الاجالية) التى هى آلة
 الوضع ووسيلة فى حصوله (لفظاً مخصوصاً) اى ملحوظاً بخصوصه (بازاء
 كل واحد) متعلق بعين (من تلك الجزئيات) الغير المتناهية المندرجة تحت
 ذلك المفهوم الكلى اى لا بازاء نفس المفهوم الكلى كما هو مذهب المتقدمين
 (بخصوصه) ظرف مستقر حال من واحد او صفته له (دفعة) قيد لعين
 اى تعيينا دفعا او فى دفعة واحدة وهذا القيد ايضا اشارة الى دفع اعتراض
 اورد من طرف القدماء على المتأخرين من انه لو كان اللفظ موضوعا لكل

٣٤ فان قيل ان الذاتى كلى
 قطعاً لانه قسم من الكلى
 وهو يستلزم الاستقلال
 مع انه لا استقلال فى الحرف
 اصلا فيقال ان معنى الحرف
 مع قطع النظر عن التعبير
 بالحرف مستقل وذاتى
 يصلح ان يكون محكوما
 عليه وبه كما يقال ابتداء
 سبرى من البصرة ابتداء
 وهذا القدر كاف فى ان يقال
 ان الامر العام ذاتى لمعنى
 الحروف منه

واحد من هذه الشخصيات للزم ان يوضع له باوضاع متعددة فمح بصير اللفظ مشتركاً وحاصل الدفع منع الاشتراك مستنداً بجواز ان يوضع له بوضع واحد دفعي وسيأتي التفصيل (كوضع المضمرات) بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي والمضمر ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظاً او معنى لو حكماً قالوا وضع لاحظ او لا مفهوم التكم الواحد مثلاً من حيث انه يحكى عن نفسه ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا هو ولا حظ ايضاً مفهوم المخاطب من حيث انه ينتهي اليه الخطاب وجعله آله للملاحظة افراده ثم وضع لفظ انت بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه وكذا لاحظ مفهوم ضمير الغائب بما تقدم ذكره باحد الانحاء الثلاثة ثم وضع لفظ هو مثلاً بازاء كل واحد من الافراد المشخصة المندرجة تحت ذلك الامر العام الكلي بخصوصه دون القدر المشترك وقال بعض المحققين في كلية ضمير الغائب وجزئته مطنظر اى فالحق انه اذا رجع الى الكلي كلياً واذا رجع الى الجزئي جزئياً فالمراد بالجزئيات في المتن اعم من الاضافة وعن البعض نعم الحق ان المراد بالجزئيات في هذا القسم من الوضع الجزئيات الاضافة لكن لما ذكر بل لان من ذلك الموضوع المشتقات وما وضعت هي لها معان كلية وعن الشريف قدس سره ان ضمير الغائب يقتضي ذكراً جزئياً للرجوع اليه وان الكلي من حيث انه مذكور ذكراً جزئياً جزئياً فعلى هذا يكون المراد بالجزئيات في هذا القسم الحقيقية والله اعلم (و) وضع (الموصلات) بازاء المعاني المشخصة باتصاف مضمون الصلة والموصول ما لا يتم جزءاً الا بصلة وعائد وهي جملة خبرية معلومة للسامع ولا منافاة بين كون الموصول مبهماً وكونه من المعارف اذ التعريف بالنظر الى الصلة والابهام بقطع النظر عنها فلفظ الذي مثلاً اذا ذكر لا يفهم منه ان المراد اى شخص هو فاذا قلت جاء من بغداد مثلاً تعين المراد فاذا اراد الواضع ان يضع لفظ الذي لاحظ او لا كل واحد من المعاني الجزئية المشخصة بمفهوم كلي اعني ما علم بصلة وعائد ثم وضع لفظه بازاء كل واحد من تلك المعاني المشخصة بخصوصه واعلم ان ثبوت مضمون الجملة الخبرية للموصول لو لم يكن معلوماً عند السامع لا تصلح ان تكون صلة لعدم افادة الجزئية والشخص وكذا يلزم في افادة التعيين من انضمام امر خارجي الى تلك

الاشارة العقلية كالتحصار مضمون الصلة فيما اشير اليه فلا تغفل (واسماء
 الاشارات) من اضافة الدال الى المدلول وهو ماضع لمشار اليه باشارة
 حسية وهي الامتداد التخيل الواصل بين الشخص وما يصير غاية لذلك
 الامتداد فاسماء الاشارة موضوعه بازاء معان معينة معلومة مفهومة باعتبار
 امر عام شامل لها وهو مفهوم المشار اليه وهي آلة الملاحظة حين الوضع
 مثلا اذا اريد وضع لفظ هذا لوحظ اولا كل واحد من تلك المعاني الجزئية
 بمفهوم المشار اليه المفرد المذكور ثم وضع لفظه المحفوظ بخصوصه بازاء
 كل واحد من تلك الجزئيات والافراد على حدة (واسماء الافعال) وهو ما كان
 بمعنى الامر او الماضي او المضارع فهي موضوعه بازاء معان جزئية مشخصة
 ملحوظة بمفهوم كلي عام لها مثلا لفظ هيات اذا اريد وضعه لوحظ اولا
 اجالا كل واحد من افراد الاستبعاد والباس في ضمن مفهوم مطلق الاستبعاد
 ثم وضع بازاء كل واحد من تلك الافراد المندرجة تحت ذلك المفهوم الكلي
 الذي هو آلة الملاحظة وقيل لعل دخول اسماء الافعال في هذا القسم من
 الوضع بعد كونها منقولة عن معاني نحو المصادر وبؤيده عدم ذكر اكثر
 ارباب المتون المدونة في فن الوضع هذه الاسماء في امثلة هذا القسم فاعلم
 ان اسماء الافعال موضوعه بازاء الفاظ الافعال على ما قاله ابو البقاء خلافا
 لما ذكره العصام من انها لم توضع للالفاظ بل هي في الاصل وضعت اما للاحداث
 او الظروف او الاصوات او غير هاتم نقلت ٣٥ اى فهي اما منقولة عن معنى
 الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك
 اى خذ واما عن المصادر تحقيقا نحو رويد بمعنى امهل او تقديرا نحو هيات
 فانه لم يستعمل مصدر الكنه على وزن قوفاة مصدر قوقى واما عن المصادر
 التى كانت في الاصل اصواتا نحو صه فانه في الاصل اسم صوت نقل منه
 وجعل مصدرا بمعنى السكوت ثم نقل منه الى معنى اسكت فللفظ صه موضوع
 لطلب السكوت المعين المعهود من المخاطب وقد ينون وتنوينه للتكثير (و) كوضع
 (الحروف) اى حروف المعاني كحروف الجر والعطف فانها موضوعه بازاء
 معان جزئية مشخصة ملحوظة اجالا بمفهوم كلي شامل لها وهي آلة ملاحظة
 الوضع لتلك الجزئيات فالباء موضوعه لكل واحد من الالتصاقات الجزئية
 بملاحظتها بمفهوم مطلق الالتصاق ومن موضوعه لكل واحد من الابتدآت

الشخصية الملحوظة بمفهوم الابتداء الكلى المطلق الندرجة تلك الجزئيات
 تحتها وهكذا واعلم ان الحرف ما يكون مدلوله معنى في غيره يتعين بالضمائم
 ذلك الغير اليه فلذا كان غير مستقل بالفهم فان معنى من مثلا ليس مطلق
 الابتداء كما عرفت بل ابتداء خاص جزئي متعلق بشئ معين كالسير والبصرة
 فلا يفهم معناه الا بتعقل ذلك الشئ المعين وتوضيحه ان معنى الابتداء له جهتان
 فاذا لاحظته العقل قصداً وبالذات كان معنى اسما مستقلا بالمفهومية صالحا
 لان يحكم عليه وبه ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا فهو بهذا الاعتبار معنى لفظ
 الابتداء واذا لاحظته من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله مرآة لمشاهدة
 حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه وبه وهو
 بهذا الاعتبار معنى لفظ من ونظير هذا من المحسوسات المرآة فانها قد تكون
 ملحوظة بالذات كما اذا اردت اشتراكها فنظرت اليها وقد تكون ملحوظة
 بتعاوالة لملاحظة الغير كما اذا نظرت اليها لمشاهدة جالك (و) كوضع (بعض
 الظروف) كاي وحيث ونحوهما (بما يتضمن معنى الحرف) استفهاما او شرطاً
 على ما ذكره النواة فهذه الظروف موضوعة للمعاني الجزئية الشخصية
 بملاحظتها بوجه كلى عام لها مثلا اذا اريد وضع ابن لوحظ مفهوم مطلق
 السؤال عن المكان وهو امر عام مشترك بين السؤالات عن الامكنة الشخصية
 وتعقل به كل واحد منها اجمالا ثم وضع لفظه الملحوظ بخصوصه بازاء كل
 واحد من السؤالات الشخصية عن الامكنة وكذا لفظ حيث فانه موضوع
 للمكان الجزئي الشخص بملاحظته في ضمن المكان المطلق الكلى وقس على
 ذلك فاذا ثبت ان الموضوع له في هذا القسم من الوضع كل واحد من تلك
 الجزئيات لانفس المفهوم الكلى (فاطلاقها) اي الالفاظ المذكورة (على)
 كل واحد من (تلك الجزئيات الخصوصية) الشخصية الندرجة تحت ذلك
 المفهوم الكلى الملحوظ به (حقيقة) لا مجاز بعلاقة العموم لكونها مستعملة
 فيما وضعت له (و) اطلاقها (على ذلك المفهوم الكلى) الذي هو آلة ملاحظة
 الوضع للجزئيات (مجاز) لكونها مستعملة في غير ما وضعت له (قل هذا الوجه)
 اي فلكون هذه المذكورات موضوعة بازاء كل واحد من الجزئيات الملحوظة
 اجمالا بمفهوم كلى دفعة بخصوصه (امكن) اي تيسر (تعدد معاني لفظ واحد)
 وكذا امكن انعدام بعض افراد تلك المعاني عند الوضع بل هذا القسم مما

يجب ان يتعدد معناه فاعرفه (من غير اشتراك) وتعدد اوضاع صراحة فال موضوع
 بهذا القسم شبيه بالمشارك من جهة تعدد المعنى لكنه ليس مشتركاً في الحقيقة
 لكونه موضوعاً بازاء كل واحد جزئيات المفهوم الكلى دفعة وابطاح
 المقام على ما افاده بعض الاعلام ان هذه الالفاظ موضوعة لواحد واحد
 من افراد المفهومات الكلية التي لاحظها الواضع حين الوضع وبها صارت
 افرادها ملحوظة له اجالا من حيث ان الافراد متصفة بتلك المفهومات كفهوم
 المفرد المذكور المشار اليه لهذا والابتداء والانتفاء المطلقين لمن والى فان الواضع
 لاحظ بكل من هذه المفهومات الكلية افرادها الغير المتناهية اجالا كزيد وبكر
 وبشر الى غير ذلك من حيث انها مشار اليها وهكذا الابتداء وذلك الابتداء
 وهذا الانتفاء وذلك الانتفاء فوضع لفظ هذا الكل واحد من الابتداءات الجزئية
 من حيث انها ابتداءات وكذا لفظ الى لكل من الانتفاءات الجزئية فهذه المفهومات
 الكلية آلات للملاحظة المعاني التي وضعت لها تلك الالفاظ وهي الافراد
 لانفس الموضوع لها فعلى هذا الوجه هذه الالفاظ شبيهة بالمشارك اللفظي
 من جهة تعدد الموضوع له في كل منهما وبالاعلام المشتركة كزيد وعمر ومن
 جهة ان كلامهما موضوعة لمعان مشخصة فلا فرق بينهما الا بان المشترك
 موضوع لمعان متعددة باوضاع متعددة صراحة كلفظ العين الموضوع للذهب
 مرة وللبصرة مرة اخرى وللماء مرة ثالثة الى غير ذلك وهذه الالفاظ
 موضوعة لمعان متعددة بوضع واحد اجالي نحو كل مفرد مذكر مشار اليه
 فلفظ هذا موضوع بازاءه وبما يجب ان يعلم ان هذه الالفاظ لكونها موضوعة
 لمعان متعددة كالشرك لا بد لها عند الاستعمال من قرينة معينة للمراد مثل المشترك
 فهي في المضمرات الخطابية بالكسر في ضمير المتكلم والخطابية بالفتح في ضمير
 المخاطب وسبق الذكر على الانحاء المعروفة في ضمير الغائب وفي المعارف
 بلام العهد سبق المعهودية وفي اسماء الاشارات اما الاشارة الحسية او الوصف
 وفي الحروف معاني مدخولاتها في الاكثر اوشى آخر من مضمون الكلام
 وفي الافعال ذكر الفاعل المعين وفي الموصولات ذكر الصلة هذا (وهذا)
 اى كون الالفاظ المذكورة موضوعة لجزئيات المفهوم الكلى لانفس ذلك
 المفهوم بطريق وضع عام لموضوع له خاص انما هو (عند) المحققين من (التأخرين)
 كالقاضي عضد الملة والدين (واختاره السيد) الشريف على الجرجاني

(قدس سره) ومن بعده من العلماء (واما عند المتقدمين) وهم اكثر المحققين منهم الكاتبي واكثر التحويين كنجم الائمة الرضى (فالمد كورات) من المضمرات والظروف واسماء الاشارات وبعض الظروف ونحوها (موضوعة لنفس ذلك المفهوم الكلى) الذى جعله المتأخرون مرآة لملاحظة الافراد المندرجة تحته لانتك الجزئيات فيكون وضعها عندهم (على طريق وضع عام لموضوع له عام) لا على نمط آخر فالوضع عندهم قسمان لاثنته واستدلوا على هذا بان لفظ انا او هذا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة لعدم صحة ان يطلق انا او هذا ويراد به متكلم بعينه او مشار اليه مفرد مذكر غير معين وليس اللفظ موضوعا لواحد منها والا لكان مجازا في غيره ولا لكل واحد منها والا لكان مشتركا موضوعا باوضاع عديدة فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلى شامل لكل واحد من تلك الافراد ولما ورد عليهم ان الالفاظ المذكورة لو وضعت للكليات لجاز ان تستعمل فيها ولو في بعض الاوقات كسائر ما وضع للكليات التى لها افراد غير محصورة كالاسد والانسان والضرب وليس كذلك بل هى مستعملة في الجزئيات دائما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان تستعمل) حال من المستكن في موضوعة اى حال كونها ملابسة بشرط استعمالها والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه كباقي في الفائدة السابعة وكلما تحقق الاستعمال تحقق الوضع بلا عكس كلى كما اذا تحقق الوضع قبل الاستعمال (في كل) واحد (من جزئياته) اى المفهوم الكلى يعنى ان الغرض من وضعها للمفهوم الكلى استعمالها في افرادها فلذا استعملت في الجزئيات في دائم الاوقات فهذا مثلا عندهم موضوع لمفهوم المفرد المذكور المشار اليه لكن بشرط ان يستعمل البتة في واحد مما يصدق عليه ذلك المفهوم الكلى من هذا المشار اليه اوداك اوداك وعلى هذا فقس (واختاره) اى مذهب المتقدمين العلامة الثانى سعد الدين مسعود بن عمر (التفات انا) حيث قال في بحث الالفاظ من شرح الرسالة الشمسية واما المضمرات واسماء الاشارات مثلا فليست مفهوماتها التى وضعت هى لها مشخصة لان لفظ انا مثلا موضوع للتكلم من حيث انه متكلم ولفظ هذا موضوع لمشار اليه مفرد مذكر وهو معنى كلى والشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ انتهى وقد حكي انه سأل السيد قدس سره عن مولانا سعد الدين كيف تقول وضع

الضمير بازاء مفهوم كلى فانه لو وضع بازاءه لاستعمل فيه في وقت وليس كذلك بل يستعمل في افراده فاجاب عنه بقوله وهذه الامثال مجازات متروكة الحقايق استعملت في غير ما وضعت له ثم سئل التفتازاني عن السيد قدس سره فقال وانت كيف تقول قد وضع بازاء كل فرد بخصوصه وذا غير ممكن لانه لا بد للواضع من ملاحظة افراد الموضوع له كلها وملاحظة الافراد متمعة مع استعمال هذه الامثال بعد الوضع فاجاب قدس سره بان الملاحظة قسمان اجمالى وتفصيلى واجال الملاحظة كاف في الوضع مع انه اذا اطلق لفظ هو مثلا يتبادر منه الفرد المخصوص لا المفهوم الكلى والتبادر من اشارة الحقيقة كما مر ثم اشار الى تحرير مذهب الطرفين والمحاكمة بين الفريقين فقال (فالحقيق) والاولى بالواو على ان يكون استينافا اى الجدير واللائق للتلق (بالقبول) لدى الفحول انما هو (رأى المتأخرين) اى مذهبهم فاعلم اولا ان منشأ النزاع بين اصحاب هذين الرأيين ان وضع اللفظ للمعنى يتوقف على معرفة المعنى قبل الوضع وهذا بالاتفاق فمعرفة الجزئيات بالمفهوم الكلى هل هي كافية في وضع هذه الالفاظ للافراد والجزئيات ام لا فذهب المتأخرون الى كفايتها والقدماء الى عدم كفايتها وسبب ذهابهم الى هذا هو ان العلم بالشئ بالوجه هل هو علم بذلك الوجه ام بذلك الشئ فذهب المتقدمون الى الاول مط ٣٦ بناء على ان العلم والمعلوم متحدان والفرق اعتبارى فاعرفه وذهب المتأخرون الى الثانى اذا كان الوجه مرآة لذلك الشئ وانما يكون الوجه مرآة اذا لوحظ البندرج تحته شئ كاهنا بخلاف ما اذا لوحظ لذاته لا لغرض اندراج شئ تحته حيث لا يكون الوجه ح مرآة لذلك الشئ فلا يكون العلم به علما بذلك الشئ والحاصل ان المفهوم الكلى ملحوظ حال كونه مرآة وآلة لمعرفة الموضوع له من الافراد فكان العلم بالمفهوم علما بالافراد اذا عرفت هذا فاعلم ان مذهب القدماء لا ينج عن تكلف ما لانه يفضى الى ان يكون هذه الالفاظ الشائعة الاستعمال جرداً مجازات دائماً فلذا قال (لما انه يلزم) كلمة مازائدة والضمير للشان (على رأى المتقدمين) ومذهبهم (ان يكون ما هو من هذا القبيل) اى الالفاظ التى هى من قبيل وضع عام لموضوع له خاص ولفظ القبيل يحى لمعينين احدهما الامثال والمناسبات ثانيهما الافراد والجزئيات وهذا هو المراد ههنا (مجازات) لكونها مستعملة دائماً في الجزئيات التى ليست بموضوع لها

٣٦ اى سواء كان الوجه
مرآة للشئ اولا

فيكون مما (لاحقايق لها) لعدم جواز استعمال شئ * منها بطريق الحقيقة في
 المفهوم الكلي مع ان الاستعمال جزء من ماهية الحقيقة فحيث لا استعمال
 لاحقيقة ولتنبيه على هذه الدقيقة عدل المص عن التعبير بمزوجة الحقايق
 الى ما ترى فيه تعريض للقوم فتنبه عن النوم قلله دره (اذ لم يستعمل)
 اي ماهو من هذا القبيل (فيما وضع له) اي في معنى وضع ماهو من هذا
 القبيل له اي واللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز لان
 شرطهما الاستعمال وبانقضاء الشرط ينتفي الشروط كالانحفي وقد اشرنا اليه
 آنفا (من ذلك المفهوم الكلي) بيان للوصول اذ لا يقال هذا مثلا والمراد
 واحد مما يشار اليه بل لا بد في اطلاقه من القصد الى خصوصية معينة (واللازم)
 على مذهبهم وهو كون ماهو من هذا القبيل مجازات متروكة الحقايق
 (باطل) مستبعد جدا (والا) اي وان لم يكن اللازم بط بل كان الامر كما

ذهبوا (لما صح) اي لم يحز اولم يثبت فافهم (اختلاف ائمة اللغة في عدم استلزام
 المجاز الحقيقة) مع انهم اختلفوا فيه وان كان الاصح عدم الاستلزام اي ولم
 يحتاج ايضا من نفي الاستلزام منهم الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة جدا
 كالرجح مع كثرة الحروف والضمائر ونحو ذلك واجيب بان هذه الالفاظ
 مستعملة في تلك المفهومات الكلية من حيث تحققها في ضمن جزئياتها بعمومها
 فيكون هذا الاستعمال في الحقيقة من استعمال العام بعمومه في الخاص وهو
 حقيقة الاتري انهم قالوا ان اطلاق الدابة على الفرس من حيث انه من افراد
 ما يدب في الارض حقيقة لكن يرد عليهم انه اذا كان الغرض من وضعها
 لتلك المفهومات استعمالها في افرادها لافيا نفسها فاي حاجة الى الوضع
 لتلكيات بل الاولى ح ان توضع اولا للافراد واما انها ليست بملاحظة
 تفصيلا حين الوضع فغير قادح في ان توضع لها بل يكفي في ذلك ملاحظتها
 اجمالا كما سبق غير مرة واجيب بان الملاحظة الاجالية وان كانت كافية في
 الوضع لكن الوضع للجزئيات بالملاحظة الاجالية ليس يتمحقق ويرد عليهم
 ايضا ان الحروف لو كانت موضوعة لتلك المعاني الكلية للزم ان تكون اسماء
 بالنظر الى الوضع حروفا بالنظر الى الاستعمال وهو مستبعد وموجب
 لاختلال تعريف الحرف واجيب بما خلاصته انه انما يلزم ذلك لو لم يكن
 دلالة الحروف على معانيها مشروطة في وضعها بذكر المتعلق مع انها مشروطة

به بخلاف وضع الاسماء ويرد عليهم ايضا انه يلزم على مذهبهم تأويل تعريف
المعرفة بما وضع لشيء بعينه وصرفه الى ما وضع لمعنى ليستعمل في شيء بعينه
وهذا التأويل قبيح مستبعد خلاف الظواهر وان اجاب عنه الرضى في شرح الكافية
فليراجع ثم ان القدماء قالوا في تقرير مذهبهم انه لو وضع ما هو من هذا القبيل
لكل واحد من الشخصات وضعوا احدا لجاز ملاحظة امور غير متناهية مع ان
بعضها لم يوجد حين الوضع واللازم بطلانها خارجة عن طوق البشر على
ان الوضع لا مر كان تحت العدم لم يصح وقد مر الجواب فتذكروا قالوا ايضا
انه لو وضع لكل واحد لزم ارتكاب خلاف الاصل اذا الاصل كون اللفظ على قدر
المعنى ومن ثم قيل الاشتراك اللفظي والترادف خلاف الاصل وكون الوضع
غير متعدد لا يجدى نفعا فلا تعقل وقال بعض الفضلاء لا خفا في مثانة دعوى
الفريق الثاني حيث تلايم القول بان الواضع هو الله تعالى دون الاول وفيها ايضا
تقليل اقسام الوضع وحصرها في اثنين لكن بشكل امر الاستعارة التبعية
في الحروف بل يختل تعريف الحرف على ما تقدم والله اعلم (و) القسم (الثالث)
منها (وضع عام لموضوع له عام) وصف الوضع بالعموم باعتبار سببه اعنى
آلة الملاحظة ووصف الموضوع له به باعتبار نفسه كما مر وذلك الوضع في هذا
القسم حاصل (بان يعقل الواضع) اى يتعقل حين الوضع (معنى كليا)
اى مفهوم ما عام شامل للكثير قابلا للشركة عند العقل اماما لباسا (بنفسه)
اى بعين ذلك المعنى الكلى وذاته كفهوم الانسان المحفوظ بعينه المتعقل بذاته
الموضوع لفظه بازائه (او) ملابسا (بما يساويه) اى بمفهوم يساوى
ذلك المعنى الكلى الذى هو الموضوع له كوضع لفظ الانسان لمفهوم الحيوان
الناطق المحفوظ بمفهوم الضاحك المساوى له او ملحوظا بما هو اعم منه بشرط
ان لا يشاركه غيره في الملاحظة بذلك الاعم كأن يلاحظ مفهوم الانسان بالماشى
ويوضع لفظه بازائه بشرط ان لا يشارك مفهوم الحيوان الناطق في وضع
لفظ الانسان المتعقل بالماشى له غير مفهوم الانسان ولكون هذا الاخير نادرا
وغريبا جدا تركه المصنف (ثم) بعد التعقل المذكور (بعين) بالنصب اى بوضع
(لفظا مخصوصا) ملحوظا بخصوصه (بازاء ذلك) المعنى (الكلى) نفسه
وذلك (كوضع اسماء الاجناس) اى كوضع كل من الاسماء بازاء كل من الاجناس
والحقائق اى المفاهيم الكلية المتصورة في الذهن باعتبار صدقها على كثيرين

لا بقيد الحضور كأن يوضع لفظ الرجل لمفهوم الذكر البالغ من الانسان والضرب لمفهوم الحدث المعين اعني الايلام والاسد لمفهوم الحيوان المفترس المحفوظ كل منها باحد الوجهين بنفسه او بمساويه قتل هذا الموضوع ان استعمال في المفهوم الكلي يكون حقيقة وان استعمال في فرد من افراده فان كان باعتبار خصوص ذلك الفرد كان مجازاً وان باعتبار انه فرد من افراد ذلك المفهوم كان حقيقة اذا لفظ ح مستعمل حقيقة في المفهوم الكلي والفردية مستفاد من الخارج (ثم ان اسم الجنس عند النحاة على ما ذهب اليه المحقق العصام ما يرادف النكرة ورده بعضهم بانه عندهم ما وضع لان يقع على شيء وعلى ما شبهه من جنسه كالرجل والضرب) وعند اهل البيان اسم لمفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات نحو رجل واسد وقيام فيخرج المشتقات (وعند اهل الوضع اسم كلي موضوع لذات كلية كذا قبل والظ ان المراد بالذات الحقيقة والمفهوم كما يقال ذات الانسان اى حقيقته ثم ان في وضع اسم الجنس مذهبين الاول انه موضوع للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن الافراد واليه ذهب الشريف الجرجاني (والثاني انه موضوع للماهية مع قيد الوحدة لا بعينها اعني الفرد المنتشر واختاره التفتازاني وقدم ان علم الجنس فيه ايضا مذهبان مذهب الجمهور انه موضوع للماهية المعينة في اللذهن ومذهب الرضى انه موضوع للماهية من حيث هي فيكون علمه تقديرية للضرورة فالفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان دلالة الاول بجوهره على الحقيقة فقط اى بدون التعيين ودلالة الثاني كذلك على الماهية والتعيين معا وهذا مبني على مذهب الشريف في اسم الجنس (واما الفرق بينهما على مذهب التفتازاني فيه فظاهر كالفرق بين علم الشخص والجنس (و) كوضع (المصادر) الظ انه من عطف الخاص على العام لشمول اسم الجنس بالمعنى المذكور للمصدر وقد يقال المراد من المصدر ما يقابل الذات اعني الامر القائم بالغير المعبر عنه بالفارسية بما آخروه نون قبله دال او تاء مثل كردن وورفتن فاعرفه (و) وضع (مواد الافعال) فلها وضع مستقل غير وضع المصادر كما يدل عليه العطف المشعر بالمغايرة بين المعطوفين خلافا لما ذهب اليه العصام من ان وضع مواد الافعال عين وضع المصادر فتدبر (و) مواد (المشتقات) اى من الاسماء بقرينة السباق على ان المشتق عند علماء هذا الفن شايع في غير الافعال كما لا يخفى

على المتبع والتقييد بالمواد احتراز عن الهيئات فانها موضوعة بالوضع النوعي ونحن الآن في الموضوعات الشخصية والمادة ما يكون الشيء بالقوة ويقال لها باليونانية هيولى ومادة الكلمة جوهر حروفها مع قطع النظر عن هيئتها رهنا عبارة عن مبدأ الاشتقاق اعني المصادر فالمراد بوضع المواد وضع المصادر تحقيقا ٣٧ او تقديراً للاحداث المعنية واعلم انه يشترط في وضع المادة للحدث المعين مقارنتها الهيئة من الهيئات المستعملة كما ان وضع الهيئة مشروط بمقارنة مادة من المواد فيقال انه لا دخل للمادة في وضع الهيئة و بالعكس فالمراد به عدم كون احدهما جزأ للآخر في وضع كل منهما (فائدة) قال في شرح رسالة الموضوعات للطنطا جلبي ان معرفة معنى ضرب بخصوصه يحصل من قواعد العلوم الثلاثة بان تقول معنى الضرب هو الحدث المخصوص بحكم اللفظ وذلك المعنى معتبر في ضرب بحكم الاشتقاق ثم تقول ضرب من صيغة فعل وهي صغرى سهلة الحصول وصيغة فعل موضوعة بالنوع لاقران معنى جوهره للزمان الماضي بحكم الصرف فضرب موضوع لاقران الضرب بالزمان الماضي وقس عليه جميع افراد انواع الصيغ الصرفية انتهى (و) وضع (اسماء المصادر) كالقبلة والعبرة والعطاء بمعنى التقبيل والاعتبار والاعطاء والفرق بين المصدر واسم المصدر ان مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث بواسطة دلالة على المصدر كذا في حواشي الالقية (والرابع) من الاقسام الاربعة العقلية للوضع الشخصي (وضع خاص لموضوع له عام) عكس القسم الثاني (بان يعقل) اي يلاحظ الواضع (معنى كلياً) او مفهومات كلية ملحوظة بامر اخص او مبين (بخصوصية بعض افرادها) يعني بفردها خاص من افراد ذلك المعنى الكلي كأن يلاحظ مفهوم الحيوان بالانسان او بامر مبين له كأن يلاحظه بالفرس فيكون ذلك الجزئي الاخص مرآة للكلي الاعم وكذا المبين (وهذا القسم) الرابع من الوضع (بما لا وجود له) اي لا تحقق له في الخارج وانما هو مجرد احتمال عقلي ليس بثابت في نفس الامر (بل) للترقي (حكموا) جمهور اهل الوضع وجزموا (بإستحالته) حيث قالوا انه متعذر الثبوت وتمنع الوقوع (لان الخصوصية) اي الجزئيات المشخصة (لا يعقل) اي لا تصور او لا يعلم (كونها مرآة) اي مت (للاحظة كلياتها) ولو اجمالاً لعدم احاطة الاولى بالثانية فاذالم تدرك

٣٧ قوله تحقيقاً او تقديراً

الاول مبني على تقدير كون

المادة مشروطاً بمقارنتها

للهيئة والثاني على تقدير

عدم ذلك منه

الكليات بمشخصاتها لا يمكن وضع اللفظ لها بذلك الطريق ضرورة توقف
الوضع على تصور كل من طرفيه اما تفصيلا او اجمالا فتعذر هذا القسم من الوضع
كذا قاله الشريف وقد افيد ان الدليل لا ينطبق على الدعوى لان امتناع ان
يلاحظ الكلى بالمتخصص لا يدل على استحالة هذا القسم اذ يصح ان يكون
الاخص الذي لوحظ به الاعم غير متخصص كيف وقد جوز الشريف قدس سره
كون الاخص معرفا للاعم فلم لا يجوز ان يكون الشخص مرآة لملاحظة الكلى
الهم الا ان يقال ان مبنى المنع ليس على العموم والخصوص بل على ان الجزئي
لاستقلاله وتأصله لا يرتبط بالغيراي ومرآة لملاحظة الشيء لا بد وان ترتبط
به وذهب القاسم اللبني الى تحقق هذا القسم من الوضع في شرح الغضبية
فليراجع (بخلاف العكس) اى كون الكليات مرآيا وآلات لملاحظة
الخصوصيات فانه جائز بل موجود في الخارج وهو القسم الثانى كالم (و)
اعترض على حصر الوضع في الاقسام المذكورة بانه لا يتم لعدم دخول وضع
المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين في القسم مثل زيد انسان
وهذا رجل في شيء من الاقسام بخلاف المركب من مفردين موضوعين بوضعين
في القسم نحو الانسان حيوان وهذا زيد فان وضع المركب ح داخل فيما دخل
فيه وضع كل واحد من مفرديه واجيب بان قيد الوحدة معتبر في المقسم
والمركب المذكور مما اجتمع فيه الاقسام فلا نقض (ونوعى) عطف على
قوله شخصى في صدر المطلب الثانى اى والثانى من قسمى الوضع باعتبار
الموضوع وضع نوعى سمي به لما ان الموضوع فيه ليس هو شخص اللفظ بل
نوعه والمراد بالنوع اما العربى ٣٨ اعنى الكلى المقيد بكلى آخر نحو كل لفظ
يكون بصفة كذا فهو موضوع لكذا فالنسبة من قبيل نسبة الشيء الى آلة
لملاحظة الموضوع فيندفع ما قبل ان النوع كلى لا وجود له في الخارج فكيف يتعلق
به الوضع واما الكلى مطلقا ٣٩ ويجاب عما قيل بانه وان لم يوجد في الخارج من حيث
هو ولكن له وجود في ضمن افراده فتبصر (وهو) اى الوضع النوعى
(تعيين اللفظ) اعم من المادة والهيئة فلا تغفل والمصدر مضاف الى المفعول
اى تعيين الواضع اللفظ (المحووظ) المتصور حين الوضع (بمومه) ونوعه
اى بامر عام شامل له ولغيره وخرج به الوضع الشخصى (لمعنى كلى او جزئى)
اى لنوع ذلك المعنى وعموم الوضع ونوعيته لا ينافى لجزئية الموضوع له كالم

٣٨ اى لا المنطق منه

٣٩ اى الاعم من المنطق منه

فكل مادل على معنى بمادته فهو بالوضع الشخصي وكل مادل على معنى بهيته فهو بالوضع النوعي كالجمع والثنى والمنسوب والافعال واكثر المشتقات وجميع المركبات كما سيرد عليك كلها وقد عرفوا النوعي بتعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى جزئى او كلى واعلم ان الموضوع له في النوعي قد يكون طائفة مخصوصة من المعاني مشتملة على آحاد غير محصورة وقد يكون معنى واحدا كلياً او جزئياً وفي الشخصي لا يكون الا الثاني قبل وان الموضوع له في النوعي لا يكون جزئياً حقيقياً بل معنى كلي دائماً وفيه ان وضع الافعال نوعي مع ان معانيها جزئية مشخصة لدخول النسبة الجزئية فيها الا ان يقال كون النسبة جزئية لا ينافي كون معاني الافعال كلية لان جزئية الجزء لا يستلزم جزئية الكل (ثم لما احتاج هذا البحث الى مزيد ابضاح لينجلي الحقيقة لدى اهل البصيرة قال (وتوضيح) حقيقة (ذلك) الوضع (بان) يقال انه (يلاحظ الواضع) عند الوضع (هيئات) بالفتحات جمع هيئة بوزن رجة وهي في اللغة يكرز في العرف الصورة الحاصلة للكلمة من نظم الحروف مع ترتيب حركاتها ٤٠ وسكناتها فهي ليست بمستقلة في التلفظ بل تابعة بتلفظ ما يحل هي فيه من جواهر حروف الكلمات فتكون لفظاً حكماً وبالجملة ان الهيئة صورة الكلمة والحروف مادتها واختلفوا في ان الهيئة هل هي جزء الكلمة ام لا فذهب بعضهم الى انها جزء منها والآخرين الى انها ليست جزءاً منها لاستحالة ان يكون العارض جزءاً من المعروض تدبر اى بان يتصور صوراً متكررة (غير معدودة) اى غير محصورة في عدد (اجمالاً) اى ملاحظة اجمالية لاتفصيلية لما عرفت ان ملاحظة الامور الغير المتناهية تفصيلاً في زمان متناه محال (افرادية كانت) تلك الهيئات كما في الافعال وسائر المشتقات (او تركيبية) كما في المركبات كلامية او غير كلامية انشائية او خبرية واعلم ان المراد بالهيئة الافرادية ما يحصل من مقارنة جوهر حروف الكلمة بعضها البعض وهي المجوثر عنها في الصرف والنسبة من نسبة الموصرف او العام الى الصفة او الخاص وبالهيئة التركيبية ما يحصل من مقارنة الفعل للفاعل او المبتدأ للخبر مثلاً وهي المجوثر عنها في علم النحو ونحوه والنسبة من قبيل نسبة السبب الى سببه (بامر عام) متعلق يلاحظ اى بعنوان كلى شامل (لها) اى لتلك الهيئات (وان يلاحظ) الواضع ايضا (معنى) من المعاني (جزئياً) كان (او كلياً) او يلاحظ معاني غير

٤٠ اعلم ان اعتبار الحركات
والسكنات في الصفة
لا يقتضى اعتبارهما معا
حتى يخرج عن تعريف
الهيئة نحو ضرب فان الواو
لطلق الجمع لا للمعية
سيلكوتى منه

معدودة كذلك أى مفهوم اجمالى ويعين كلا من الاولى بازاء كل من الثانية دفعة على سبيل انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالى كأن يقول كل ما كان على هيئة فعل مثلا فهو موضوع للدلالة على الزمان الماضى كما سيصرح به فظهر ان الافراد الملحوظة فى جانب الموضوع له بالوضع النوعى كل منها فى نفسه قد يكون واحدا جزئيا وقد يكون واحدا كليا وقد يكون طائفة مشتملة على آحاد غير متناهية (ثم) أى بعد ملاحظة تلك الهيئات على الوجه المذكور (يعين) الواضع (ما يصدق عليه) أى من الهيئات الغير المحصورة (ذلك الامر العام) الشامل لها بقوله (من تلك الهيئات) الغير الممدودة ببيان للموصول (اولا وبالذات) متعلق بـ يعين أى تعيينا اوليا مقصودا بالذات والأصالة وذلك لان الموضوعات هى تلك الهيئات وانما الامر العام هو آلة الملاحظة غير ملحوظ قصد او قوله اولاً منصوب على الظرفية بمعنى قبل فهو منصرف لا وصفية له ولذا دخل عليه التنوين مع انه افعال التفضيل فى الاصل والباء فى وبالذات بمعنى فى هو معطوف على اولاً أى فى الذات بدون الواسطة ويحتمل ان يكونا حالين من الهيئات والباء للملابسة أى حال كونها ثابتة فى اول الامر وملابسة بالذات (و) يعين (الامر العام) منصوب عطفاً على ما للموصول (ثانياً وبالعرض) أى وان يعين الواضع ذلك الامر العام الذى هو آلة الملاحظة فى وضع تلك الهيئات تعييناً ثانياً وبالتبع يعنى بواسطة تعيين ما يصدق عليه من الهيئات والعرض بفتحيتين عبارة عن معنى زائد على الذات واعراجهما كاعراجهما واللام فى (لذلك المعنى الجزئى او الكلى) صلة التعيين ولعل هذا رد من المص على من قال ان الموضوعات بالوضع النوعى وضعت للمفهوم الاجالى الشامل للافراد الغير المتناهية لانفس تلك الافراد على ان يكون المفهوم الكلى آلة الملاحظة لانفس الموضوع له هذا وهذا التعيين حاصل (بحكم) صورى (اجالى) من الواضع وانما قيدنا بالصورى لان الفرض من هذا القول ليس التصديق بثبوت الوضع والتعيين بل انشاءهما فالفرض من قول الواضع الضرب موضوع لكذا مثلاً انشاء الوضع لا الاخبار بثبوته كما ان الفرض من بعت واشتريت انشاء البيع والشراء وكذا الكلام فى سائر الاوضاع وبالجملة ان الوضع النوعى يكون بثبوت قاعدة كلية دالة على ان كل لفظ بكيفية كذا فهو موضوع لمعنى كذا ودال عليه والى هذا اشار بقوله

٤١ فالقول يكون كناية
اصطلاحية عن التعيين
لانه انما يظهر به غالباً ومجاز
مرسل من اطلاق المسبب
على السبب بناء على ان
التعيين مسبب على القول
منه

(بكأن قال) الواضع قولاً نفسياً ٤١ اولفظياً والباء متعلق بالحكم او بدل منه
فافهم ثم ان الكاف في قوله بكأن اسم بمعنى المثل بقرينة دخول الباء عليه
كافي قوله يضحكن عن كابر دالمنهم اى بمثل ان قال حين الوضع هذا القول
الاجالى وفيه ان دخول الجار على الجار خاص بالضرورة فلا يقال مررت
بكلا سدقاه الشاطبي فالظاسقاط احداً الجارين (كل لفظ) ملابس (بصفة
كذا) اى بهيئة وكيفية مخصوصة فللفظ كذا كناية عن هيئة معينة من الهيئات
الغير المحصورة (عيئته) اى وضعته لمعنى كذا (للدلالة) اى لغرض ان يدل
بنفسه من غير قرينة تنضم اليه فعلى هذا اخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً
بالوضع النوعى ايضا (على كذا) اى على معنى فلانى مثل ان يقول كل
ما كان على هيئة فاعل فقد عيئته لمن قام به مأخذ اشتقاقه وانما كان وضع
الهيئات نوعياً لان جواهر الكلمات وان كانت متناهية لكن الهيئات العارضة
لها غير متناهية من كل نوع اذ يعرض لحروف مخصوصة هيئات متفاوتة
فيتعذر ملاحظتها تفصيلاً بل اجمالاً وهو كاف في الغرض فان قلت الهيئة
ليست بلفظ لكونها عبارة عن الصورة كما مر قلت انها لفظ حكماً لكونها
متلفظة بواسطة المادة بل هي لفظ حقيقة لكونها موضوعاً بالوضع النوعى
فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الفعل وكذا سائر المشتقات مركباً من لفظين
اعنى المادة والهيئة مع انه مفرد قلنا ان المعتبر في تركيب اللفظ ان يكون اجزأؤه
مرتبة في السمع اى مسموعة على الترتيب واجزاء الفعل ونحوه غير مرتبة
في السمع بل مسموعة معاً كما لا يخفى (ومن يحذف) يعنى آنكدهم اندازد اى
الذى يسقط كالتفتازانى من عبارة (هذا الحكم) الاجالى (قيد بنفسه) اى
قيداً هو لفظ بنفسه كما يحذفه من تعريف الوضع (يكون عنده) اى يتحقق
عند من يحذف هذا القيد (في المجاز) مط مرسل او استعارة (وضع نوعى)
ملابس (بمعنى الاعم) من اضافة العام الى الخاص (كما سبق) اى المعنى
الاعم في المقدمة وهو تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليه ولو بمؤنة قرينة
(وهو) اى الوضع النوعى المتحقق في المجاز حاصل بطريق (ان يقول)
الواضع في نفسه (كل لفظ معين) بالجبر اى موضوع (ل) غرض (الدلالة
بنفسه) بان يكون مستغنياً عن القرينة في الدلالة (على معنى) وهو المعنى
الحقيقى (سواء كان تعيينه) لذلك المعنى (بوضع شخصى) كما في المصادر

واسماء الاجناس (او نوعي بالمعنى) الاول (الاخص) المذكور فيه قيد
 بنفسه كما في المشتقات والمركبات (فهو) اى ذلك اللفظ (عند تحقق القرينة)
 ظرف لتعين اول النسبة الحكمية والقرينة ما نصبه المتكلم للدلالة لا بطريق
 الوضع على تعيين المعنى المراد او على ان المعنى الحقيقي ليس بمراد ويسمى
 الاول قرينة معينة وهى تجرى في الحقايق والمجازات والثانية قرينة مانعة
 وهى مختصة بالمجازات وهى المراد ههنا فلذا اتى بوصف (المانعة) وكل
 منهما لفظية ان كانت من قبيل الاقوال ومعنوية ان كانت من قبيل الاحوال
 اى الصارفة للسامع (عن ارادة ذلك المعنى) الحقيقي (متعين) خبر لقوله
 فهو والجملة خبر لقوله كل لفظ (لما) اى لمعنى وهو المجازى الذى (يتعلق)
 ويناسب (بذلك المعنى) الحقيقي (تعلقا مخصوصا) بان يكون بين ذلك المعنى
 وما يتعلق به علاقة من العلاقات المعتبرة نوعها في المجازات على ما حقق في
 محله (و) هو (دال) بواسطة تلك القرينة (عليه) اى على ما يتعلق بذلك المعنى
 الحقيقي فهذا الوضع الاجالى وضع لفظا سد في قولنا رأيت اسدا فى الحمام
 لعناء المجازى وهو الرجل الشجاع لانه لفظ موضوع بالوضع الشخصى
 لمفهوم الحيوان المفترس وكان بينه وبين الرجل الشجاع تعلق خاص وهو
 الشجاعة وقد تحقق قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاول وهو لفظ الحمام فلفظ
 الاسد معين لذلك المعنى المجازى ودال عليه بواسطة تلك القرينة وكذا وضع
 قولنا رجه الله فى مات فلان رجه الله للداء بالرجة فانه موضوع بالوضع
 النوعى للاخبار بالرجة وكان بينه وبين المعنى الاول تعلق خاص وهو السببية
 اذ الداء بالرجة سبب لحصولها المؤدى الى الاخبار وقد وجدت قرينة مانعة
 عن ارادة الاخبار وهو عدم العلم بتعلق رجه الله تعالى بذلك الميت فعين المركب
 الموضوع للاخبار للداء بالوضع النوعى ودل عليه بالقرينة وعلى هذا
 فقس ثبت الى هنا ان للوضع النوعى قسمين الاول ان يثبت من الواضع
 حكم كلى بان كل لفظ يكون بصفة كذا فهو معين للدلالة بنفسه على كذا
 وهذا فى الالفاظ الحقيقية والثانى ما ذكره بقوله كل لفظ معين للدلالة بنفسه
 على معنى فهو عند تحقق القرينة المانعة متعين الخ وهذا فى الالفاظ المجازية
 ثم اراد توضيح معنى الدلالة عند القرينة فقال (بمعنى انه) اى ما يتعلق بذلك
 المعنى (يفهم منه) اى من ذلك اللفظ (بواسطة القرينة) المانعة (لا بواسطة

هذا التعيين) حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان ان فهم المعنى المجازي من اللفظ والدلالة عليه باقين بجائهما الا ترى انك اذا سمعت لفظ الحمام في قولنا رأيت اسدا في الحمام تفهم من الاسد معنى الرجل الشجاع ولو لم تعلم تعيين الواضع له بازاء ذلك المعنى فلو كان ان فهمه بواسطة هذا التعيين لما كان الامر كذلك فان قلت فما فائدة هذا التعيين قلنا فائدة جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي فانه موقوف على تعيينه اذ لا يجزأ احد على استعمال اللغات بدون اذن من الواضع اذا عرفت هذا (فوضع الالفاظ المجازية لمعانيها المجازية) والنسبة من قبل نسبة الموصوف او العام (من قبل وضع عام لموضوعه خاص) من الوضع النوعي بالمعنى الاعم (نعمة) لا خلاف في وقوع الحقيقة في القرآن واما المجاز فالجمهور ايضا على وقوعه فيه وانكره جماعة منهم الظاهرية وشبهتهم ان المجاز اخو الكذب والقرآن مراء عنه وان المتكلم لا يعدل اليه الا اذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى وهذه شبهة باطلة فانه لو سقط المجاز من القرآن سقط منه شرط الحسن وقد اتفق البلغاء على ان المجاز ابلغ من الحقيقة والتفصيل في الاثنان للسيوطي

(وفي الكناية) وهي لغة مصدر كنيت ٤٣ او كنوت بمعنى ترك التصريح بشئ ومنه سميت الضمائر بالكناية وهي ايضا التكلم بشئ واردة غيره قال الشاعر واني لا كنو عن قذور بغيرها * واعرب احبانا بها فاصارخ * وفي الاصطلاح لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه فتح يخالف المجاز وقيل لفظ اريد به معناه الحقيقي لينقل منه الى غيره في الكناية (مذهبان) اي طريقتان (اتحدما انها مستعملة في المعنى الموضوع له) اي الحقيقي واليه ذهب الرازي والسكاكي والزمخشري (مع عدم كونه) اي ذلك المعنى متعلق بمستعملة او حال من المجرور بقي اي حال كون الموضوع له مقارنا بعدم الكون (مناطا) اي مرجعا (للنفي والاثبات) والصدق والكذب يعني انها تستعمل في الموضوع له لايكون مقصودا بل لينقل منه الى غيره بحيث يكون ذلك الغير متعلق بالنفي والاثبات ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقي بل وان استحال كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه والرحن على العرش استوى وغيرهما فامثال ذلك كنايةات عند المحققين من غير لزوم كذب واختاره في التلويح (فيكون) على هذا المذهب (وضعها) اي الكناية (وضع الحقيقة) اي مثل وضعها ٤٤ اسقط الخافض ههنا دعاء

٤٣ وهو المشهور قالباء في الكناية اصلية وكون لام الكلمة واول لغة غير مشهورة كافي البيت والقذور المرأة التي تجذب الاقدار والربيب والاعراب الافصاح والمصارخة المجاهرة يعني اني ربما اذكر غيرها واريدها خوفا من عشيرتها واخفاء المحبتي اياها وربما غلبني سكر المحبة فافصح بها من غير تقييد احد واذكرها صريحا منه

٤٤ اما بالوضع الشخصي او النوعي بالمعنى الاخص

العينية دون ماسياتى فافهم (و) المذهب (الاخر) فى الكناية (انها مستعملة فى غيره) اى فى غير الموضوع له من غير قرينة مانعة عن ارادته فيكون قسما للحقيقة والمجاز واسطة بينهما وهو الحق والمذهب المشهور بين الجمهور وعليه اكثر المتون وفى الاطول ويمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة فليراجع (فيكون وضعها) على هذا (كوضع المجاز) اى فتكون موضوعه بالوضع النوعى بالمعنى الاعم بثبوت قاعدة كلية سابقة لكن بحذف قديمها فلذا قال (الا انه) اى الشأن (يحذف قيد المانعة) اى يسقط قيد هو لفظ المانعة (عن القاعدة) المذكورة سابقا فاللام للمعنى الخارجى وعن متعلق يحذف فيكون القاعدة السابقة بعد حذف ذلك القيد عنها هكذا كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند تحقق القرينة متعين لما يتعلق بذلك المعنى اه (واقسام الوضع النوعى) على ما يشهد التقسيم العقلى (ايضا) اى كاقسام الوضع الشخصى (اربعة) فى المشهور (من الحيلولة المذكورة) (فى) بحث الوضع (الشخصى) يعنى من حيث خصوص المعنى وعمومه وخصوص آله الوضع وعمومها واعلم انه لا كلام فى جريان جميع الاقسام الثلاثة فى الوضع الشخصى وتحققها فيه وقدم امثلتها واما الوضع النوعى فقد قال بعضهم انه لايجرى فيه شئ من تلك الاقسام اى الوضع الخاص للموضوع له الخاص والوضع العام للموضوع له العام او الخاص بل هى مختصة بالشخصى وهذا ظاهر الفساد اذا القوم مطبقون على ان الوضع مطلقا منحصر باعتبار الموضوع له فى القسمين الاولين او الاقسام الثلاثة فتخصيص التقسيم اليها بالشخصى تخصيص ليس له دليل وقال بعضهم ان جميعها تجرى فى النوعى كما تجرى فى الشخصى وهو المشهور وعليه تقسيم المص فى هذه الرسالة والتحقيق انه وان امكن جريان جميع الاقسام فى النوعى ايضا لكن المتحقق فيه منها فى نفس الامر ليس الا الوضع العام للموضوع له الخاص واما ما عداه من القسمين فهو انما يكون بان يلاحظ معنى مشخص وحده ويعين له الفاظ غير محصورة بحكم اجمالى وبان يلاحظ معنى كللى وحده ويعين له الفاظ كذلك وكل منهما وان كان ممكنا عقلا لكن وقوع شئ منهما غير معلوم ولذا قال المحقق العصام وغيره ان الوضع النوعى من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص وما ينبغي ان يعلم ههنا ان المنكرين لهذا الوضع انما ينكرونه فيما هو الموضوع بالوضع الشخصى كالضمائر والحروف لاقى النوعى كيف وكلام التفازانى

ينادى بالوضع النوعي في المشتقات ووجه ذلك استبعادهم كون اللفظ الواحد موضوعاً لمعان غير متناهية دفعة ولم يستبعدوا في النوعي كون الالفاظ الغير المتناهية موضوعاً لمعان غير متناهية دفعة على طريق انقسام الآحاد الى الآحاد لان معنى منها بالنسبة الى لفظه صار بمنزلة المحفوظ بخصوصه (الاول) من اقسام الوضع النوعي (وضع خاص لموضوع له خاص) وخصوص الوضع كإمرة غير مرة لاينا في الوضع النوعي لان العموم فيه معتبر في جانب الموضوع وخصوص الوضع انما هو باعتبار آلة الملاحظة (وذلك) القسم من النوعي يتحقق (بان يلاحظ الواضع هيئات) متكررة (غير معدودة) اى غير متناهية ملاحظة (اجالاً بامر عام) متعلق بلاحظ اى بمفهوم كلى شامل (لها) اى لتلك الهيئات (و) ان (يلاحظ) ايضاً (معنى معيناً) جزئياً مشخصاً (ثم) بعد هذه الملاحظة (يعين) بالنصب (كلاً) اى كل واحدة (من تلك الهيئات) الغير المتناهية (بازاء ذلك المعنى) المعين المحفوظ اولاً (كوضع الاوزان) التى هى اعلام اجناس الصيغ والاوزان جمع الوزن والمراد الوزن التصريفي لا العروضى فلا تغفل (بازاء الموازن) جمع الموزون اى بازاء الصيغ الموزونات تلك الاوزان مثل الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهى الى غير ذلك مثل ضرب يوزن بفعل وينصر بفعل وقائل بفاعل ومكتوب بمفعول ورجيل بفعيل وامثال بافعال وهكذا وفي كلامه مقابلة الجمع فيصار الى التوزيع كما لا يخفى (بكأن قال) اى وهذا الوضع حاصل بمثل ان قال الواضع في نفسه (كل ما يطرأ) اى يعرض من الطريان بمعنى العروض والحدوث وبابه قمع (على تركيب فعل) اى على مادة مركبة من هذه الحروف الثلاثة (من) جميع (الهيئات) بيان لما يطرأ اى من صيغ الكلمات (الممكنة الطريان) من قبيل الحسن الوجه اى الممكن طريانها وعروضها على ما تركيب من الفاء والعين واللام (مثل فعل يفعل) بالحركات الثلاث في العين وكذا غيرهما من الرباعى والمزيد فيه معلوماً ومجهولاً (فصيته لنوع ما يوزن به) اى وضعته لهذا النوع كما يقال وزن ضرب فعل ووزن قل فل ووزن قع وهكذا والمراد بالنوع هو اللغوى فلذا تراهم قديعرون في هذا المقام بقولهم جنس ما يوزن به (من الصيغ المخصوصة) المعينة بيان لما يوزن والصيغ جمع صيغة مصدر بانواع من صاغ اذا سبك اصله صوغه بوزن صبغة فاعل كما ترى وهى الكلمة مع ما انضم اليها من الهيئة وتحتها ثلاثة

انواع صيغة الاسم والفعل والحرف وقد يراد بالصيغة الهيئة الافرادية التي يبحث عنها في علم الصرف (فوضع) اي فعين الواضع بهذا الطريق (كلا من افراد ما يطرأ) على تركيب فعل (في ضمن هذا العنوان) ظرف لقوله فوضع اي في اثناء هذا العنوان الكلي وهو قوله كل ما يطرأ على تركيب فعل فعينه لنوع ما يوزن به والعنوان ٤٥ عبارة تذكر صدر الكلام يقال له بالفارسية سرنامه واصله عنان بوزن رمان فايدلت الواو من احدى التونين (علما) حال من قوله كلا اي حال كون كل واحد من تلك الافراد علما (لنوع ما يوزن به) اي علما جنسياله كاسامة علما لجنس الاسد (من الصيغ المخصوصة) بيان للموصول اي من هيئات الكلمات المعينة مثلا لفظ فعل موضوع في اصطلاح اهل الصرف لصيغة مخصوصة اعني صيغة كلمة مشتملة على ثلاثة احرف مفتوحات كهيئة فتح وكتب وضرب فهذا وضع نوعي بثبوت قاعدة كلية اعني كل ما تركب من الفاء والعين واللام فهو معين للصيغة المخصوصة فهذا الحكم الاجالي والعنوان الكلي وضع فعل لصيغة مثل كتب ووضع افعال لصيغة مثل افراد وافعله لصيغة مثل امثلة الى غير ذلك من الابنية فنوعية الوضع فيه بالمحظ الموضوع بامر كلي اعني كل ما يطرأ آه ذكر ما لجر كسي فاذا ثبت هذا (فان اعتبر تعدد الهيئة) التي هي كيفية عارضة للمادة (باعتبار ٤٦) تعدد (المادة) المعروضة لتلك الهيئة مثل تعدد العرض باعتبار تعدد المحل (فالوضع له) في هذا القسم (كلي معين) لاجزئي مشخص (من حيث انه معين) اي بتعيين ذهني متميز بنوعه وحقيقته عما عداه من المواد والكميات وفي كلامه اشعار بان علم الجنس موضوع للماهية المعينة في الذهن من حيث تعيينها كما هو مذهب سيويوه وقدمر (فالاوزان) على هذا الاعتبار (من قبيل اعلام الاجناس) اي من افراد اعلام الاجناس الصغ والمراد بالجنس المعنى اللغوي ولذا فسر به بقوله (اي الانواع) وبالجملة ان الاوزان اعلام جنسية للصيغ لاشخصية لعدم تشخص معانيها واطلاقها على الخصوصيات باعتبار تحقق النوع في ضمنها كاطلاق اسماء الاجناس على افراد مفهومها (والا) اي وان لم يعتبر ذلك التعدد (فهي) اي تلك الاوزان (من قبيل اعلام الاشخاص) لتشخص معانيها (وعلى الاول) اي على تقدير كونها من قبيل اعلام الاجناس (يكون التعبير) في العنوان السابق (في طرف الموضوع له بلفظ النوع) كما عبر به المص نفسه فيما سبق او بلفظ الجنس كما عبر به

٤٥ بضم العين وقد تكسر ما يستدل به على الشيء مصباح منه

٤٦ يعني ان اعتبر عند اهل العربية تعدد الهيئة باعتبار الحلول في الجواهر والمواد فالاوزان اعلام اجناس والانهي اعلام اشخاص منه

بعضهم (و) يكون التعبير عن الموضوع له (على) الاعتبار (الثاني) وهو كونها من قبيل اعلام الشخص (بغير لفظ النوع) اما بدون لفظ اصلا او بلفظ غير النوع مثل الشخص والعين كأن يعبر هكذا لما يوزن به او لشخص ما يوزن به فاعرفه (والاول) اى كونها من قبيل اعلام الاجناس (هو المشهور) فيما بين الجمهور بناء على ما هو التحقيق من ان الاعراض متبدلة ومتعددة بتبدل المحال وتعددها بخلاف الجواهر على ما حقق في محله فهية ضرب مثلا غير هية كتب وهكذا فيكون الموضوع له كليا وقيل لا تعدد للاعراض بتعدد المحال قياسا على الجواهر فعلى هذا فالاوزان اعلام اشخاص وكذا الكلام على اسامى الكتب (ومن هذا القبيل) اى من قبيل وضع خاص لموضوع له خاص من النوعى كما اشار اليه الحافظ السيد في حاشية شرح العصام على الوضعية ومما يجب ان يحفظ ان كون وضع المثني من هذا القبيل انما هو في مثني الاعلام من بين المعارف واما مثني سائر المعارف مثل تنية المضمرات والموصولات واسماء الاشارات فهي موضوعة كفردا بوضع عام لموضوع له خاص من الشخصى كذا سمعت من المص نقلا عن العافية شرح الكافية هذا فليراجع (وضع تنية الاعلام) المشتركة وجمعها مطلقا اى شخصية كانت او جنسية واعلم ان المثني لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه وله شروط بجمعها بعضهم نظما فقال شرط المثني ان يكون معربا * ومفردا منكر امار كبا * ووافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره * فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل اذا اريد تنييه نكر ومنهم من قال لا يثنى العلم لانه تنية للفظ المشترك مع ان اللفظ المشتركين معين لا يثنى واجيب بانه حين ثنى ما اول بما يوجب الاتحاد في الجنس والمفهوم فيراد بزيد حين التنية المسمى بزيد على ما هو المشهور او بالتميز بهذا الاسم على ما قاله ابن الحاجب والى هذا اشار بقوله (عند مثبتها) اصله مثبتين فسقط النون بالاضافة اى عند من اثبت تنية الاعلام وجمعها قال ابو البقاء يكتفى لتنية الاعلام وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم لكثرة استعمالها او لكون الخفة مطلوبة فيها بخلاف اسماء الاجناس ومما يجب ان يحفظ ان الاعلام اذا تثبت او جمعت لزم فيها اللام ٤٧ جبرا لما فات عنها من التعريف فيقال الزيدان والزيدون الا اذا لوحظ فيها معنى الوصف نحو الحسن فان اللام غير لازم كذا في الكليات وينكر العلم في غير مقام التنية والجمع قلبا وانما كثر في التنية والجمع تحرزا عن اشتباع ان يقال زيد وزيد قاله العصام

٤٧ الا قليلا نحو ما ثنى لجبل
ونحو عرفات فكأنه سمي
كل موضع منها عرفة
فجمعت منه

فلعل طريق وضعها ان يقال كل ما تاتي من الاعلام المشتركة فهو موضوع
لنوع ما سمي به والله اعلم (و) القسم (الثاني) من اقسام الوضع النوعي (وضع
عام لموضوع له خاص وذلك) القسم من الوضع ثابت (بان يلاحظ الواضع
هيئات غير معدودة) اي بان يتصور صيغا غير محصورة (اجالا) اي ملاحظة
اجالية لا تفصيلية كامر (بامر عام) شامل (لها) اي لتلك الهيئات (ويلاحظ)
ايضا (معاني جزئية) معينة مخصوصة (غير معدودة) بحيث لا تقف عند
حد (بمعنا ان كل) اي بامر عام في عبارة تفنن (شامل لكل) واحد (منها)
اي من المعاني الجزئية (ثم يعين) بالنصب وعلى صيغة المعلوم (كلام من الاولى)
اي كل واحدة من الهيئات الغير المعدودة (بازاء كل واحد من الثانية) اي
من المعاني الجزئية الغير المعدودة فيرتب على الوضع النوعي جواز استعمال
الفاظ غير معدودة في معان غير محصورة وليس هذا الا (على) سبيل (انقسام
الاحاد) جمع احد بمعنى واحد (على الاحاد) كافي ركب القوم دواهم اي
على سبيل استعمال لفظ في معنى ولفظ آخر في معنى آخر وهكذا فلا يلزم ان
يكون لكل لفظ معان غير متناهية (بحكم اجمال) متعلق بعين اي بحكم كل
على تلك الهيئات الغير المتناهية بالوضع لمعان غير متناهية وفي ضمنه ثبت
وضع كل من تلك الهيئات لمعان اجالا ووضع اللفظ لمعنى ولو اجالا يجوز
للاستعمال وكاف فيه وذلك (كوضع عامة الافعال) اي كوضع هيئاتها
التركيبية بازاء النسب الجزئية الى فواعل في احدا لازمة فاعلم ان للافعال ثلاثة
اوضاع احدها وضع موادها للاحداث بوضع شخصي بطريق وضع
عام لموضوع له عام كامر وثانيها وضع هيئاتها التركيبية التي تحصل من
مقارنتها للفواعل بازاء النسب الجزئية بهذا القسم من النوعي وثالثها وضع
هيئاتها الافرادية للزمان بالقسم الثالث من النوعي ايضا فليحفظ (مثلا)
(ان) هيئة (الفعل الماضي) من الافعال موضوعة للنسبة بهذا القسم من الوضع
(بكان قال) الواضع في نفسه او لفظه (كل ما كان على هيئة فعل) بحركات
العين والمراد الهيئة التركيبية كما وقع التنبيه عليه آنفا (فعينه) لنسبة جزئية
معينة ملحوظة بوجه كل اي (لنسبة مدلول مصدره) وهو الحدث الى
(فاعل معين) عند المحققين كما سيصرح به اي الى فاعل مشخص كزيد ونحوه
والجار متعلق بالنسبة كفي في (في الزمان الماضي) فطرف الموضوع لوحظ
بالنوع وهو الماضي كما ان طرف الموضوع له اعني قوله لنسبة مدلول مصدره

آه ملحوظ بامر كلّي وهو مطلق نسبة الحدث الى فاعل معين في الماضي (فهذا)
 الحكم الاجالي (وضع) هيئة (ضرب لنسب حدث الضرب) الجزئية
 والنسب جمع نسبة والاضافة لامية كما ان اضافة الحدث الى الضرب بيانية
 (الى فواعل معينة) متعلق بالنسب وفيه مقابلة الجمع بالجمع اى لكل نسبة الى
 فاعل فاعل (غير محصورة كما في ضرب زيد) اى كالنسبة الجزئية المخصصة
 الى فاعل معين في هذا التركيب (و) كالنسبة الجزئية (في ضرب عمرو) وضرب
 بكر وهكذا القياس في كل نسبة معينة الى كل فاعل مخصوص الى ما لا يتناهى
 (و) بهذا (وضع) ايضا هيئة (قتل لنسب حدث القتل) الجزئية (الى تلك
 الفواعل) المعينة الغير المحصورة (كما) اى كالنسبة الجزئية في تركيب
 (قتل زيد و) كذا في (قتل عمرو و قتل بشر و قتل خالد وهكذا) يقال في كل
 فعل ماض (الى ما لا يتناهى له) من الافعال المواضى المنسوبة مدلولات مصادر لها
 الى فواعل معينة واعلم ان (هذا) الذى ذكرناه من ان هيئات الافعال التركيبية
 موضوعة بهذا القسم من الوضع النوعى مبنى (على ما) اى مذهب (هو المختار)
 والمرضى (عند المحققين) من اهل الوضع والتخويس (من ان صيغ الافعال)
 بيان للوصول اى من ان هيئات الافعال مط (موضوعة للنسبة الى فاعل معين
 اللفظ للنسب الى فواعل معينة بصيغة الجمع وانما قالوا بوضع الافعال باعتبار
 هيئاتها للنسب الى فواعل مخصوصة لانها لو كانت موضوعة للنسب الى
 فاعل ما لا تشمل بدون الفاعل ولو مرة مع انها لم تستعمل فعلم انها موضوعة
 باعتبار الهيئة للنسب الى فواعل معينة في احد الازمنة فان قلت هلا يلزم ح
 كونها مجازات اذا استعملت فيما عدا الفواعل المعينة الشخصية قلنا لا يلزم
 لان المراد بالفواعل المعينة ما يصدق عليها الفواعل المعينة اى فواعل معينة
 كانت كما هو شأن النكرة من شمول الافراد على سبيل البدل فعلى هذا يكون
 المدلول المطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية لا حياجه الى ذكر فاعل مخصوص
 والتفصيل في حاشية الفريدة (واما على رأى الجمهور) ومذهبهم المشهور (من انها)
 اى صيغ الافعال (موضوعة للنسبة) اى لنسبة الحدث المدلول عليه بالمادة
 (الى فاعل ما) اى غير معين وكلمة ما هذه كما في قول الكافية اذا تخصصت بوجه ما
 ولا يلزم على هذا الرأى التكرار في النسبة ولا المجاز اذا استعمل في نسبة الحدث
 الى فاعل مخصوص معين لان النسبة الى فاعل ما اعلم من ان تحقق في ضمن
 هذا الفاعل او في ضمن ذلك الفاعل او في ضمن ذلك فاذا ذكر الفاعل المخصوص

توجد تلك النسبة الاعم في ضمن النسبة المتعلقة بالفاعل المخصوص تحقق العام في ضمن فرد الممخووظ بعمومه لا بخصوصه فلا تكرر ولا إنجاز لكن يلزم على هذا ان يكون معناه المطابق لمفهوما كلياً مستقلاً في التعقل كما ان مدلوله التضمني كذلك فليتأمل (فواضع له كل) واحدة من صيغ (الافعال معنى كلي) لا مشخص كما عرفت آنفاً (فيكون ح) أى فيكون كل من الافعال حين اذ كان موضوعاً للنسبة الى فاعل غير معين (من قبل وضع عام لموضوعه عام) لا خاص أى من القسم الثالث لا الثانى (كما ان وضعه) أى كلام من الافعال باعتبار الهيئة الافرادية (للزمان) المعين من الازمنة الثلاثة (كذلك) أى من قبل وضع عام لموضوعه عام كما سبق هذا وقد كتب المص في الحاشية هذا على ما هو المشهور والتحقيق ان وضع الافعال لجميع معانيها بحكم واحد تأمل انتهى والى هذا التحقيق ذهب سيد المحققين وتبعه عصام الدين وقوله تأمل اشارة الى انه يلزم على هذا التحقيق تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة اذ لم يذكر الفاعل واجيب عنه بانه لا يستعمل الفعل بدون ذكر الفاعل استعملاً صحيحاً في كلام البلغاء حتى يلزم ما ذكر وههنا اجاث طوبى لها على غيرها فن ارادها فليراجع الى حواشى شرح الفريدة (وكوضع) هيئات (المركبات الثامنة) الكلامية اخبارية او انشائية عطف على قوله كوضع عامة الافعال اعاد الجار لكونها نوعاً آخر مع بعد المعطوف عليه (فانها موضوعة) بهذا الوضع (بكان قال كل ما) أى مركب (كان على هيئة زيد فاعل) من الجمل الاسمية (فعينه لكل اسناد المسند الى المسند اليه) أى وضعته للدلالة على ثبوت محموله لموضوعه (اسناداتاً ما) بحيث يصح السكوت عليه (فهذا) العنوان الكلى (وضع) هيئة (زيد قائم لهذه النسبة الجزئية) وهى نسبة القيام الى زيد (و) وضع هيئة (عرو قاعد لتلك النسبة) الجزئية وبكر ذاهب لهذه النسبة المعينة (وهكذا) الكلام فى سائر المركبات الكلامية الى غير النهاية (وكوضع المركبات الاضافية) من نسبة المسبب الى سببه والاضافة نسبة تقييدية توجب الخفض فى الثانى (فانها موضوعة) ايضا (بكان قال) فى نفسه (كل ما كان على هيئة غلام زيد) أى كل مركب من مضاف ومضاف اليه (فعينه لكل نسبة الاول) أى تعلق المضاف (بالثانى) نسبة تقييدية موجبة لجر الثانى (مفيدة) تلك النسبة (للتعريف) اللام للتقوية أى تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة (او التخصيص) ان

كان نكرة وهذا في الاضافة المعنوية واما اللفظية فهي مفيدة لمجرد التحقير
وقد تفيد المعنوية غيرها قال كلام محمول على التمثيل والتفصيل في النحو والمعاني
(فهذا) الحكم الكلى وضع هيئة (دار زيد لهذه النسبة الجزئية) اعني اختصاص
الاول بالثاني (المفيدة التعريف) في المضاف لكون الاضافة معنوية والمضاف
اليه معرفة (و) وضع هيئة (بيت عمرو لتلك النسبة الجزئية) وهي اختصاص
البيت بعمرو (المفيدة التعريف) ايضا (و) كذا وضع هيئة (غلام رجل لتلك
النسبة الجزئية المفيدة) مع ذلك (التخصيص) في المضاف ٤٨ وهو تقليل الاشتراك
في النكرات وتماه في عسارة الفنون لهذا الفقيه وهكذا وضع سائر المركبات
الاصاقية (وكوضع) هيات (المركبات التوصيفية) اي المنسوبة الى
توصيف الاول بالثاني من نسبة المسبب الى السبب (فانها) ايضا (موضوعة)
بهذا النوع من الوضع (بكان قال كل ما كان على هيئة رجل عالم) والمراد
كل مركب من صفة وموصوف (فعينه لكل نسبة توصيفية جزئية) من
النسب الوصفية الغير المتناهية (فهذا) الوجه الاجالى (وضع) هيئة
(زيد عالم) هكذا في النسخ والصواب زيد العالم كالاخفى (لهذه النسبة التوصيفية
الجزئية) اعني نسبة وصف زيد بالعلم وتعلقه به (و) وضع هيئة (رجل كاتب
لتلك النسبة التوصيفية الجزئية) وهي نسبة صفة الكتابة الى رجل ما (وهكذا)
القياس في غير ما ذكر من المركبات التوصيفية (وكوضع الماعرف بالام العهد
الخارجي) مفرداً او جمعا يقال كل ماعرف بالام العهدية فهو موضوع
لكل واحدة من الحصص الجزئية المعينة واعلم ان لام العهد الخارجي ما يشير به
الى مفهوم مدخوله من حيث تحققه في ضمن فرد معين وان مذهب المحققين
في اسم الجنس انه موضوع للماهية المطابقة وانما الوحدة مدلوله تنوين النكير
على ما سبق فاذا دخل عليه لام العهد الخارجي يلزم ان يكون مجازاً من اطلاق
اسم الجزء على الكل وهو خلاف الظاهر فمن ثم ذهبوا الى ان الماعرف بالام
العهد الخارجي على ذلك التقدير موضوع بوضع آخر بالوضع النوعي مغاير
لوضع الاجزاء وكيفية هذا الوضع على ما يشير اليها آنفاً بان يلاحظ كل واحد
من المعارف باللامات العهدية بكل ما دخل عليه اللام وتقدم ذكره لفظاً
او تقديرأ من حيث المجموع ويلاحظ كل واحد من الافراد المعهودة بخصه
معينة من مفهوم مدخولها فوضع كل واحد مع اللام من تلك المعارف التي
لاحظها بوجه كلى لكل واحد من الافراد المعهودة الملحوظة بوجه كلى ايضا

٤٨ اي لكون المضاف اليه

نكرة منه

دفعه ذكره الشريف (وكذا) وضع (المضاف) الى شئ (بالاضافة العهدية)
الخارجية اذا المعاني الاربعة المعهودة للام تجرى في الاضافة الى المعرفة وفي
الموصولات على ما صرحوا به فكل ما ضيف باضافة العهد الخارجى فهو
موضوع لكل واحد من افراد مفهومه المحوطة بوجه كلى قبصر (وكوضع
المفرد) او الجمع (المحلى) اى المعرفة (باللام الاستغرافية) من نسبة الدال
الى المدلول وعن البعض المفرد اذا عرف بلام الاستغراق كان لشمول افراد
سماء وهى الآحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الى كل واحد
فيكون وضعاً عاماً واستعماله فى كل واحد على التناوب فيكون الموضوع له
خاصاً كأن يقال كل ما كان معرفاً بلام الاستغراق فهو موضوع لكل واحد
من مفهوم مدخولها (وكوضع النكرة المنفية) مثل ما اخبر منك فان النكرة
فيه وقعت فى حيز النفي فاذا كانت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد فكان الموضوع له خاصاً وجاز
ان يكون مسنداً اليه وإلخا صل ان تلك النكرة موضوعة للعموم بالوضع النوعى
فليس دلالتها عليه عقلية فطريق وضعها بان يقال كل نكرة وقعت فى حيز
النفي فهى موضوعة للعموم اى لنفى الحكم عن كل فرد (و) القسم (الثالث)
من اقسام الوضع النوعى (وضع عام لموضوع له عام) طريق (ذلك) الوضع
(بان يلاحظ الواضع هيئات غير محصورة بامر عام لها) اى شامل لتلك
الهيئات (و) ان (يلاحظ) ايضا (معنى واحد كلياً) ملابساً (بنفسه) اى
بعبته وذاته لا بمفهوم كلى (ثم يعين كلامها) اى كل واحدة من تلك الهيئات
المحوطة بامر عام والجار فى (بحكم اجالى) متعلق يعين كاللام فى قوله
(لذلك المعنى الكلى) المعين المحووظ فى ضمن امر عام وذلك (كوضع) هيئة
(الفعل) الافرا دية (للزمان) المعين من الازمنة الثلاثة كامر (و) كذا وضع
هيئة الفعل التركيبية (للنسبة) الى الفاعل لكن لا مطلقاً بل على (رأى الجمهور)
ومذهبهم المذكور من ان الافعال موضوعة للنسب الى فواعل غير
معينة (او يلاحظ) عطف على قوله بان يلاحظ الواضع (معانى كلية) منسوب
الى الكلى بحذف الياء المشددة على ما هو قاعدة النسبة الى ما فى آخره ياء مشددة
مثل الشافعى (بمفهوم كلى) اى شامل على افراد كثيرة من تلك المعانى (آخر)
اى غير الامر العام الذى لوحظت به تلك الهيئات (ثم يعين) الواضع كل
واحدة من تلك الهيئات المحوطة بامر عام الغير المتناهية (بازاء) تلك المعانى

(الكلية المحوطة بمفهوم كلّي آخر) غير ما لوحظت به الهيئات المذكورة
 فآلة الملاحظة في طرف الموضوع والموضوع له عام كلّي وهذا التعيين يكون
 (على) طريق (انقسام الآحاد الى الآحاد) أي انقسام آحاد الهيئات الى آحاد
 المعاني الكلية على ما هو القاعدة عند مقابلة الجمع بالجمع (بحكم اجمالي) متعلق
 بالتعيين أي بحكم كلّي كأن قال كل ما كان على صيغة الفاعل فهو موضوع
 بآراء كل واحد ممن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه ومن هذا القبيل وضع
 المشتقات كإسطه بقوله (كوضع اسماء الفواعل) اعلم ان الاسم المقابل للفعل
 اما ان يكون موضوعا لذات معينة بلا اعتبار تعلق معنى بها كفرس وعلم
 او باعتبار معنى كذلك كرجل واجر علما لذى حجرة ونحو المقتل والمقتاح
 واما ان يكون موضوعا لذات مبهمه مع معنى معين قائم بها كالضارب والحسن
 والافضل فالخاص من القسمين الاولين اسماء من القسم الاخير صفات وهذا
 التقسيم جار على ما عليه المحققون من عدم نحو اسم الزمان والآلة من قبيل
 الاسماء دون الصفات ٤٩ وذهب بعضهم الى كونه من الصفات وهو المستفاد
 من ظاهر عبارة المص والحق هو الاول لتعين مدلولها من حيث انه زمان
 او مكان او آلة فان هذه الامور معتبرة اجزاء بدلالة تفسير ائمة اللغة بخلاف
 الفاعل والمفعول كذا في الفصول واذ اعرفت هذا الاجال فاعلم ان اسماء الفواعل
 من هذا القبيل (فانها موضوعة بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة)
 من هيئة (نحو ضارب وكاتب وقاري وغيرها) من اسماء فواعل غير متناهية
 (بامر عام لها) فلما كان آلة الملاحظة عاما كلياً بالنظر الى ذاته في المشتقات
 جعل وضع هيئاتها من قبيل الوضع والموضوع له العامين كما هو المشهور
 ومنهم من جعل وضعها من الوضع العام للموضوع له الخاص فتبع (وهو) أي
 ذلك الامر العام (قولنا كل ما كان على هيئة فاعل) أي على صيغة اسم فاعل
 فقوله (في الثلاثي) مما لا حاجة اليه اذ ليس القصد بالفاعل في قولهم اسم الفاعل
 اسم صيغة كائنة على وزن فاعل بخصوصه بل اسم ما فعل الشيء اعني الفاعل
 بمعنى ذات ما قام به الفعل فيشمل الثلاثي وغيره فاعرفه (ويلاحظ المعاني
 الكلية) المعينة (من نحو من) أي ذات (قام به الضرب) بالنسبة الى ضارب
 (وغيره) كمن قام به الكتابة في كاتب ومن قام به العلم في عالم الى غير ذلك
 (بمفهوم كلّي آخر) أي غير الامر العام الاول اعني كل ما كان على هيئة
 فاعل والباء صلة الملاحظة (وهو) أي المفهوم الكلّي الآخر عبارة عن

٤٩ فان اسم الزمان والمكان
 والآلة تدل على
 خصوصيات الاشياء الثلاثة
 فان المقتل زمان او مكان
 وقع فيه القتل لاشي وقع
 فيه فلذا لم يحزم مكان مقتل
 بخلاف المقتول فيه منه

مفهوم (من قام به مدلول مأخذ اشتقاقه) أى شخص قام به مدلول مصدره حال كونه ملابساً (بمعنى الحدوث) دون الثبوت والظرف حال من المدلول كما اشرنا (تنبه) اعلم ان المشتق نحو ضارب للبشر حقيقة وفى الاستقبال مجاز وفى الماضى وقد انقص مختلف فيه فللخنفية مجاز وللشافعية حقيقة والثرية تظهر فى قوله عم المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا حيث اثبت الشافعى خيار المجلس بعد انقضاء البيع خلافا للخنفية واعلم ايضا ان اسم الفاعل لا يشتق لشيء باعتبار فعل يقوم بغيره خلافا للمعزلة وان شرط المشتق صدق اصله خلافا للجبايين والتفصيل فى الاصول وان المشتق قد يطرده كاسماء الفاعلين والصفات المشبهة وافعل التفضيل والزمان والمكان والآلة وقد لا يطرده نحو القارورة فانها مشتقة من القرار ولا يطلق على كل مستقر للمابع وكذا العيوق فانه مشتق من العوق ولا يطلق على كل ماله عوق بل على نجم معين والتحقيق فى القوائد الخاقانية (ثم يعين) أى بعد ملاحظة كل ٥٠ من الطرفين بامر عام يضع (كلام من الاولى) أى كل واحدة من تلك الهيئات (بازاء كل واحد من الثانية)

٥٠ على حدة منه

أى المعانى الكلية الملحوظة بامر كلى آخر وهذا ايضا (على) سبيل (انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالى) متعلق بيعين (بأن قال) فى نفسه (كل ما كان على هيئة فاعل فى الثلاثى) تذكر ما ذكرناه (فيعينه لمن) أى لذات مبهمه والمناسب ان يعبر بما لان ما جهل امره اكثر الا انه قصد تغليب العقلاء لشرفهم (قابه) يعنى ثبت له سواء كان بطريق الصدور عنه اولا (مدلول مأخذ اشتقاقه) أى المصدر ملابساً (بمعنى الحدوث) حال من ضمير عينته او من المدلول (فهذا) الحكم الاجمالى (وضع) هيئة (ضارب) المناسب للامثلة الآتية التعريف (لمن قام به الضرب) أى مدلول الضرب الذى هو مأخذ اشتقاق الضارب ومصدره (بمعنى الحدوث) فيكون آلة الملاحظة والموضوع له متحدين فى هذا القسم فلكون الصفات موضوعا للذات المبهمه من كل وجه احتاجت الى الموصوف اما صريحاً او تقديرأ وهذا مبنى ما اشتهر منهم انه ما من صفة الا وهى جارية على موصوف مذكور او مقدر ولا يخفى ان الفرض الاصلى فى الصفة هو المعنى الحدثنى واعتبار الذات لضرورة ان المعنى لا يعقل بدونها لكونه معتبرا على وجه الانتساب الى الذات فلذا فسرنا الصفة بما يدل على ذات مبهمه ومعنى معين هو المقي (و) بهذا ايضا وضع هيئة (الكاتب لمن قام به الكتابة) الذى هو مصدر الكاتب

(بمعنى الحدوث) كذا وضع هيئة (القارىء) لمن قام به القراءة بمعنى الحدوث) والفاعل لمن قام به الفتح بمعنى الحدوث (الى غير ذلك) من اسماء الفواعل الغير المتناهية (وقس عليه) اى على الثلاثى اسماء الفواعل من (المزيدات) كأن تقول كل ما كان على هيئة مكرم او منكسر او مستخرج مثلا فهو موضوع لمن قام به مدلول مبدأ اشتقاقه بمعنى الحدوث فلا تغفل (وكوضع) هيئات (اسماء المفاعيل) عطف على كوضع اسماء الفواعل اعاد الجار لكونها توما آخر (فانها موضوعة) لذوات مبهمه وقع عليها مدلولات مصادر ها (على سبيل الانقسام) للاحاد الى الاحاد (بحكم اجمالى بكان قال كل ما كان على هيئة مفعول) اى على صيغة اسم مفعول وهذا (فى الثلاثى) المجرد وسمياتى عدليه وقدم ما فيه (فعبئته لمن وقع عليه) اى تعلق به تعلقا معنويا فيشمل مثل معلوم ومفعول (مدلول مأخذ اشتقاقه) ملاسأ (بمعنى الحدوث فهذا) الحكم الاجمالى (وضع) هيئة (مضروب لمن وقع عليه الضرب) اى مدلول الضرب الذى هو مأخذ اشتقاق مضروب (بمعنى الحدوث) بهذا ايضا وضع هيئة (مكتوب لمن وقع عليه الكتابة بمعنى الحدوث) منتها (الى غير ذلك) من ابنية اسماء المفاعيل المتكررة جدا (وقس عليه) اى على اسم المفعول الثلاثى (المزيدات) بان تقول كل ما كان على هيئة مكرم ومدحرج ومستخرج ونحوها فهو موضوع لمن وقع عليه مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع) صيغ (اسماء الزمان) وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل والظاهر ان يذكر قبل هذا بل قبل اسم المفعول الصفة المشبهة لعدم اندراجها فى اسم الفاعل بقيد الحدوث فنقول طريق وضعها هكذا كل ما كان على واحد من هيئة عظيم او حسن او رحن مثلا فهو موضوع لمن قام به مدلول مصدره بمعنى الثبوت واما ما سياتى من قوله وكوضع اسماء المشبهة فكون المراد به الصفات المشبهة بعيد عن الفهم جدا كما ستقف (فانها) اى اسماء الزمان (موضوعة) لمعانيتها بهذا الوضع (على سبيل الانقسام) المذكور (بحكم اجمالى بكان قال كل ما كان على هيئة مفعول) بفتح العين او كسر ها (فعبئته لما) اى لزمان (وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه) فهذا وضع هيئة مضرب لزمان وقع فيه الضرب ومقتل لزمان وقع فيه القتل وهكذا (وكوضع اسماء المكان) وتعريفه يفهم من تعريف اسم الزمان (فانها موضوعة) لمعانيتها (ايضا) اى كاسماء الزمان (كذلك) اى بحكم اجمالى كان يقول كل ما كان

على هيئة مفعل فعيلته لما اى لكان وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه (ولكن)
 الفرق بينهما ان (لفظه ما) في العنوان الكلى المذكور (في جانب آله
 ملاحظة الموضوع له عبارة) بمعنى ما به التعبير (عن الزمان) كما فسرها به
 (في الاول) اى في الحكم الاجالى الاول او في اسم الزمان (و) عبارة (عن المكان)
 كما بينها عليه (في الثانى) اى في الحكم الاجالى الثانى او في اسم المكان والحاصل
 ان صيغة مفعل لفظ مشترك بين اسم الزمان والمكان لانها حقيقة في المكان
 مجاز في الزمان كما ينوهم من كثرة استعمال اسم المكان والفرض من وضعها
 الاختصار كسائر الالفاظ المشتركة (وكوضع) صيغ (اسماء الآله) وهو
 المشتق من يفعل للآله ولا يحى من المزيادات وصيغته غالباً مفعل بكسر اوله
 واما نحو قدوم بالفتح فالآله لفظ (فانها موضوعه) لعانيها (على سبيل الانقسام
 بحكم اجالى بكان قال كل ما كان على هيئة مفعل) بكسر الميم (فعيلته لما
 كان آله) اى واسطة (لحصول مدلول مأخذ اشتقاقه) ووصول اثر الفاعل
 الى المفعول فهذا الحكم الاجالى وضع صيغة محلب لوعاء كان آله لحصول
 الحلب وصيغة مثقب لما كان آله لحصول الثقب ومفتاح لما كان آله للفتح الى
 غير ذلك (وكوضع اسماء التفضيل) من اضافة الدال الى المدلول اى وكوضع
 صيغة كل اسم يفيد معنى التفضيل وهو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على
 الغير والفرق بينه وبين صيغة المبالغة ان الزيادة في الاول تعتبر بالنسبة الى
 شئ آخر كما يدل عليه حده وفي الثانى تعتبر في نفسه ومن ثمة يقال النملة آكل
 من الذرة لا آكلة ونظير ذلك الكبر والعجب (فانها موضوعه) لعانيها بهذا
 الوضع (على سبيل الانقسام) الى الاحاد (بحكم اجالى بكان قال كل ما كان
 على هيئة افعل) شامل لافعل الصفة فتدبر ٥١ (فعيلته لمن قام به مدلول مأخذ
 اشتقاقه) قيا ما كاناً او حال كونه (على وصف الزيادة) الاضافة بيانية
 (على غيره) وهو المفضل عليه فلاجل ان يعين ذلك الغير يستعمل اسم التفضيل
 باحد ثلثة امور فهذا الحكم الاجالى يتيسر لك ان تقول صيغة افضل موضوعه
 لمن قام به الفضل على وصف الزيادة على الغير وصيغة احسن لمن قام به الحسن
 على وصف الزيادة على الغير وهكذا الى غير النهاية (وكوضع) هيئات
 (اسماء التصغير) وهو ما زيد فيه ياء ليدل على مصغر اى للدلالة على تقليل
 ما صغر او تحقيره او تقريبه ودلالة الزيادة على القلة من خواص اسم التصغير
 وتصغير الاسماء المعظمة منه شرعاً والتفصيل في شروح الشافية (فانها موضوعه)

هـ اشارة الى ان نحو احمر
 واعور خارج بقرينة القيد
 الآتى اعنى الزيادة على الغير
 او المراد من افعل افضل من
 لامطلقاً منه

على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكان قال كل اسم ثلاثى غير (ماض مجهول من التغير والجملة صفة اسم) الى وزن فعيل (بضم الاول وقح الثاني وسكون الياء اى او غير الى وزن فعيل او فعييل فان صيغ التصغير ثلاثة فكلام المتن محمول على التمثيل فتبصر (فعبته) للدلالة ٥٢ (على تصغير معنى اصله) اى اصل هذا الاسم وهو مكبره فهذا حكم كل ائدرج في موضوعه جميع ما يكون على وزن فعيل من المصغرات الغير المتناهية فتكون جميعها موضوعا لعانيها اجمالا بان يوضع رجيل لتصغير معنى الرجل وضرب لتصغير معنى الضرب وهكذا (وكوضع) صيغ (اسماء النسبة) اى الدالة عليها وهو اسم ملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها ليدل على النسبة الى المجرى عنها والنسبة قد تكون الى البلد وقد تكون الى الحرفة ٥٣ وقد تكون الى القبيلة وقائدها فائدة الصفة وهو مشابه لاسم المفعول ومأول به (فانها) اى اسماء النسبة مثل بصرى وهاشمى وحريرى (موضوعه) لعانيها (على سبيل الانقسام) المذكور (بحكم اجمالى بكان قال كل اسم الحاق) ماض مجهول من اللاحق اى وصل (بآخره ياء مشددة) مكسور ما قبلها فيخرج نحو غلامى (فعبته للنسبة) اى للدلالة على النسبة فيخرج نحو كرسى ورومى (الى معنى الملحق به) وهو المنسوب اليه المجرى عن الياء فهذا وضع بصرى للنسبة الى معنى البصرة وحريرى للنسبة الى معنى الحرير وهكذا (وكوضع التثنية) اى التثني من الاسماء اذ لفظ ٥٤ التثنية حقيقة عرفية فى معنى التثني الاصطلاحى (فانها) اى التثنية (موضوعه) لعانيها (على سبيل الانقسام بحكم اجمالى بكان قال) الواضع (كل اسم الحاق بآخره) اى بآخر مفردة (الفونون) وهذا (فى حال رفعه) نحو مسلمان فى جاءنى مسلمان (وياء) عطف على الف (مفتوح) صفة جرت على غير ما هي له لالاف (ما قبلها) فيخرج الجمع المذكر السالم (ونون مكسورة) فى جميع الاحوال وهذا (فى حال نصبه وجره) اى فى حالتى نصب ذلك الاسم وجره نحو مسلمين فى رأيت مسلمين ومررت بمسلمين (فعبته) للدلالة (على كل) فردين (اثنين) كائنين (من افراد معنى الملحق به) اعنى مدلول الاسم المفرد فى ضمن هذا العنوان الكلى وضع لفظ مسلمان ومسلمين للدلالة على فردين من افراد مفردهما وهو المسلم ولفظ كاتبان وكاتين للدلالة على اثنين من افراد الكاتب ورجلان ورجلين للدلالة على فردين من افراد مفردهما وهو الرجل وهكذا فقس (وكوضع)

٥٢ فلعل هذا اللفظ سقط
من قلم الناسخ الاول منه

٥٣ اى الصنعة منه

٥٤ تعليل لتفسير التثنية
بالتثني واما التقييد بالاسماء
فبقرينة سياق الكلام منه

٥٥ ويحتمل ان يكون بضم
الفاء وتشديد العين مثل
كتاب جمع كاتب منه

صبيغ (الجموع) من الاسماء (مطلقا) اى جوع قلة او كثرة وجوع صحة
او كسرة وهو ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما وتام البحث
في النحو (فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم ايجالى بكأن قال كل
اسم غير (ماض مجهول من التغير (الى وزن فعال) بكسر الفاء ٥٥ نحو رجال
او غير لاستجماع شروطه الى وزن (فاعلون) في حالة الرفع (او) الى (مسلمين)
بكسر ما قبل الياء في حالتى النصب والجر (او) غير الى وزن (مسلمات مثلا) اى
وهكذا قياس سائر اوزان الجموع المذكورة في محلها (فحينئذ) اى ذلك
الاسم للدلالة على افراد (اكثر من اثنين) وهو الجمع العربية كالا يخفى (من
مسميات ذلك الاسم) المفرد المغير والجار الاول متعلق باكثر والثاني بيان لل اثنين
والمسميات عبارة عن الافراد والظان اكثر ليس على بابه فاعرفه فهذا الوجه
الكلى وضع رجال لاكثر من اثنين من افراد الرجل وضاربون لاكثر
من اثنين من مسميات ضارب ومسلمات لاكثر من اثنين من افراد مسلمة وهكذا
(وكوضع اسماء المشبهة) لم يظهر لى ما اراد بهذا فانه ان اراد الاسماء المشبهة
بالصفات مثل اسم التصغير والمنسوب والآلة فقد ذكرت كلها فيما سبق وان
اراد صيغ الصفة المشبهة باسم الفاعل مثل حسن ورجل واحر ونحوها
فلا دلالة لهذه العبارة عليه الا بتكلفات باردة على ان المناسب حذرها عقيب
اسم الفاعل او المفعول كما امر التنبيه على هذا فلا صوب اسقاط هذا من البين
فارجع البصر كرتين (وكوضع اسم المنادى) اى اسم هو المنادى فلا ظهر
الاسم المنادى فهو موضوع بهذا القسم من الوضع لكن لا مطلقا بل (اذا لم
يقصده) اى بالمنادى شخص (معين) كرجل فى قول الاممى المستغيث يا
رجلا خذ بيدى واما اذا قصد به معين فيكون معرفة فيدخل ح فى وضع
سائر المعارف وقيل انه يدخل فى وضع المعارف باللام فتصير (و) القسم (الرابع)
من اقسام النوعى (وضع خاص لموضوع له عام) من النوعى ايضا (بملا
وجوده) فى الخارج (بل) للترقى (حكموا) اى اهل الوضع (باستحالة)
وامتناعه فضلا عن وجوده (ايضا) اى كما حكموا باستحالة فى الوضع
الشخصى (لما سبق) من ان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة للملاحظة
كلياتها وقد استوفينا الكلام فيما مر فتذكر (المطلب الثالث) من المطالب الثلاثة
(فى بيان الركن الثالث) وهو الموضوع له فاعلم ان للموضوع له تقسيمات كأن
يقال الموضوع له اما موضوع له بالوضع العام او بالوضع الخاص او يقال

٤٢ اي فظهر ان اطلاق

اللفظ دائر مع المعاني الذهنية
دون الخارجية واجاب
صاحب التحصيل عن هذا
بانه انما دار مع المعاني
الذهنية لا اعتقاد انها
في الخارج كذلك لا بمجرد
اختلافها في الذهن وقد
جعل العلامة الدواني
التزاع بين الفريقين لفظيا
بانه لاشك ان المعلوم بالذات
انما هو الماهية المعلومة
من حيث هي مع قطع النظر
عن العوارض الذهنية فن
قال ان المعلوم بالذات هو
الصور الذهنية اراد بها
الماهية من حيث هي
معلومة واطلاق الصورة
عليها شائع ونفي كون المعلوم
هو الامر الخارج مبنى على
ان المعلوم قد لا يكون
متحققا في الخارج ومن قال
ان المعلوم هو الامر الخارجي
فقد اراد بالامر الخارجي
مقابل نفس الصور الذهنية
من حيث انها متشخصة
بتشخصات ذهنية من الفوائد
الخاقانية منه

انه اما موضوع له بالوضع الشخصي او بالوضع النوعي او يقال ان الموضوع له
اما متعدد بان وضع لكل منهما لفظ واحد اولا او يقال انه اما واحد وضع له
بعينه لفظان اولا وهكذا لكن هذه التقسيمات للموضوع له ليست حقيقة
وبالذات بل ثانيا وبالعرض وما هو تقسيم له اصالة ان يقال انه اما معنى اي
مدلول ليس من جنس اللفظ كمدلول زيد او لفظ كمدلول الاسم والفعل والحرف
والاول هو الاكثر (وهو) اي الاول اعني المعنى الموضوع له ايضا قسمان
لانه (اما) معنى (كلي) لا يمنع تصوره عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين
(او جزئي) يمنع تصوره عن ذلك (فاختلف فيه) يعني اذا عرفت ان الموضوع له
اما كلي او جزئي فاعلم انه وقع الاختلاف في ان المعنى الموضوع له بالوضع
القصدى هو ذهني ام خارجي على خمسة اقوال ومذاهب (فذهب) العلماء
(الخفية الى انه) اي المعنى الموضوع له بالوضع القصدى هو (الصور
الذهنية) من نسبة المظروف الى ظرفه وكذا الخارجية يعني ان الالفاظ
مفردة كانت او مركبة موضوعة بازاء الصور الذهنية سواء كان لها تحقق
في الخارج كالانسان اولا كبحر من زنبق اما في المفرد فلانه لما كان مختلفا
باختلاف الامر الذهني دون الخارجي علم انه موضوع للذهني وذلك لانا
اذا رأينا جسما من بعيد وتصورناه حجراً سميناه به ثم اذا تصورناه بالقرب منه
طار اسمناه به ثم اذا تصورناه فرساً سميناه به مع ان الخارج واحد لا اختلاف
فيه ٤٢ واما في المركب فلان قام زيد مثلاً يدل على حكم المتكلم وابقاعه بان زيدا
قائم وهو امر ذهني فان طابق الخارج كان صادقا والا كان كاذبا ولا يدل
على ثبوت المعنى في نفس الامر والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه ذكره
السيد في تعليقاته على التلويح (واختاره) اي هذا المذهب (الامام)
ابو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين (فخر الدين الرازي) اي المنسوب الى
بلدة رى وهو الفقيه الشافعي صاحب التفسير الكبير الفائق على اهل زمانه
له تصانيف مفيدة بالقبول تلقته الامة (و) ذهب الامام محمد بن ادريس
(الشافعي) عطف على الخفية فالانساب والشافعية (الى انه) اي الموضوع له
(هو الامور الخارجية) اي الماهيات الخارجية لا الذهنية قال السيد قدس سره
ومذهب الشافعية ان المعنى الموضوع له بالوضع القصدى هو الامر الخارجي
(وتبعه) اي الشافعي وتبع من باب علم (الشيخ ابو اسحق الشيرازي) وعلى
هذا يلزم ان لا تكون دلالة اللفظ على المعنى الذهني مطابقة ولا تضمنان وان

لا يكون استعماله فيه حقيقة تدبر ومن الثمرات الجنية للخلاف بين الخفية والشافعية على ما في كتب الاصول كون الاستثناء تكلماً بالباقي بعد اثبات عند الخفية وكونه من النفي اثباتاً وبالعكس عند الشافعي وذلك لانه لما لم يوجد واسطة بين النفي والاثبات في الخارج بناء على مذهبه فالنفي في الخارج يستلزم الاثبات فيه وبالعكس واما على مذهب الخفية فلما كان الواسطة متصورة في الذهن بين النفي والاثبات كان المستثنى مسكوتاً عنه عندهم فليحفظ واما منشأ النزاع بين الفريقين ففي الفوائد الخاقانية لصدر الدين ان هذا الخلاف في التحقيق منفرع على الاختلاف في ان المعلوم بالذات هل هو الصور الذهنية او المعلوم الخارجي اذ لا شك ان الالفاظ موضوعة لما هو معلوم بالذات فمن قال ان المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية وذو الصورة انما يحصل فيه بناء على ان صورته المطابقة او الغير المطابقة حاصلة فيه لا الامر الخارجي بناء على ان كثيراً ما يتصور الانسان اشياء لا وجود لها في الخارج قال بان الالفاظ موضوعة للصور العقلية ومن قال بان المعلوم بالذات انما هو ذو الصورة قال بان الالفاظ موضوعة للامر الخارجي فليحفظ (و) ذهب (بعض المحققين الى انه) اي الموضوع له (المعنى من حيث هو هو) اي الى انه حالة بين العلم والمعلوم اعني نفس الماهية مع قطع النظر عن تحققها في الذهن او الخارج فيكون امراً اعم منهما في كل الالفاظ مفردات او مركبات ففي اي من الذهني والخارجي استعملت كانت حقيقة قال المص وهذا المذهب هو الحق عندي (و) ذهب شمس الدين (الاصفهاني الى) التوزيع وهو (انه المعنى من حيث هو هو) اي اعم من ان يتحقق في الذهن او الخارج لكن لا مطلقاً بل (في المفردات و) بعض (المركبات) وهي ماعدا الاسنادية اعني (الثقيدية) كالحبوان الناطق و غلام زيد (و) انه (الصور الذهنية) عطف على المعنى من حيث هو هو (في المركب الكلامي) اي الاسنادي (اخبارياً) كان ذلك المركب (او انشائياً) لان المركب الخبري انما يفيد الحكم بان النسبة بين الطرفين ايجابية كانت او سلبية واقعة في نفس الامر وبهذا الاعتبار يحتمل الصدق والكذب واما المركب الانشائي فهو موضوع لانشاء مدلوله واثباته واظهاره وليس له خارج حتى يفيد اظهاره بخلاف سائر المركبات فتحكمها حكم المفردات في كون معانيها اعم من ان تكون موجودة في الذهن او في الخارج (و) ذهب المحقق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي

كل الدين (ابن الممام) صاحب فتح القدير وله في الاصول كتاب التحرير
 الذي لم يؤلف له نظير (الى) التوزيع بين مذهبي الخشية والشافعية وهو (انه)
 اى الموضوع له (الامور الخارجية في العلم الشخصي) يعنى انه الشخص
 الخارجى في اعلام الاشخاص (و) انه (الامور الذهنية في غير ذلك) اى
 في غير العلم الشخصي من الالفاظ المفردة والمركبة فهذه خمسة مذاهب
 (فالمشهور) منها (هو) المذهب (الاولان) للحنفية والشافعية (و) المشهور
 بعدهما هو المذهب (الثالث بالنسبة الى) المذهبين (الآخرين) فلا شهرة
 للآخرين والتفصيل في كتب الاصول وغيرها (الخاتمة) اللام للعهد الخارجى
 وهى مبتدأ خبره محذوف اى هذه التى تذكرها فقوله تشتمل حال من المبتدأ
 يتأويل او غيره ولك ان تجعله خبرا عن الخاتمة وهى امام مصدر مثل كاذبة
 فنقلها الى الالفاظ الصادرة عنه من نقل المتعلق بالكسر الى المتعلق او اسم
 فاعل فان اعتبر النقل فهو من نقل اسم السبب الى المسبب والا فن اطلاق العام
 على الخاص بمومه فيكون حقيقة والتاء اما للنقل او التأنيث وفي لفظة
 الخاتمة براعة الاستهلال على ما قاله بعض اهل الكمال ونسئل الله حسن الخاتمة
 حين الارتحال (تشتمل على ست فوائد) اشتمال الدال على المدلول بناء على
 ما هو المختار من ان الخاتمة واشباهها عبارة عن الالفاظ او اشتمال الكل على
 كل جزء منه ان كانت عبارة عن المعاني والفوائد جمع فائدة وهى ما استفدته
 من علم او مال او جاه وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها
 ثمرته فالفائدة (الاولى) من الفوائد الست المتعلقة بالابحاث السابقة المشتملة
 عليها الخاتمة (ان ما ذكر) في هذه الرسالة (من الوضع) باقسامه بيان لما
 (الى هنا) اى منتهى الى الخاتمة (وضع قصدى) مقصود فى نفسه (مطلقا)
 اى شخصيا او نوعيا خاصا او عاما (ولو وضع نوع آخر) غير ما ذكر (وهو)
 وضع غير قصدى (اى غير مق فى نفسه بل مق فى ضمن غيره تابع له كقوله
 (وهو وضع كل لفظ) اسما او فعلا او حرفا مفردا او مركبا (فى ضمن وضعه)
 لعناه) احتزبه عن المهملات (لنفسه) اى نفس ذلك اللفظ والجار الاول
 متعلق بالوضع الثانى والثانى بالاول (وجعله عماله) اى جعل ذلك اللفظ
 عملا لنفسه عطف على وضع كل لفظ من عطف احد المتلازمين على الآخر
 لمزيد التوضيح (فاختلف فيه) اى فى الوضع الغير القصدى (حيث اثبتته
 العلامة) التفتازانى (فى آخر) سورة الفاتحة من (شرح) تفسير (الكشاف)

للعلامة الزمخشري (ونقاء) أي أنكر هذا الوضع (السيد) الشريف (في حاشية) شرح الكافية للشيخ نجم الأئمة (الرضي وأدلة) كل من (الطرفين) مذكورة (في) الكتب (المطولات) خلاصة البحث أنهم اختلفوا في أن الالفاظ هل لها وضع لانفسها أم لا فذهب بعضهم إلى الأول ومثله نحو ضرب فعل ماض فالوضع لفظ ضرب والموضع له أيضا لفظ ضرب لكن من حيث دلالة على المعنى أي الحدث الواقع في الزمان الماضي المنسوب نسبة تامة إلى فاعل معين فقسم هذا البعض الوضع إلى قصدي وغير قصدي والقصدي هو المعتبر في الاشتراك فلا يكون اللفظ بالوضع الغير القصدي مشتركا واختاره العلامة التفتازاني فقال كل لفظ وضع لمعنى فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك المعنى ففي قولنا خرج زيد من البصرة مثلا خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فيجعل كل من الثلاثة محكوما عليه ويؤيده ما في كتبهم من أن هذا علم وأنه من قبيل الاعلام المنقولة وذهب بعض آخر إلى أن ليس لها وضع لانفسها أصلا لا ضمنا ولا قصداً واختاره الشريف قدس سره حيث رد على البعض الأول وأنكر قولهم بأن دلالة الالفاظ على انفسها ليست بمستندة إلى الوضع أصلا لوجودها في المهملات بلا تفاوت وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها أسماء لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز الاخبار عن انفسها بل هو جار في الالفاظ المهملة أيضا نحو جسق مهمل ودعوى وضع المهملات بإزاء انفسها وضعا غير قصدي وأنها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة مع أن إثبات وضع غير قصدي أمر لا يساعد العقل والنقل وإنما التزموه تقصيا عن لزوم الاشتراك في جميع الالفاظ وتماه في رسالة اختلاف السعدين وغيرها (و) لقائدة (الثانية) منها (أنه) أي الشأن (اختلف) أي وقع الاختلاف من حيث الجواز وعدمه (في اجتماع الأوضاع الأربعة) أي الوضع الفعوى والعرفي والاصطلاحي والشرعي (في لفظ واحد بالنسبة إلى معنى واحد) إذ بالنظر إلى معان متعددة يجوز ذلك الاجتماع بالاختلاف (فذهب إلى جوازه) أي جواز هذا الاجتماع (المحقق التفتازاني) في التلويح كلفظ الأسد فإنه موضوع لغة للحيوان المفترس ولما لم يوجد من أهل الشرع والعرف والاصطلاح النقل إلى معنى آخر بل استعملوه في الحيوان المفترس فكأن الكل اتفقوا على وضعه لذلك المعنى فوجود الأوضاع الأربعة مبني على

التنزيل لا بالفعل فاندفع اعتراض السيد الشريف الآتي نقلا عن مستجى زاده من لزوم ان لا يوجد فائدة في الاوضاع المتأخرة بعد كونه موضوعا لذلك المعنى من طرف اهل اللغة والتفصيل في الاصول (و) ذهب (الى نفيه) وانكاره (المحقق) الشريف (الجرجاني وادلة الجانين في المفصلات) يعني انهما اختلفا في جواز ان يكون لفظ بالنسبة الى معنى واحد حقيقة بالاوضاع الاربعة فذهب الى جوازه السعد العلامة في التلويح حيث قال فان اتفق في الحقيقة ان تكون موضوعا للمعنى بجميع الاوضاع الاربعة فهي الحقيقة على الاطلاق والا فهي الحقيقة بالجهة التي بها كان الوضع وانكر المحقق الشريف اجتماع هؤلاء الاوضاع حيث قال انه منتف على الاطلاق بل بما يستحيل عادة خلط الاوضاع المتأخرة عن الفائدة ويؤيده ما قالوا في تعريف الاصطلاح انه اتفاق قوم على معنى لا يكون في اصل الوضع كذلك ان اللغة اصل والنقل طار عليه كذا في مستجى زاده (و) الفائدة (الثالثة) منها (لا يجعلك) ايها الطالب الفطن بصيغة النفي او النهي (في شبهة) وريب (تناوب الالفاظ) في التراكيب (بعضها مكان بعض) اما بالجرب بدل بعض من الالفاظ اي تناوب بعضها مكان بعض آخر او بالرفع على ان الجملة حال مؤكدة من التناوب اي لا يوقعك في ريبة استعمال بعض الالفاظ في معنى بعض (اذا اعتبر) علة لا يجعلك اي لان المعتبر في وضع الالفاظ هو (الوضع الافرادى) لا التركيبى ولا الاستعمال توضيحه ان بعض الالفاظ قد يستعمل فيما يستعمل فيه بعض آخر كاستعمال لفظ موضوع لكلى في شخص يستعمل فيه العلم فلا يشك في انه مشارك له في الجزئية والعلمية وكاستعمال الموصول في الجزئى المستعمل فيه العلم او ضمير المخاطب او المتكلم فلا ينبغي ارباب انها مشاركة في الموصولية او الضميرية او العلمية اذ العبرة في الاتصاف بهذه الاوصاف الوضع على الوجوه المعتبرة في الاقسام المذكورة في الرسالة لا الاستعمال المجازى (و) الفائدة (الرابعة ان الوضع) اي حقيقته وهو جعل شئ بازامشئ اه كما سبق في صدر الرسالة (يستلزم الدلالة) استلزام الخاص للعام كالانسان للحيوان اذ الدلالة كما سبق كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فتى تحقق الوضع تحقق الدلالة تحقق الخاص في ضمن العام (لكن) لا ينعكس كليا لان (الدلالة لا تستلزمه) اي الوضع وذلك (لا يمكن ان تكون) الدلالة حاصلة (بالعقل) دون الوضع كدلالة ديز السموع من وراء الجدار على وجوه

اللافظ والمقل قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات (أو) امكان ان تكون
 للدلالة (بالطبع) كدلالة اح على وجع الصدر والطبع ما يكون مبدءاً للحركة
 سواء كان له شعور اولاً والطبيعة اخص منه لانها عبارة عن مبدءاً للحركة
 من غير شعور والتحقيق في كتب الحكمة (و) الفائدة (الخامسة ان الارادة)
 بمعنى التفات النفس الى المعنى من حيث انه مراد التكلم (ليست بشرط ٤٣
 اى بموقوف عليه (في الدلالة) اى دلالة اللفظ على المعنى (عند الجمهور)
 كما هو المشهور (خلافاً) للشيخ الرئيس ابى علي حسين (ابن سينا) حيث
 ذهب الى ان الدلالة موقوفة على الارادة (واختاره) اى مذهب ابن سينا
 (الفاضل العصام) في حاشية الجامى (وادلة الطرفين) جرحاً وتعديلاً
 (مبسوطة) مفصلة (في الكتب) المنطقية وغيرها فارجع اليها جازماً بان
 الحق الذي عليه المحققون ان الارادة ليست شرطاً في الدلالة ولا تابعة لها بل
 للوضع كذا في المطول (و) الفائدة (السادسة) وهى الاخيرة من الفوائد
 (ان مدلولات الالفاظ) اسماء او افعالا او حروفاً على اوجه عديدة لانها
 اما معان مستقلة او معان غير مستقلة وكل منهما امام من حيث الذات والمفهوم
 معاً او من حيث احدهما فقط فاشار اليه بقوله (اما معنى مستقل) الظ معانى مستقلة
 ومعنى الاستقلال ان يكون مفهوماً ملحوظاً بذاته ولا يكون تبعاً في الملاحظة للغير
 وعدم الاستقلال بخلاف ذلك (وهو) اى المعنى المستقل من مدلولات الالفاظ
 (على نوعين الاول انه مستقل ذاتاً ومفهوماً) اى من حيث الذات والمفهوم
 جميعاً فهما تميزان عن ذات مقدرة في نسبة مستقل الى ضميره المستتر ومفهوم
 كل لفظ ما وضع ذلك اللفظ بازاءه وذات كل لفظ ما صدق عليه ذلك المفهوم
 كلفظ الكاتب مثلاً مفهومه شئ له الكتابة وذاته ما صدق عليه الكاتب من
 افراد الانسان واعلم ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد به ما قام بنفسه
 وقد يراد به المستقل بالمفهومية والظان المراد به هنا المعنى الثانى فثال هذا
 النوع كلفظ الارض والسماء وكلفظ زيد فان مفهومه وكذا ذاته المشخصة
 مستقل هذا (والثانى) انه مستقل (مفهوماً فقط) اى لا ذاتاً كلفظ السواد
 والبياض والعلم والجهل وغيرها من الاحداث والاعراض فان ذواتها غير
 مستقلة في الوجود قائمة بحالها من الجواهر وان كان مفهوماتها مستقلة
 من حيث انها اسماء (واما) معنى (غير مستقل) عطف على معنى مستقل
 (وهو ايضا) اى كالنوع الاول المستقل (على نوعين الاول انه غير مستقل

٤٣ وهو الظ من تعريفها
 اعنى كون الشئ بحيث يفهم
 منه شئ آخر منه

ذاتاً ومفهوماً معاً) كدلولات الحروف على ما استطلع (والثاني) غير مستقل
 (ذاتاً فقط) أي لا مفهوماً كالنسب المعبرة بين القسمين الأولين وتوضيح المقام
 على ما ذكره علامة الروم طاشكيري زاده المرحوم في رسالة مسائل الخلاص
 عن مهالك الخواص أن مدلولات الألفاظ أمدوات متأصلة في الوجود وتسمى
 اسم عين أو معان قائمة بها وتسمى اسم معنى وحدثاً أيضاً ونسب خاصة معتبرة
 بينهما فهذه أقسام ثلاثة والأول منها مستقل مطلقاً أي ذاتاً ومفهوماً كالارض
 والسماء والثاني مستقل مفهوماً لا ذاتاً كالعلم والجهل والثالث غير مستقل
 أصلاً كالابتداء الخاص المعبر بين السير والبصرة في قولك سرت من البصرة
 ثم إن الأول مط والثاني من حيث استقلاله مدلول الاسم ومن حيث عدم
 استقلاله مدلول الفعل وأما الثالث فهو مدلول الحرف ثم إن الأسناد لا استدعاء
 استقلال المسند إليه مط أي ذاتاً ومفهوماً واستقلال المسند مفهوماً يكون
 الاسم مسنداً إليه ومسنداً معاً والفعل يكون مسنداً ولا يكون مسنداً إليه
 والحرف لا يكون شيئاً منهما إذ ليس له حظ من الاستقلال أصلاً وقد عرفت
 فيما مر أن الحرف موضوع وضعا عاماً لكل نسبة خاصة بواسطة ملاحظتها
 بنوع تلك النسبة مثلاً كلمة من موضوع بواسطة مفهوم الابتداء لكل ابتداء
 خاص معتبر بين الحدث والذات كالسير والبصرة مثلاً ولما كان تلك النسبة
 الخاصة غير مستقلة بنفسها لا ذاتاً ولا مفهوماً لم يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً
 إليه فآغنم هذا التحرير ثم انه لا بأس علينا أن نذكر ههنا فوائد آخر بطريق
 التذييل ابلاغاً لما في الرسالة إلى العشرة للتكميل فنقول * القائدة السابعة
 أن الاستعمال فرع الوضع لانه ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه أو مناسبه
 فهو من صفات المتكلم وإن الوضع بالمعنى المتبادر ٤٤ يخص الحقيقة والاستعمال
 يعمها والمجاز والكنية وإن اللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال ليس بحقيقة
 ولا مجاز وهذا مفقود في القرآن وقيل أوائل السور منه على رأي أنها الإشارة
 إلى الحروف التي يتركب منها الكلام * القائدة الثامنة أن طريق ثبوت الوضع
 عندنا إنما هو النقل عن أئمة اللغة لا غير فلا يجري فيه القياس الفقهي عند الجمهور
 والنقل إما بطريق التواتر كنقل وضع الارض والسماء والحر والبرد والماء
 وغيرها مما يعلم وضعه لما يستعمل فيه قطعاً وإما بطريق الآحاد كغير هذه
 الأسماء مما يكون وضعه لما يستعمل فيه مظهرناً كالقرع والنمر والقرأ وهذا
 في علم اللغة وأما في الدرف والنحو فثبوت أكثر أحكامهما بالنقل لا غير

٤٤ أي بالمعنى الاخص
 منه

كالنوا * الفائدة التاسعة ان الوضع في المفردات وضع العين للعين وفي المركبات
 وضع الاجزاء للاجزاء وان دلالة المفرد على معناه ليست تفصيلية بخلاف
 المركب وانه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى في وضعه له عند الجمهور وانه ليس
 لكل معنى لفظ مستقل موضوع بازاءه فان من المعاني ما لم يوضع له لفظ كأنواع
 الروايح وانما يتعين المراد اما بالاضافة الى محله كرايحة المسك او بوصفه
 بعض الافراد كرايحة طيبة او بغير ذلك * الفائدة العاشرة الكاملة ان ما اشتر
 من الاختلاف في ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او مع قيد
 الوحدة الغير المعينة انما هو في اسم الجنس الذي لا يطلق الا على الواحد
 كرجل وفرس واما الذي يطلق على القليل والكثير مثل تمر وعسل وكالمصادر
 فهو موضوع بالاتفاق للماهية المطلقة وان النزاع بين ارباب الاختلاف نزاع
 لفظي عند الفاضل العصام والله تعالى اعلم بحقيقة المرام وهذا آخر ما سودناه
 من الاوراق * بتوفيق الله الملك الخلاق * مع قيام قلق البال وقلم الاستعجال
 على الساق * فالرجو ممن انصف بالانصاف ومكارم الاخلاق * ان يصفحوا
 ما صدر مني في هذه الجمالة مما يخالف الواقع او الاتفاق * ولعمري ان هذا العزيز
 في الانفس والآفاق * وقد فطم يراعة البراعة عن امتصاص مداد تبييض
 ما اقتده السلف للخلف * في اواسط شهر الله رجب الفرد المشرف * المنتظم بسلك

شهور سنة عشر وثلاثمائة والـ الف من هجرة من عليه انواع

التحرف من الصلوات واصناف الشرف

وبعد كل حرف الف الف

آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من خص العالمين بمعرفة اوضاع الكلمة والكلام * وجعلهم ممتازا
بادراك استمرار فصيح الكلام * ونصلي ونسلم على صاحب لواء الشفاعة يوم
القيام * محمد المنوط برسالة وضع قوانين الشرع والاسلام * وعلى آله الابرار
وصحبه الاخيار (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله الغني ابراهيم بن خليل
الاكيني هذه رسالة تشتمل على مقدمة * وثلاثة مطالب * وخاتمة (المقدمة)
الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز معين وفي العرف جعل شيء بازاء شيء
بحيث متى فهم الاول فهم منه الثاني للعالم به ثم الوضع العرفي قيمان لفظي وغير
لفظي فالاول عند اهل العربية مشترك لفظي بين المعنيين (احدهما تعين اللفظ
بازاء معنى ليدل عليه بنفسه) وثانيهما تعين اللفظ بازاء معنى ليدل عليه ولو بمعونة
قرينة فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق فالاول هو الاخص وهو المتبادر
الفارق بين الحقائق والمجازات المعتبر في الاصطلاحات من نحو الترادف
والاشتراك والدلالات (ثم اعلم ان لكل فن موضوعا وغاية فوضوع
فن الوضع هو الوضع العرفي المعروف آتفا فنقول باعتباره هو علم يبحث فيه
عن احوال الوضع العرفي من حيث العموم والخصوص والتخصيص والنوعية
(وغايته) هو الاقتدار التام على تمييز الموضوع عن غيره وتمييز موضوعات
اللغة والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك بعضها عن بعض وتمييز بعض
الاقسام عن بعض آخر وتمييز امارات الحقيقة عن قرائن المجاز (فنقول)
باعتباره هو آلة قانونية يحصل بها الاقتدار على تمييز الموضوعات عن غيرها

وتتميز موضوعات اللغة والصرف والاشتقاق والنحو وغير ذلك بعضها عن بعض وتميز الامارات عن القرائن (تذنيب) وللوضع ثلاثة اركان الواضع والموضوع والموضوع له وله اقسام باعتبار كل ركن منها (المطلب الاول) في الركن الاول فاقسامه باعتبار اربعة لغوي وعرفي واصطلاحي وشرعي ثم اعلم انه اختلف في واضع الالفاظ اللغوية فذهب الى انه هو الله وحده الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله والى انه البشر وحده ابو هاشم من رؤساء المعتزلة والى انه هو الله تعالى فيما يتوقف عليه تعريف الوضع والاصطلاح وما سواه على الاحتمال الاستناد ابو اسحق الاسفرائيني والى التوقف بين الثلاثة القاضي ابوبكر الباقلاني * (المطلب الثاني) في الركن الثاني * فاقسامه باعتبار اثنان شخصي وهو تعيين اللفظ المحفوظ بخصوصه لمعنى كل او جزئي واقسامه من حيث خصوص المعنى الموضوع له وعمومه وخصوص آله ملاحظته وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة (الاول) وضع خاص لموضوع له خاص وذلك بان يعقل الواضع معنى معيناً بتعيين خارجي بخصوصه او بفهوم كلّي منحصراً فيه في الخارج ثم يعين لفظاً مخصوصاً بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الشخصية او بتعيين ذهني نفسه ثم يعين من حيث التعيين لفظاً مخصوصاً بازاء ذلك المعنى كوضع الاعلام الجنسية واسماء العدد * (والثاني) وضع عام لموضوع له خاص * وذلك بان يعقل الواضع الجزئيات المتعددة بفهوم كلّي شاملها تعقلاً اجمالياً ثم يعين بهذه الملاحظة الاجالية لفظاً مخصوصاً بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بخصوصه دفعة كوضع المضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات الخصوصية حقيقة وعلى ذلك المفهوم الكلّي مجاز (فهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك هذا عند المتأخرين واختاره السيد قدس سره واما عند المتقدمين فالمد كورات موضوعات لنفس ذلك المفهوم الكلّي على طريق وضع عام لموضوع له عام بشرط ان يستعمل في كل من جزئياته واختاره التفتازاني فالحقيق بالقبول رأى المتأخرين لما انه يلزم على رأى المتقدمين ان يكون ما هو من هذا القبيل مجازات لاحقائهم لها اذ لم يستعمل فيما وضع له من ذلك المفهوم الكلّي واللازم باطل والاصح اختلاف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة * (والثالث) وضع عام لموضوع له

عام * وذلك بان يعقل الواضع معنى كلياً بنفسه او بما يساويه ثم يعين لفظاً مخصوصاً بازاء ذلك الكلى كوضع الاسماء الاجناس والمصادر ومواد الافعال والمشتقات واسماء المصادر * (والرابع) وضع خاص لموضوع له عام * بان يعقل معنى كلياً بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالة لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف العكس (ونوعى) وهو تعيين اللفظ المحفوظ بمومه لمعنى كلى او جزئى (وتوصيح ذلك بان يلاحظ الواضع هيات غير معدودة اجمالاً افرادية كانت او تركيبية بامر عام لها ويلاحظ معنى جزئياً او كلياً ثم يعين ما يصدق عليه ذلك الامر العام من تلك الهيات اولا وبالذات والامر العام ثانياً وبالعرض لذلك الجزئى او الكلى بحكم اجمالى بكأن قال كل لفظ بصفة كذا عينته للدلالة بنفسه على كذا ومن يحذف من هذا الحكم قيد بنفسه يكون عنده فى المجاز وضع نوعى بمعنى الاعم كما سبق وهو ان يقول الواضع كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى سواء كان تعيينه بوضع شخصى او نوعى بمعنى الاخص فهو عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين فوضع الالفاظ المجازية لمعانيها المجازية من قبيل وضع عام لموضوع له خاص وفى الكناية مذهبان احدهما انها مستعملة فى المعنى الموضوع له مع عدم كونه مناطاً للنفي والاثبات فيكون وضعها وضع الحقيقة والاخر انها مستعملة فى غيره فيكون وضعها كوضع المجاز الا انه يحذف قيد المانعة عن القاعدة (واقسام الوضع النوعى ايضا اربعة من الحثية المذكورة فى الشخصى * (الاول) وضع خاص لموضوع له خاص * وذلك بان يلاحظ الواضع هيات غير معدودة اجمالاً بامر عام لها ويلاحظ معنى معيناً ثم يعين كلا من تلك الهيات بازاء ذلك المعنى كوضع الاوزان بازاء الموازن بكأن قال كل ما يطرء على تركيب فعل من الهيات الممكنة الطريان مثل فعل يفعل وغيرهما فعيته لنوع ما يوزن به من الصيغ الخصوصية فوضع كلا من افراد ما يطرء فى ضمن هذا العنوان على النوع ما يوزن به من الصيغ الخصوصية فان اعتبر تعدد الهيئة باعتبار المادة فالموضوع له كلى معين من حيث انه معين فالأوزان من قبيل اعلام الاجناس اى الانواع والا فهى من قبيل اعلام الاشخاص فعلى الاول يكون التمييز فى طرف الموضوع له

بلفظ النوع وعلى الثاني بغير لفظ النوع والاول هو المشهور ومن هذا القبيل وضع تنية الاعلام عند مثبتها * (والثاني) وضع عام لموضوع له خاص * وذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة اجالا بامر عام لها ويلاحظ معاني جزئية غير معدودة بنوعان كلتيهما شامل لكل منهما ثم يعين كلاما من الاولى بازاء كل واحد من الثانية على انقسام الآحاد بحكم اجالي كوضع عامة الافعال مثلا ان الفعل الماضي موضوع بكذا قال كل ما كان على هيئة فعل فعينه للنسبة مدلول مصدره الى فاعل معين في الزمان الماضي فهذا وضع ضرب لنسب حدث الضرب الى فواعل معينة غير محصورة كافي ضرب زيد وضرب عمرو وضرب بكر وهكذا ووضع قتل لنسب حدث القتل الى تلك الفواعل كما في قتل زيد وقتل عمرو وقتل بشر وقتل خالد وهكذا الى ما لا نهاية له هذا على ما هو المختار عند المحققين من ان صيغ الافعال موضوعة للنسبة الى فاعل معين واما على ما هو رأي الجمهور من انها موضوعة للنسبة الى فاعل ما فاقول وضع له كل من الافعال معنى كلتي فليكون حينئذ من قبيل وضع عام لموضوع له عام كما كان وضعه للزمان كذلك ٩ (وكوضع المركبات التامة فانها موضوعة بكذا قال كل ما كان على هيئة زيد فاعل فعينه لكل اسناد المسند الى المسند اليه اسنادا تاما فهذا وضع زيد قائم لهذه النسبة الجزئية وعمرو قاعد لتلك النسبة وهكذا) (وكوضع المركبات الاضافية فانها موضوعة بكذا قال كل ما كان على هيئة غلام زيد فعينه لكل نسبة الاول بالثاني نسبة تقييدية مفيدة لتعريف او التخصيص فهذا وضع دار زيد لهذه النسبة الجزئية المفيدة التعريف وبيت عمرو لتلك النسبة الجزئية المفيدة التعريف وغلام رجل لتلك النسبة الجزئية المفيدة التخصيص وهكذا) (وكوضع المركبات التوصيفية فانها موضوعة بكذا قال كل ما كان على هيئة رجل عالم فعينه لكل نسبة توصيفية فهذا وضع زيد العالم لهذه النسبة التوصيفية الجزئية ورجل كاتب لتلك النسبة التوصيفية الجزئية وهكذا) (وكوضع المعرف بلام العهد الخارجي وكذا المضاف بالاضافة العهدية) (وكوضع المفرد المحلى باللام الاستغرافية وكوضع النكرة المنفية *) (والثالث) وضع عام لموضوع له عام * وذلك بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة بامر عام لها ويلاحظ معنى واحدا كليا بنفسه ثم يعين كلاما منها بحكم اجالي لذلك المعنى الكلي كوضع الفعل للزمان وللنسبة على رأي الجمهور كما سبق او يلاحظ معاني كلية بمفهوم كلتي آخر ثم

٩ هذا على ما هو المشهور
والتحقيق ان وضع الافعال
لجميع معانيها بحكم واحد
تأمل منه

يعين كل واحدة من تلك الهيئات بأزاء المعاني الكلية المحفوظة بمفهوم كل آخر
على انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالي (وكوضع اسماء الفواعل فانها
موضوعة بان يلاحظ الواضع هيئات غير معدودة من نحو ضارب وكاتب
وقارئ وغيرها بامر عام لها وهو قولنا كل ما كان على هيئة فاعل في الثلاثي
ويلاحظ المعاني الكلية من نحو من قام به الضرب وغيره بمفهوم كل آخر وهو
من قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث ثم يعين كلا من الاولى بأزاء
كل واحد من الثانية على انقسام الآحاد الى الآحاد بحكم اجمالي بكأن قال كل
ما كان على هيئة فاعل في الثلاثي فعينه لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى
الحدوث فهذا وضع ضارب لمن قام به الضرب بمعنى الحدوث والكاتب لمن
قام به الكتابة بمعنى الحدوث والقارئ لمن قام به القراءة بمعنى الحدوث الى
غير ذلك وقس عليه المزيادات (وكوضع اسماء المفاعيل فانها موضوعة
على سبيل الانقسام بحكم اجمالي بكأن قال كل ما كان على هيئة مفعول في الثلاثي
فعينه لمن وقع عليه مدلول مأخذ اشتقاقه بمعنى الحدوث فهذا وضع مضروب
لمن وقع عليه الضرب بمعنى الحدوث ومكتوب لمن وقع عليه الكتابة بمعنى
الحدوث الى غير ذلك وقس عليه المزيادات (وكوضع اسماء الزمان فانها
موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالي بكأن قال كل ما كان على هيئة
مفعل فعينه لما وقع فيه مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع اسماء المكان فانها
موضوعة ايضا كذلك ولكن لفظة ما في جانب آله ملاحظة الموضوع له
عبارة عن الزمان في الاول وعن المكان في الثاني (وكوضع اسماء الآلة
فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالي بكأن قال كل ما كان على
هيئة مفعل فعينه لما كان آله للحصول مدلول مأخذ اشتقاقه (وكوضع اسماء
التفضيل فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالي بكأن قال كل ما كان
على هيئة افعل فعينه لمن قام به مدلول مأخذ اشتقاقه على وصف الزيادة على
غيره (وكوضع اسماء التصغير فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم
اجمالي بكأن قال كل اسم ثلاثي غير الى وزن فعيل فعينه على تصغير معنى اصله
(وكوضع اسماء النسبة فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالي
بكأن قال كل اسم الحق بآخره ياء مشددة فعينه للنسبة الى معنى الملحق به
(وكوضع التثنية فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجمالي بكأن

قال كل اسم الحق بآخره النونون في حال رفعه وياه مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة في حال نصبه وجره فعينته على كل اثنين من افراد معنى المحقق به
(وكوضع الجموع) مطلقا فانها موضوعة على سبيل الانقسام بحكم اجالي
بكان قال كل اسم غير الى وزن فعال او فاعلون او مسلين او مسلمات مثلا فعينته
على اكثر من اثنين من سميات ذلك الاسم (وكوضع اسماء المشبهة) واسم
النادى (اذالم يقصده معين *) والرابع وضع خاص لموضوع له عام
وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالته ايضا لما سبق (المطلب الثالث)
في الركن الثالث وهو اما كلي او جزئي فاختلف فيه فذهب الحنفية الى انه
الصور الذهنية واختاره الامام فخر الدين الرازي والشافعي الى انه الامور
الخارجية وتبعه الشيخ ابواسحق الشيرازي وبعض المحققين الى انه المعنى من
حيث هو هو والاصفهاى الى انه المعنى من حيث هو هو في المفردات والركبات
التقييدية والصور الذهنية في المركب الكلامي اخباريا كان او انشائيا وابن
الهمام الى انه الامور الخارجية في العلم الشخصي والامور الذهنية في غير
ذلك فالشهور هو الاولان والثالث بالنسبة الى الاخيرين (الخاتمة) تشمل
على ست فوائد (الاولى) ان ما ذكر من الوضع الى هنا وضع قصدي مطلقا
والوضع نوع آخر وهو وضع غير قصدي وهو وضع كل لفظ في ضمن وضعه
لمعناه لنفسه وجعله علمالها فاختلف فيه حيث اثبتته العلامة في شرح الكشاف
ونفاه السيد في حاشية الرضى وادلة الطرفين في المطولات (والثانية) انه اختلف
في اجتماع الاوضاع الاربعة في لفظ واحد بالنسبة الى معنى واحد فذهب الى
جواز المحقق التفتازاني والى نفيه المحقق الجرجاني وادلة الجانبين في المفصلات
(والثالثة) انه لا يجعلك في شبهة تناوب الالفاظ بعضها مكان بعض اذالمعتبر
الوضع الافرادى (والرابعة) ان الوضع يستلزم الدلالة لكن الدلالة
لا تستلزمه لا مكان ان تكون بالعقل او بالطبع * (والخامسة) ان الارادة ليست
بشرط في الدلالة عند الجمهور خلافا لابن سينا واختاره الفاضل المعصام وادلة
الطرفين مبسوطه في الكتب (والسادسة) ان مدلولات الالفاظ اما معنى
مستقل وهو على نوعين * الاول انه مستقل ذاتا ومفهوما معا والثاني مفهوما
فقط واما غير مستقل وهو ايضا على نوعين الاول انه غير مستقل ذاتا ومفهوما
معا والثاني ذاتا فقط تمت الرسالة بعون الله الملك الوهاب

رسالة الوضعية المضدية

هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة (المقدمة) اللفظ قد يوضع
 لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين
 المتخصصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المتخصصات
 بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
 فتعقل ذلك الامر المشترك آله للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له
 متخصص وذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع ومسماء المشار اليه
 الشخص بحيث لا يقبل الشركة (تليه) ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص
 الابقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسميات (التقسيم) اللفظ مدلوله
 اما كلى او متخصص (والاول) اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر
 او نسبة بينهما وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف
 الحدث وهو الفعل (والثاني) فالوضع اما متخصص او كلى (والاول) العلم (والثاني)
 مدلوله اما معنى في غيره يعمين بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف او لا فالقرينة
 ان كانت في الخطاب فالضمير وان كانت في غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية
 وهو الوصول (الخاتمة) تشتمل على تنبيهات (الاول) الثلاثة تشترك في ان
 مدلولاتها ليست معاني في غيرها وان كانت تحصل بالغير فهي اسماء لا حروف
 (الثاني) الاشارة العقلية لا تفيد الشخص فان تقييد الكلى بالكلى لا يفيد
 الجزئية بخلاف قرينة الخطاب والحس فلذلك كانا جزئين وهذا كليا

(الثالث) علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمرة وفساد تقسيم الجزئيهما دون اسم الإشارة ظنا ان ذلك انما يتعين بقريئة الإشارة ومدلول الضمير بالوضع (الرابع) تبين لك من هذا ان معنى قول النحاة الحرف مادل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل (الخامس) قد عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل فانه مادل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها (السادس) ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس و علم الجنس فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره لمعين واسم الجنس كاسد وضع لغير معين ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من اللام (السابع) الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله بما هو معنى فيه والموصول مبهم يتعين بمعنى فيه (الثامن) الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير فامتنع الخبر عنهما (التاسع) الفعل مدلوله كلى قد يتحقق في ذوات متعددة فجاز نسبته الى خاص منه فيغير به دون الحرف اذ تحصل مدلوله انما هو بما يحصل له فلا يعقل لغيره (العاشر) في الضمير الغائب وفي كليته نظرتا مل (الحادى عشر) ذو وفوق مفهومهما كلى لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزئين لعروض الاضافة فلا يكونان جزئين (الثاني عشر) لا يربك تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اذالمعتبر الوضع تمت الرسالة

قد تم طبع هذا التأليف بعون الله الملك اللطيف في عصر

سلطاننا عبد الحميد خان بن السلطان الغازى

عبد المجيد خان مد الله ظلال رأفته

على مفارق البرايا الى آخر الدوران

وذلك في او اخر ذى القعدة

من شهور سنة احدى

عشر وثلثمائة والف

(تصویری الوضع علی متن نموذج الوضع)

(فاتح در معامندن بکشرلی احمدشکری افندیکنک تألیف)
(کرده بر کزیده لیدر)

محل فروختی شرکت صحافیہ عثمانیہ مغازه شعبه لری اولدیغی

معارف نظارت جلیله سنک ۱۸ کانون نانی ۲۰۳ تاریخ

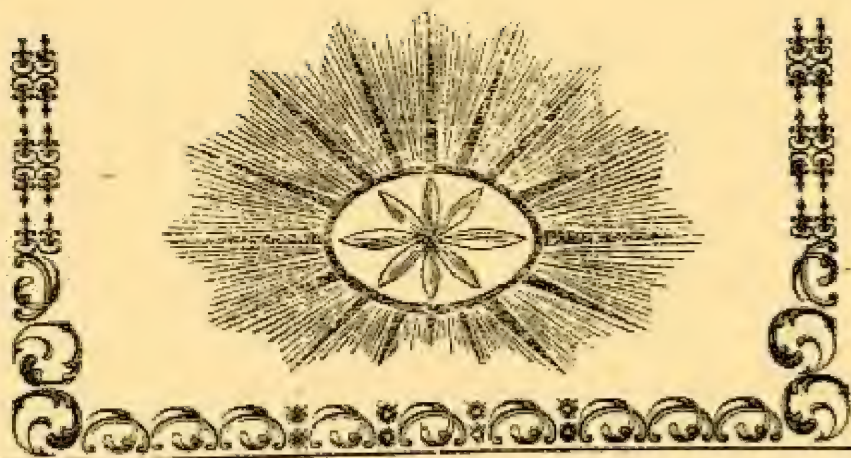
و ۱۰۱۸ نو مریولی رخصتنامه سیله

مطبعة عامره ده طبع اولمشدر

سنه

۱۳۰۵





(تصوير الوضع)

بسم الله الرحمن الرحيم

لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك * وصل على محمد
صلوة ترضى بها عنا وترصيه وترضيك (وبعد) فلما لم اجده
مخلصا من ملازمة الاخوان ان اتلو عليهم شيئا من علم
الوضع اجبت لكن لما خطر بيالى ان اقرر اقسام كل من الوضع
الشخصى والنوعى واصورها ببعض اشلتها من غير تعرض
لتحقيقاتها وتفصيلاتها خلصت منها من كلمات القوم وسميته
: (نموذج الوضع) وشرحته شرحا مختصرا مناسبا لفهام
المبتدئين مقتصرا فيه على تقرير تلك الاقسام وتصويرها
بعبارة مرية وتركبة وسميته : (تصوير الوضع) بعون الله
وتوفيقه انه ولى التوفيق * اوصيك يا اخي اذا نظرت فى كلام
احد من اهل العلم فلا تنظره بازدراء واستغناء لان لك اليه
كبير حاجة وليكن تحسين الظن اغلب عليك واذا رأيت
له مـوابا وخطأ فانشر الصواب واطلب المصائب للخطأ
ولا تكن كذباة تنزل على اقدر ما تجده ولا تجهل على احد
بالخطئة ولا تبادر بالتجسس فربما عاد عليك ذلك وانت لا تشعر
فهذه وصيتى لك فاحفظها وتذكرى اياك فلا تذهل عنه

(قال)

قال المصنف (اعلم) بخطاب عام لكل من يصلحه فيكون مجازا مرسلًا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام أو ذكر المقيد وإرادة المطلق * اعلم أن الوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة وهذا التعيين أن كان من جهة واضع اللغة وهو الله تعالى على رأى الأشعرى أو البشر على رأى رأى البعض فوضع لغوى كوضع الضرب للابلام والافان كان من جهة الشارع فوضع شرعى كوضع الصوم للامساك الخصوص والصلوة للاركان المعلومة وإن كان من قوم مخصوص كاهل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفى خاص كوضع اهل المعانى الإيجاز والأطناب واهل البدع التجنيس والترصيع مثلا لمعانيها المخصوصة الاصطلاحية وإن كان من اهل العرف فوضع عرفى عام كالدابة إذا تقرر هذا فاعلم أن الوضع مطلقا تعيين شئ لشيء متى أدرك الأول فهم الثانى للعالم بالوضع و (أن الوضع) أى اللفظى قسمان لأنه (اما) تعيين لفظ معين بمادته لمعنى وجعله بازائه وهو (شخصى) ولذا قال (أن اعتبر فيه) أى فى الوضع اللفظى (خصوصية حروفه) أى حروف اللفظ ومادته (الأصلية) يعنى أن الوضع اللفظى الشخصى ما يكون نفس ذلك اللفظ بخصوصه موضوعا بازاء معناه (واما) تعيين هيئة افرادية أو تركيبة لمعنى وهو (نوعى) واليه أشار بقوله (أن اعتبر الوضع فيه على وجه عام) يعنى أن الوضع النوعى ما لا يكون بخصوصه موضوعا بازاء معناه بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه وينتضح أن شاء الله تعالى (وكل منهما) أى كل واحد من الشخصى والنوعى (ثلاثة أقسام) بالاستقراء (لأربع لها) أى لأقسام كل منهما يعنى أن القسم الرابع الذى هو ما وضع لا مركبى باعتبار تعقله

بخصوصه المعبر عنه بكون الوضع خاصا والموضوع عاما
 بما لا وجود له بل يمنع لان الجزئيات لا تكون مرآة لملاحظة الكلبيات
 واذا انحصر كل منهما في ثلاثة اقسام (فانظر اليها) اى الى
 الاقسام الثلاثة لكل منهما (اما) الوضع اللفظى (الشخصى فتلثة
 اقسام) لان الواضع اذا تصور معنى جزئيا بعنوان جزئى وعين
 اللفظ بازاء ذلك المعنى الجزئى كان كل من الوضع والموضوع له جزئيا
 وهذا معنى قوله (الاول) اى القسم الاول منهما (جزئى الوضع
 والموضوع له ك) وضع (الاعلام الشخصية) كزيد فان الواضع
 لاحظ وتصور ذات زيد بعنوان جزئى وهو متخصاه ووضع
 لفظ زيد بازاء ذات زيد فالوضع والموضوع له كلاهما جزئيان
 وتقريره بالتركي هكذا * واضع زيد لفظنى ذات زيد ازاسنه وضع
 قصد ابتدئى وقتنه ذات زيدى متخصاه ملاحظه
 ايدر زيد لفظنى ذات زيد ازاسنه وضع ايدر * واذا تصور الواضع
 مفهوم ما كليا بنفسه ووضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم الكلى
 كان الوضع والموضوع له كلاهما كليان وهذا معنى قوله
 (و) القسم (الثانى) منها (كلى الوضع والموضوع له كاسماء الاجناس)
 كالاسد فان الواضع لاحظ مفهومه الكلى وهو الحيوان المفترس
 بنفسه ووضع لفظ الاسد بازاء ذلك المفهوم فالوضع والموضوع له
 كلاهما كليان وتصوره بالتركي هكذا واضع اسد لفظنى حيوان
 مفترس مفهوم كليسه وضع مراد ابتدئى وقتنه مفهوم مذكورى
 ملاحظه ايدر اسد لفظنى انك ازاسنه وضع ايدر * واذا تصور
 الواضع امورا مخصوصة ومفومات جزئيات باعتبار امر مشترك
 وهن وان اهم وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات والجزئيات
 دفعة واحدة من غير اشتراك وتعدد اوضاع كان الوضع كليا
 والموضوع له جزئيا وهذا معنى قوله (والثالث كلى الوضع جزئى

الموضوع له مثل الحروف) كن مثلا فان الواضع لاحظ وتصور
الابتداء آت الجزئية بعنوان اعم وهو الابتداء المطلق وعين لفظ من بازاء
كل واحد من تلك الابداء آت دفعة فيكون الوضع كليا والموضوع له
جزئيا وتقريره بالتري هكذا * واضع من لفظي ابتداء آت جزئيه
ازاسنه وضع وتعيين قصدا يتدبكي وقنده ابتداء آت جزئيه في ابتداء مطلق
امر مشتركى ابله ملاحظه ابدر من لفظي ابتداء آت مذكوره دن بهر ينك
ازاسنه دفعة وضع ابدر (والضمائر) كاتا مثلا فان الواضع تصور
كل متكلم وحده بمفهوم كلى وهو المتكلم وحده من حيث انه يحكى
عن نفسه ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من افراد ذلك المفهوم
دفعة فالوضع كلى والموضوع له جزئى ونصويره * واضع متكلم
وحده افرادى متكلم وحده من حيث انه يحكى عن نفسه مفهوم
كلى سيله تصور ابدر انا لفظى افراد مذكوره دن هر بر لر ينك ازاسنه
دفعة وضع ابدر وقس عليه سائر الضمائر (واسماء الاشارات)
كهذا فان الواضع لاحظ افراد المشار اليه بعنوان اعم اعنى مفرد مذكر
مشار اليه ووضع لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم دفعة
وتقريره معلوم (والموصولات) كالذى مثلا فان الواضع تصور افراد
المتصف بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع بامر
مشترك اعنى المتصف بمضمون جملة خبرية آه وعين لفظ
الذى بازاء كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك دفعة واحسنك
الظن بانك تستغنى عن التصور فظهر من هذا ان كون الوضع جزئيا
او كليا باعتبار جزئية آلة الوضع وكنيته (على تحقيق السيد الشريف)
اى كون الوضع كليا والموضوع له جزئيا فى هذه الاربع مبنى على
تحقيق السيد الشريف ومن تبعه (واما على مذهب اهل العربية) ومن
تبعهم منهم العلامة التفتازانى ونجم الاثمة (فوضعها) اى وضع هذه

الاربع (من قبيل الوضع الكلى للموضوع له الكلى) قال السيد
 الشريف ومن معه ان انواع الوضع ثلاثة * جزئى وهو الوضع لشخص
 بملاحظة ذلك الشخص بعنوان جزئى وهو وضع الاعلام الشخصية
 واسماء العدد وكلى وهو اثنان * وضع لشخص باعتبار امر كلى
 ولا بد فى هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع
 انا بازاء كل واحد من افراد المتكلم وحده يلاحظ اولا بفهوم
 متكلم وحده يحكى عن نفسه ثم يضع لكل شخص من افراد ذلك
 المفهوم فالوضع كلى عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له
 شخص لكونه كل شخص من شخصيات ذلك المفهوم العام * ووضع
 لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى بنفسه كما اذا تصور مفهوم
 الحيوان الناطق بنفسه ووضع بازائه الانسان فالوضع
 والموضوع له كلى عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل
 القسم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت
 وقال اكثر المحققين من اهل العربية ومن معهم وضع انواع المعرفة
 غير العلم والحروف من القسم الثانى من الوضع الكلى مثلا انا
 موضوع لمفهوم كلى يحكى عن نفسه بشرط استعماله فى جزئياته
 الشخصية والمختار ماذهب اليه الشريف ومن معه لاقتضاء مذهب
 اهل العربية ومن معهم بسبب اشتراطهم الاستعمال فى الجزئيات كون
 الحروف وانواع المعرفة متروكة للحقابق ظاهرا وان كان هذا الاستعمال
 فى الحقيقة من قبيل ذكر العام واردة الخاص بمومه اى اندراج
 الخاص تحت العام لا بخصوصه اى مع قطع النظر عن ذلك
 الاندراج حتى تكون مجازات متروكة للحقابق ومنشأ الاختلاف
 بين الفريقين ان وضع اللفظ للمعنى يتوقف على معرفة المعنى وفهمه
 لكون الوضع نسبة لفرفة الجزئيات بالمفهوم الكلى كافية فى وضع

الحروف والمعارف للجزئيات والشخصات ام لا ذهب السيد ومن معه
الى كفايتها ووضع الحروف وامثالها للجزئيات بملاحظتها بالمفهومات
الكلية وذهب العربية الى عدم كفايتها ووضعها للمفهومات الكلية
بشرط الاستعمال في جزئياتها وبني هذا ان العلم للشيء بالوجه
هل هو علم للوجه دون ذلك الشيء ام هو علم لذلك الشيء
بالوجه فذهب العربية الى الاول مطلقا اي سواء كان الوجه
مرآة للشيء اولا اي سواء لوحظ الوجه ليندرج تحته شيء
اولو حظ لذاته لافترض اندراج شيء تحته وذهب السيد الى
الثاني اذا كان الوجه مرآة لذلك الشيء والمفهوم الكلي مرآة
للجزئيات ووجهها فالعلم بالمفهوم الكلي علم للجزئيات وكاف في
وضع الحروف وامثالها للجزئيات بملاحظة مفهوماتها الكلية
وجعلها مرآة لملاحظة الجزئيات وليس العلم للمفهوم الكلي يكاف
في وضع الحروف وامثالها للجزئيات لعدم كون العلم للمفهوم
الكلي علما للجزئيات بل هو علم للمفهوم الكلي فالحروف وامثالها
موضوعة للمفهوم الكلي عند العربية ومن معهم هذا حاصل
كلام القوم فاحفظه وكن من الشاكرين * ولما فرغ من الشخصى
شرع في النوعى فقال (واما) الوضع اللفظى (النوعى قلته
اقسام ايضا) اي كالشخصى لما عرفت انه لارابع لها القسم
(الاول) منها (جزئى الوضع والموضوع له كاهيئات)
اي كوضع الهيئات والصيغ مطلقا (الطارئة) اي المعارضة
لان الهيئة تكون بعد التركيب من المواد (على فعل) اي الطارئة
على المركب الذى حروفه الاصلية (فع ل) فيم الصيغ كلها فعلا
او غيره ثلاثيا او غيره (وهى) اي الهيئات الموصوفة (اعلام
اجناس الهيئات المشخصة) اي اعلام موضوعاتها (من تصاربها)

اى الهيئات متعلق بالمشخصة * اعلم ان للافعال وغيرها من
 الصيغ وضعين نوعين * احدهما وهو وظيفة اهل التصريف
 باعتبار هيئاتها الافرادية اعلاما لاجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما
 من الهيئات الممكنة الطريان على تركيب (ف ع ل) فان كلها اعلام
 لاجناس الصيغ التى توزن بها كما فى هذا القسم من النوعى وانما كان
 وضع هذه الاعلام نوعيا لكون وضعها على ضابط كلى وباعتبار نوعها
 على ما صرفت من تعريفه وذلك ان الواضع اذا اراد وضع هيئة فعل
 وغيره من الهيئات الطارئة على تركيب (ف ع ل) للصيغ المخصوصة
 يلاحظ الموضوع بنوعه وضابط كلى بان يقول هكذا ما يطرء
 على تركيب (ف ع ل) ويلاحظ الموضوع له بنوعه ايضا بان يقول
 هكذا ما يوزن به من الصيغ ثم يضع النوع الاول للثنائى بان يقول
 هكذا كل ما يطرء على تركيب (ف ع ل) فهو موضوع لما يوزن به وفى
 ضمن هذا الوضع يضع هيئة فعل وغيره للهيئات والصيغ المخصوصة
 * وثانيهما وهو وظيفة اهل الامراب وضعها باعتبار هيئاتها التركيبية
 وهى صيغها المخصوصة لمعانيها على وجه عام وباعتبار نوعها وهذا
 النوع بعضه من القسم الثانى من النوعى وبعضه من الثالث منه كما يظهر
 فى مواضعها القسم (الثانى) من اقسام النوع (كلى الوضع والموضوع له
 كالصيغ) غير صيغ الافعال فان وضعها من القسم الثالث من النوعى
 كما صيغ (مثل صيغ الصفات) كالضارب وغيره من افراد صيغ الفاعل
 فان الواضع اذا اراد وضع لفظ ضارب وغيره لمعناه يلاحظ اول انواع اللفظ
 الموضوع اعنى صيغة الفاعل ويلاحظ نوع المعنى الموضوع له اعنى
 من قام به مأخذ الاشتقاق ثم يضع النوع الاول بازاء النوع الثانى
 بان يقول هكذا كل ما كان على صيغة الفاعل فهو موضوع لمن قام به
 مأخذ الاشتقاق ويضع فى ضمن هذا الوضع ضارب لمن قام به
 الضرب وقاتل لمن قام به القتل وغيرهما وقس عليه سائر الصفات

ومن هذا القسم وضع المركبات التامة كلها كزيد قائم وغيره فان الواضع
وضعه نوع هذا المركب اعني الجملة الخبرية او الكلام الخبري لنوع
معناه اعني الاخبار عن الواقع او وقوع ثبوت المسند للمسند اليه
ووضع في ضمن هذا الوضع زيد قائم او وقوع ثبوت القيام
زيد وزيد كاتب او وقوع ثبوت الكتابة لزيد الى غير ذلك وقس
عليه وضع سائر المركبات التامة واما الناقصة فبعضها من هذا
القسم وبعضها من الثالث على سببي قال السيد الشريف اذا
لوحظ الفاظ كثيرة في ضمن امر عام شامل وارحظ ايضا معان
كثيرة في ضمن امر عام شامل لبدأ بوضع كل واحد من تلك الالفاظ
لكل واحد من تلك المعاني المتكررة وذلك كما يقال كل لفظ على
صيغة الفاعل فهو موضوع لمن قام به مأخذ الاشتقاق ويوضع بذلك
الوضع ضارب لمن قام به الضرب وناصر لمن قام به النصرة الى
غير ذلك وهذا الوضع يسمى وضعاً نوعياً والمركبات التامة كلها
موضوعة بهذا الوضع انتهى خذ ما آتيتك من تفصيل تصاویر
جميع الاوضاع الشخصية وبعض الاوضاع النوعية وكن من
الساكرين واستمع لما يتلى عليك من اجالات تصاویر سائر الاوضاع
النوعية ولا تكن من الغافلين (و) صبغ (الاسماء المشبهة بها)
اي بالصفات (مثل) ضيع (اسم المنسوب) كاللذني وغيره
من افراد المنسوب فان الواضع وضع نوع تلك الافراد اعني
صيغة المنسوب لنوع معناها اعني شيئاً منسوباً الى وصف معين
بان يقول هكذا كل ما هو على صيغة المنسوب فهو موضوع لشيء
منسوب الى وصف معين (و) صبغ اسم (التصغير) فان
الواضع لاحظ الفاظاً كثيرة من الفاظ التصغير بنوعها اعني صيغة التصغير
ولاحظ ايضا معاني كثيرة بنوعها اعني ذاتاً متصفة بصغر الصفة ويضع

النوع الاول بازاء الثانى بان يقول هكذا كل ما هو على صيغة
التصغير فهو موضوع لذات متصفة بصغر الصفة ومن هذا القسم
من النوعى اسماء المكان والزمان والآلة عليك بتصويرها (والاضافة
الغير العهدية والاستغرافية) يعنى الاضافة الجنسية والعهدية فى الذهن
وتقرير وضع الاضافة الجنسية كل ما كان على هيئة التركيب
الاضافى الجنسى فهو موضوع لافادة جنسية المضاف من
حيث جنسيته والاضافة العهدية فى الذهن كل ما كان على
هيئة التركيب الاضافى العهدى الذهنى فهو موضوع لافادة
جنسية المضاف من حيث وجوده فى ضمن فرد غير معين
(والجمع المحلى بلام الجنس) وتصوير وضعه كل جمع محلى بلام
الجنس فهو موضوع لافادة جنسية الجمع (و) القسم (الثالث)
منهما (كلئى الوضع جزئى الموضوع له مثل المفرد والجمع المحلى
بلام الاستغراق) وتقرير وضعهما كل مفرد محلى بلام الاستغراق
فهو موضوع لافادة ثبوت الحكم الى كل واحد منه كل جمع محلى
بلام الاستغراق فهو موضوع لافادة نسبة الحكم الى كل واحد
من افراد (والاضافة الاستغرافية والعهدية) وتصوير وضعهما
كل ما كان على هيئة التركيب الاضافى الاستغراقى فهو موضوع
لافادة استغراق المضاف كل ما كان على هيئة التركيب الاضافى
العهدى فهو موضوع لافادة جنسية المضاف من حيث تحققه
فى ضمن فرد معين على رأى (والنكرة المنفية) فان النكرة
اذا وقعت فى خبر النفى افادت عموم الافراد فتعينت وتخصصت
فيكون استعمالها فى كل واحد على التناوب فالموضوع
له جزئى وتقرير الوضع كل ما وقع فى خبر النفى فهو موضوع لافادة
ثبوت الحكم الى كل واحد واحد (الماضى والمضارع
والامر والنهى) فان الواضع اذا ادا ان يضع ضرب وغيره من

افراد الماضى لنسبها الجزئية يلاحظ اولئك الافراد بنوعها
اعنى ما كان على هيئته الماضوية ويلاحظ ايضا معانيها
الجزئية بنوعها اعنى نسبة الحدث المدلول ضمنا الى فاعل
معين فى الزمان الماضى ثم يضع النوع الاول للثانى بان يقول
كل ما كان على هيئته الماضوية فهو موضوع لنسبة الحدث
المدلول ضمنا الى فاعل معين فى الزمان الماضى ويضع فى ضمن
هذا ضرب لنسبة حدث الضرب الى فاعل معين فى الزمان الماضى ونصر
النسبة حدث النصر الى فاعل معين فى الزمان الماضى الى غير ذلك وقس
عليه صور او ضاع المضارع والامر والنهى (اذا كان وضع الافعال

للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين واما اذا كان وضعها للحدث
والزمان والنسبة الى فاعل ما فيكون وضعها من قبيل الوضع
الكلى والموضوع له الكلى) لمنافات الابهام للخصوصية قال
الفاضل العصام فى حاشية الجامى اختلفوا فى ان معنى النسبة الى فاعل
ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا يفهم ما لم ينضم
الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما
اجمالا فهو مفهم بذكر الفعل من غيره فيكون معنى مستقلا (ثم
ان كلا الاحتمالين) اى كون الوضع كليا والموضوع له جزئيا
وكونهما كليين (بالنظر الى مجموع معنى الافعال) يعنى الثلاثة
(واما بالنسبة الى الحدث والزمان) دون النسبة (فوضع الافعال

من قبيل الوضع الكلى للموضوع له الكلى) لعدم ما يقتضى
الجزئية * فيها بخلاف النسبة الى فاعل معين فان التعيين يقتضى
الجزئية بمنه تعالى وكرمه فتوقع ختم تصوير الوضع على يد افقر
العباد الى الله تعالى احد شاكر بن احمد البكشهرى رزقه الله تعالى
احسن الختام بجاه خاتم الانبياء والمرسلين وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله اجمعين والحمد لله رب العالمين م م م

(نموذج الوضع)

بسم الله الرحمن الرحيم

جداً لك وصلوة على نبيك (وبعد) فهذا نموذج كتبت ليعرف به
 عنوان الوضع ولا حول ولا قوة الا بالله * اعلم ان الوضع اما شخصي
 ان اعتبر فيه خصوصية حروفه الاصلية واما نوعي ان اعتبر الوضع
 فيه على وجه عام وكل منهما ثلاثة اقسام لارابع لها فانظر اليها
 اما الشخصي فتلثة اقسام الاول جزئي الوضع والموضوع له كالاعلام
 الشخصية والثاني كلي الوضع والموضوع له كاسماء الاجناس والثالث
 كلي الوضع جزئي الموضوع له مثل الحروف والضمائر واسماء
 الاشارات والموصولات على تحقيق السيد الشريف واما على مذهب
 اهل العربية فوضعها من قبيل الوضع الكلي للموضوع له الكلي
 واما النوعي فتلثة اقسام ايضا الاول جزئي الوضع والموضوع له
 كالهيات الطارية على فعل وهي اعلام اجناس الهيات المشخصة
 من تصاريقها والثاني كلي الوضع والموضوع له كالصبيغ مثل صبيغ
 الصفات والاسماء المشبهة بهامثل اسم المنسوب والتصغير والاضافة
 الغير العهدية والاستغراقية والجمع المحلى بلام الجنس والثالث
 كلي الوضع جزئي الموضوع له مثل المفرد والجمع المحلى بلام
 الاستغراق والاضافة الاستغراقية والعهدية والنكرة المنفية والماضي
 والمضارع والامر والنهي اذا كان وضع الافعال للحدث والزمان
 والنسبة الى فاعل معين واما اذا كان وضعها للحدث والزمان
 والنسبة الى فاعل ما فيكون وضعها من قبيل الوضع الكلي والموضوع
 له الكلي ثم ان كلا الاحتمالين بالنظر الى مجموع معنى الافعال واما بالنسبة الى
 الحدث والزمان فوضع الافعال من قبيل الوضع الكلي للموضوع له الكلي